الاستعمار

أعلى مراحل الرأسمالية

تأليف

ف . ا . لينين

ترجمة

دكتور راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

(به مقدمة تاريخية وإحصائيات عن الفترة التالية للحرب العظمى)

الطبعة الثانية

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا تليفون ٥١٣٩٤

مطبعة الحرية رقم ١٠٧ بشارع محمد على بمصر

اهداء المترجمة

إلى ولدىَّ واقرانهما فى كل مكان حتى يشبوا وقد تشبعوا بالروح التى
تدفعهم إلى العمل على تحرير أوطانهم من نير الاستعمار .

(١) سلسلة الفلسفة الماركسية

التفسير الاشتراكى للتاريخ

وهو عبارة عن مجموعة من المقالات والأبحاث التى توافر عليها فردريك إنجلز وكارل ماركس ، لبيان أثر العوامل المادية فى تطورات تاريخ المجتمع الإنسانى ، وعلاقة الأوضاع الاقتصادية بالنظم السياسية والاجتماعية والمذاهب الفكرية . وقدم المترجم لهذه الأبحاث بمقدمة طويلة عن « التاريخ بين المثالية والمادية » .

والكتاب مرجع لايمكن الاستغناء عنه للباحثين فى التاريخ والمشكلات العالمية من كافة نواحيها .

الثمن ٢٥ ص

معجزة الاقتصـــــاد الغربى

رأس المـال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

مؤسس الاشتراكية فى العصر الحديث

ترجمـة

الدكتور راشد البراوى

الـكتاب الذى ترجم إلى كافة لغـات العالم ، ويعد انجيل الاشتراكيـة ، ويوضح نشأة النظام الرأسمالى وموضعه فى تاريخ المجتمع ومتناقضاته ومصيره والأوضاع التى ستعقبه .

جزءان فى ٧٢٠ صفحة
من القطع الـكبير

الثمن ٧٠ ص

سلسلة مكافحة الاستعمار (١)

صدر منها :

حرب البترول فى الشرق الاوسط

(طبعة ثانية)

بقلم

الدكتور راشد البراوى

أول كتاب يعالج هذا الموضوع الحيوى الخطير ، وهو عرض وافٍ مدعم بالبيانات والاحصائيات والوثائق الرسمية لموارد الشرق الأوسط البترولية وتنافس الدول عليها سراً وعلانية . ويرسم الكتاب الطرق العملية لتحطيم الاحتكار والاستعمار .

بعض فصول الكتاب :

الرأسمالية البريطانية تسيطر على بترول العراق

اطراد الزحف الامريكى — لمن النصر ؟

سياسة روسيا

ليسقط الاحتكار والاستعمار

الثمن ٢٥ ص

سلسلة مطاردة الاستعمار (٢)

المشكلة التى تشغل العالم العربى

مشروع سوريا الكبرى

عرض وتحليل ونقد

بقلم

الدكتور راشد البراوى

يعرض بصورة موجزة مركزة المراحل التى مرَّ بها هذا المشروع . ويحلل موقف الشعوب العربية والدول الاجنبية منه ، ويبين العناصر التى لابد من توافرها لإخراجه إلى حيز التنفيذ الواقعى بالصورة التى أرادها أصحابه ، والذى يجعل منه مصدر قوة .

الثمن ٥ ص

محتويات الكتاب

صفحة

القسم الأول

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

القسم الثاني

مقدمة تاريخية وتحليلية (١)

(بقلم المترجم)

شهد العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر حركة استعمارية واسعة النطاق لم تقتصر على البلدان الاستعمارية القديمة كبريطانيا العظمى وفرنسا ، بل شملت كذلك ألمانيا وايطاليا والولايات المتحدة واليابان ، وهى بلاد حديثة العهد فى تطورها السياسى أو الاقتصادى . ومن البيانات التى أوردها عن الممتلكات الاستعمارية الكاتب الأمريكى موريس فى كتابه «تاريخ الاستعمار» نعلم أن مساحة أملاك بريطانيا العظمى فى عام ١٨٦٠ بلغت مليونين ونصف مليون من الأميال المربعة يقطنها ١٤٥ مليونا من الأنفس ، والأرقام الخاصة بفرنسا هى ٢٠٠و٠٠٠ ميل مربع ، ٣,٤ مليون نسمة على التوالى ، بينما لم تكن لألمانيا مستعمرات حتى عام ١٨٨٠ . فاذا وصلنا إلى نهاية القرن (١٨٩٩) صارت النسب على الوجه الآتى :

البلد	مساحة أملاكها الاستعمارية بملايين الأميال المربعة	عدد السكان بالملايين
بريطانيا العظمى	٩و٣	٣٠٩
فرنسا . .	٣و٧	٥١,٤
ألمانيا . .	. ١	١٤,٧

وإذا رجعنا إلى تاريخ الفترة التالية لعام ١٨٧٠ لوجدنا أن تسابق الدول كان بشأن اقتسام قارة إفريقية وجزر المحيط الهادى ، ويراد بهذا المناطق

---

(١) هذه المقدمة ننشرها مع الطبعة الثانية التي نقدمها للقراء .

غير الأوربيـة التى لم تكن ملكا لدولة ما قبل هذه الفترة بحيث يحق القول بأنه فى ختام الفترة السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى تمـّت عملية اقتسام هذه الأراضى الفسيحة الأرجاء الغنية بمواردها الظاهرة والكامنة والعظيمة الأهمية من حيث إمكانياتها بالنسـبة إلى مطالب الصناعة ورؤوس الأموال فى البلدان الرأسمالية .

أخذت فرنسـا تتجه نحو داخل القارة الإفريقيـة عن طريق منطقتها القـديمة فى السنغال ، وفيما وراء الأراضى التى تملـكها فى شمال إفريقية (الجزائر) . وفى عام ١٨٧٦ عقد فى بروكسل بنـاء على دعوة ليوبلد ملك بلجيكا مؤتمر لوضع قواعد دولية لتنظيم عملية كشف واستعمار هذه القارة الواسعة ، وتأسست « الجمعية الإفريقيـة الدولية » لتحقيق هذا الهدف ولـكن سرعان ما اتخذت طابعاً قومياً وتحولت الهيئة المركزية إلى أداة لخدمة مصالح ملك البلجيك الذى بعث ستانلى لتنظيم كشف حوض نهر الـكنغو . وفى هذا الوقت وجهت فرنسا همها إلى إقليم ساحل غانه ، واستولت على تونس عام ١٨٨١ وأرغمت جزيرة مدغشقر على الاعتراف بسيادتهـا وذلك فى عام ١٨٨٥ . وفى سنة ١٨٨٣ وضعت ايطاليا قدمها فى إرتريا . وفى نفس السنة أعلنت ألمانيا حمايتها على مساحة كبيرة فى إفريقية الجنوبية الغربيـة ، كما استطاعت نفس الشىء بالنسبة إلى كمرون وتوجولاند فى العام التالى ، وتمكن أحد رسل ألمـانيا من التوجه إلى منطقة زنجبار حيث عقد معاهدات مع الأمراء الوطنيين وانتهى الأمر بأن بسطت هذه الدولة حمايتهـا على أراض تبلغ مساحتها ستين ألفاً من الأميال المربعة .

ويصح القول إنه قبل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ تمت المرحلة الأولى من الحركة الاستعمارية . وبعد ذلك نشطت الجهود فى سبيل التوسع فاستطاعت ايطاليـا توسيع رقعة ممتلـكاتها فى ارتريا والصومال الايطالى ، ورنت بأبصارها الى الحبشـة ولـكنها ارتدت على أعقابها إزاء الهزائم التى منيت بهـا . وعملت فرنسـا على مد نفوذها من ممتلـكاتها فى الشمال حتى مصب

الكنغو ومن المحيط الأطلسى حتى النيل . وفى الوقت الذى اشتغلت فيه الدول باقتسام إفريقية نراها توجه أنظارها إلى مناطق أخرى ، فهاهى ألمانيا تتبع سياسة التوغل فى الشرق الأدنى لتسيطر على اقتصادياته مما يعد تهديداً خطيراً لمصالح كل من انجلترا والروسيا .

أما فى الشرق الأقصى فمدت فرنسا نفوذها من كوشين شين وبسطته على أنام وتونكين ، وعلى أثر هزيمة الصين أمام اليابان سنة ١٨٩٥ أرغمت على التنازل لجارتها الصفراء عن فرموزا وجزر بسكادورس ، واعترفت بانفصال كوريا التى ما لبثت اليابان أن ضمتها سنة ١٩١٠ .

وفى سنة ١٨٩٦ أجبرت الصين على السماح لروسيا بمد خط حديدى عبر منشوريا وآخر لفرنسا فى ولاية يونان ، واستولت ألمانيا على ميناء كياوشاو ، ووضعت الروسيا يدها على بورت آرثر وشبه جزيرة لياوتنج وزادت من نفوذها فى منشوريا . وإذ خشيت انجلترا على مصالحها نراها تستأجر ميناء واى هاى واى ليكون قاعدة بحرية .

ومن المناطق التى اقتسمتها الدول مجموعات من الجزر فى المحيط الهادى على النحو الآتى :

(١) استولت ألمانيا على أرخبيل بسمرك والركن الشرقى من غانه الجديدة ، فما كان من انجلترا إلا أن ضمت الجزء الجنوبى الشرقى

(٢) دخلت الولايات المتحدة ميدان التوسع الاستعمارى فضمت هاواى سنة ١٨٩٨ وهى قاعدة بحرية هامة فى المحيط الهادى ، واقتسمت جزر ساموا مع ألمانيا فى السنة التالية . ولما نشأت مشكلة كوبا بدأت الحرب بين الولايات المتحدة وأسبانيا وكان من نتيجتها استقلال كوبا واستيلاء الولايات المتحدة على بورتوريكو وجزر الفلبين ، كما حصلت ألمانيا على مجموعة جزر ميكرونيزيا التابعة لأسبانيا ؛ وهكذا تمت تصفية الإمبراطورية الأسبانية القديمة فى المحيط الهادى والعالم الجديد وذلك قبل أن يصبح القرن التاسع عشر حدثاً من أحداث التاريخ .

وقد خرجت انجلترا من عملية اقتسام إفريقية بنصيب الأسد إذ بلغت مساحة الجزء الذى أصبح من نصيبها ٣ ½ مليون ميل مربع ويسكنه أكثر من خمسين مليوناً من الأنفس ، وهو يشمل أغنى مناطق القارة من حيث وفرة موارده الإقتصادية . وفضلا عن هذا كان لانجلترا نصيب أيضاً من الأرباح الاستعمارية فى الشرق الأقصى وجزر المحيط الهادى .

وفى السنوات الأولى من القرن الحالى تمكنت إيطاليا من احتلال طرابلس وإرغام تركيا على التنازل عنها ، كما أصبحت مراكش تحت الحماية الفرنسية . وهكذا كمل اقتسام ما بقى من العالم ، وذلك عشية نشوب الحرب العالمية الأولى .

وهنا يتعين علينا أن نتعرف البواعث التى تختفى وراء هذه الحركة الاستعمارية الواسعة النطاق ، وبطبيعة الحال لن نلق بالا إلى الدعاوى التى تتحدث عن سمو الجنس الأبيض ورسالته الخاصة بتمدين الشعوب المتأخرة ومساعدتها على استغلال ثرواتها الزراعية والمعدنية ، لأن هذه الدعاوى تصطدم بالحقائق المرة التى تكشف لنا عن الجوهر المادى للاستعمار ، كما يهدمها ما يعرفه الجميع عن أساليب القسوة والعنف والاستعباد التى يعمد اليها المستعمرون بدون استثناء .

نعلم كيف بدأ الانقلاب الصناعى الحديث فى انجلترا منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ثم أخذ ينتقل خلال القرن التاسع عشر إلى بقية أوربا وأمريكا بدرجات متفاوتة من السرعة والقوة . وقد كان من مطالب الثورة الصناعية الحصول على مواد أولية ليست مما تنتجه القارة الأوربية وإنما موردها المناطق الاستوائية والمدارية . ومن هنا صار لابد للدول الصناعية الكبرى من محاولة السيطرة على مصادر هذه المواد الأولية . وفضلا عن هذا كلما زاد الإنتاج الصناعى فى البلدان الصناعية اشتدت الحاجة إلى الأسواق الخارجية لتصريف هذه المنتجات . وقد ساعدت الثورة الصناعية على ظاهرة التوسع الاستعمارى من وجهة أخرى ذلك أن أحد

مظاهرها كان التقـدم الهائل فى وسائط النقل والمواصلات الآلية فى البر والبحر ، وترتب على ذلك أن أصبح فى مستطاع الدول الصناعيـة الوصول إلى أبعـد أنحاء المعمورة والـكشف عما ظل مجهولا منها . وأكثر من هذا فقد تميز القرن التاسع عشر بتقـدم كبير فى مختلف العلوم الطبيعية فسهلت دراسة شتى جهات العـالم وكشف كنوزها وثرواتها الـكامنة واحتمالات توسعها فى المستقبل بحيث تستطيع دولة ما أن تملك مناطق قد لا تـكون ذات قيمة اقتصادية فى وقت الاستيلاء عليها ، ولـكنها تثق أنها باستخدام رؤوس الأموال ومواهب وكفايات الفنيين يمكن تحويل هذه الجهات إلى أقاليم اقتصادية غنية عظيمة القوة .

ولـكن لماذا نشطت هذه الحركة الاستعمارية منذ أواخر القرن المـاضى أى بعد ما يربو على القرن منذ قيام الانقلاب الصناعى ؟

تميزت الرأسماليـة فى بداية عهدها بسيادة مبدأ المنافسة الحرة ، على أن هذه الصفة الأخيرة يصحبها نقيضها ، ذلك أن تفوق نظام الإنتاج الـكبير وازدياد تركز رأس المال يؤديان حتما إلى الاحتكار الذى هو اتفـاق بين الجماعات التى تملك فيما بينها الجانب الأكبر من إنتاج سلع معينة . وساعد نظام الشركات المسـاهمة على ازدياد سيطرة رؤوس الأموال الضخمة على الحياة الاقتصادية وبهذا تحولت الرأسمالية فأصبحت ذات طابع احتكارى . ومما ساعد على بروز أهمية هذه الظاهرة الدور البالغ الأهمية الذى تلعبه المصارف التى فقدت بالتدريج وظيفتها الرئيسية وأصبحت تتجر فى رأس المال . وقد ترتب على نمو الاحتـكار والماليـة العليا أن صار مصير العالم فى يد مجموعة قليلة العدد أو كما قال البعض إن ثلاثمائة من الأفراد لا يعرف بعضهم بعضا هم سادة مصائر العالم الاقتصادية . يبدأ الاحتكار بفرض سيطرته على السوق الداخلية ولـكن لا يمكن للبلدان الصناعيـة المتقدمة أن تعتمد على السوق المحلية وحدها ، بل لا بد لها من البحث عن الأسواق الخارجية . وبطبيعة الحال تـكون هذه الأسواق مما لا تنتج سلع الدول الصناعيـة الـكبرى .

واذن تتجه الرأسمالية إلى البلدان المتأخرة وشبه المتأخرة ، ولكن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تدفع نقداً ثمن السلع التى تشتريها ، وهنا تضطر الرأسمالية أن تقرضها السلع الإنتاجية لا الإستهلاكية حتى تزيد مقدرة هذه البلاد على الاستهلاك وتتمكن من دفع فائدة الأموال التى اقترضتها . وهكذا نصل إلى مرحلة إصدار رأس المال . ومما يزيد الميل إلى تحول رأس المال خارج موطنه إلى البلاد الأقل تقدماً أن الاحتكار يخلق فائضاً كبيراً من رؤوس الأموال لا يمكن استثمارها فى مواطنها الأصلية بحيث يمكن الحصول على عائد مجز لأربابها ؛ ولذا تفضل الهجرة إلى أقاليم أخرى حيث أجور العمال الوطنيين منخفضة وأيام العمل طويلة ومستوى الحياة منحط وموارد المواد الأولية لازالت بكراً . ويلاحظ أن الهيئات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى تقسم العالم مناطق اقتصادية فيما بينها . لقد أشرنا إلى إصدار رؤوس الأموال ، وحتى يتسنى الاطمئنان عليها وعلى فوائدها وعلى النواحى التى تقوم باستغلالها تنشأ الحاجة إلى بسط إشراف سياسى على البلدان التى أصبحت موضع الاستغلال . ومن الأمثلة البارزة على ذلك مصر حيث أخذ رأس المال الأجنبى ينتقل اليها فى القرن الماضى على هيئة شركات أو مشروعات تقوم بنشاطها فى البلاد ، أو على هيئة قروض للحكومة بفوائد عالية وشروط قاسية . وقد ترتب على ذلك فى أول الأمر أن ارتبكت أحوال مصر المالية وتضخمت الفوائد السنوية ، وسعى الأجانب إلى السيطرة على مالية البلاد والتدخل فى شؤونها الداخلية ؛ وانتهت هذه المحاولة بأن استأثرت باحتلال مصر إحدى الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى ونقصد بها انجلترا .

هكذا نرى كيف تحولت الرأسمالية الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى رأسمالية مالية احتكارية مدت شباكها الى مختلف أرجاء العالم فكان ذلك التوسع الاستعمارى الضخم ، ومن هنا حق لمؤلفنا لينين أن يتحدث عن الاستعمار بأنه أعلى مراحل الرأسمالية أو التطور المنطقى لنمو الرأسمالية . الواقع أن الامبريالية إن هى إلا رأسمالية احتكارية ، ولكنها رأسمالية تحمل

فى طياتها عوامل فنائها والقضاء عليها ، وهنا يبدو الأمل للشعوب وبخاصة ما كان منها موضع السيطرة والاستغلال .

هذه النظرية التى لمسها ماركس وانجلز فى أواخر أيامهما والتى درسها لينين دراسة وافية مستفيضة تكشف الغطاء عن حقيقة الرأسمالية فى مرحلتها الأخيرة ، وتلقى الضوء على جوهر الاستعمار وحقيقته ، وإذ تعرف الشعوب المستعمرة هذه الحقيقة فإنها تدرك الوسائل التى يتعين عليها اتباعها حتى تتخلص من نير الاستعمار .

وهذا هو السبب الذى حملنا على ترجمة هذا الكتاب القيم الذى فضح الإمبريالية والذى حاربه دعاة الاستعمار فى كل مكان بالدعايات المغرضة والتأويلات الفاسدة ، ولعل هذا أيضاً يفسر ذلك الترحيب الذى لقيته هذه الترجمة فى مصر وشقيقاتها الشعوب العربية لأنها جميعاً قد نكبت بسيطرة الأجنبى .

ويقول البعض إن التوسع الاستعمارى السالف الذكر له عوامل أخرى متنوعة ، من ذلك أن ألمانيا وايطاليا أكملتا وحدتهما عام ١٨٧٠ وأن المشكلة القومية فى البلدان البلقانية حلت كلها تقريبا عام ١٨٧٨ (مؤتمر برلين) ، وأن رغبة فرنسا فى الانتقام لهزيمتها فى حرب السبعين حملتها على التوسع الخارجى حتى تزيد من مواردها وحتى يتسنى لها تجنيد أهل المستعمرات ، وأن معظم الدول الصناعية أخذت منذ الربع الأخير من القرن الماضى تسير فى طريق سياسة الحماية الجمركية ورأت فى امتلاك المستعمرات وإحاطتها بسياج جمركى سوقاً طيبة لمصنوعاتها ، وأن روسيا أيقنت فى حرب القرم وفى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ أن الدول لن تسمح لها بتحقيق أطماعها بالنسبة إلى البلقان والإمبراطورية العثمانية فأخذت تتجه شرقاً فى وسط آسيا حتى تصل إلى المحيط الهادى . ويتحدث البعض عن الأهمية الاستراتيجية لبعض النواحى ، فانجلترا احتلت مصر لأن قناة السويس شريان مائى عظيم الأهمية للمواصلات الإمبراطورية ، ثم هى تستولى على بعض المحطات الموجودة فى الشرق الأقصى

لتكون قواعد للدفاع عن ممتلكاتها ومراكز ترقب منها التوازن الدولى فى ذلك الجزء من العالم ... هذه كلها عوامل مساعدة لها أهميتها ولكنها منبعثة من الأسباب المادية الأساسية ، ولن تعمل إلا على زيادة دعم النظرية التى طالعنا بها لينين عن « الإمبريالية » .

قلنا إن العالم قد تم اقتسامه فى أوائل القرن العشرين ، ولكن هذا لا يحول دون إجراء تقسيم جديد . فالمعلوم أنه فى النظام الرأسمالى يتميز تقدم المشروعات وفروع الصناعة والبلدان الفردية بعدم الاستواء والانتظام ، ولا يمكن أن يكون الحال خلاف ذلك نظراً لما تتميز به الرأسمالية من فوضى الإنتاج وصراع الرأسماليين الجنونى فى سبيل الأرباح . وعدم استواء التقدم وانتظامه يزيد من حدة المتناقضات بين البلدان ، ويجعل استقرار المحالفات الدولية بين الدول الإمبريالية مستحيلا . وقد لخص ستالين الأمر بقوله « ... وقانون عدم استواء التقدم فى عصر الإمبريالية معناه التقدم غير المنتظم لبعض البلدان بالنسبة الى الأخرى ؛ وسرعة إخراج بعض الدول لغيرها من السوق العالمية ، وإجراء تقسيم جديد من حين لآخر للعالم الذى تم الآن اقتسامه وذلك بطريق المنازعات والنكبات العسكرية ، وازدياد المنازعات فى معسكر الامبريالية حدة وعمقا ، وإضعاف جبهة الرأسمالية العالمية ...

ما هى العناصر الأساسية لقانون التقدم غير المستوى فى ظل الامبريالية .

أولا — كمل اقتسام العالم بين المجموعات الامبريالية ولم تعد هناك أراض « حرة » غير محتلة . ولهذا إذا أريد الاستيلاء على أسواق جديدة وموارد للمواد الأولية ، وإذا أريد التوسع فلا بد من انتزاع مثل هذه الأرض من الغير .

ثانياً — ان التقدم الفنى الى حد لم يسبق له مثيل وكذلك ازدياد تجانس مستوى التقدم فى البلدان الرأسمالية قد مكنا بعض الدول من حين لآخر من اللحاق بغيرها ، وساعدا البلدان الأقل قوة والاسرع نمواً على إبعاد الدول الأقوى منها .

ثالثا — ان التقسيم القديم لمناطق النفوذ بين المجموعات الامبريالية

الفردية آخذ فى التصادم باستمرار مع العلاقة الجديدة بين القوى فى السوق العالمية ، ولتحقيق التوازن بين التقسيم القديم لمناطق النفوذ وبين علاقة القوى الجديدة لا بد من حروب إمبريالية » .

وتبعاً لهذا نشبت الحرب الإمبريالية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وترتب عليها حدوث تغييرات كبرى ، فقد أجبرت ألمانيا فى معاهدة فرساى (١٩١٩) على التنازل عن ممتلكاتها خارج القارة الأوربية فانتقلت إفريقية الشرقية الألمانية (عدا مقاطعتى رواندى وأوروندى) إلى بريطانيا العظمى ، وإفريقية الجنوبية الغربية الألمانية إلى اتحاد جنوب إفريقية ، وقسمت توجولاند والكمرون بين فرنسا وانجلترا . وأعطيت اليابان انتداباً على جزر مارشال وكارولين وماريانا وبيولو ، ووضع نصيب ألمانيا من ساموا تحت انتداب نيوزيلند ، كما أن استراليا حصلت على انتداب على غانة الجديدة (الألمانية) وأرخبيل بسمرك وجزر سولومون . واستولت اليابان على كياوشاو ثم أعادتها للصين سنة ١٩٢١ . أما الإمبراطورية العثمانية فقد تمزقت ، فاستقلت شبه الجزيرة العربية ، ووضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطانى ، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ؛ كما اعترف بسقوط السيادة العثمانية على مصر والسودان . وفى الشرق الأقصى انتهزت اليابان فرصة الحرب فأنمت تجارتها الخارجية ووسعت مدى انتاجها الصناعى ومكنت لنفوذها فى الصين . وقطعت أوصال امبراطورية النمسا والمجر وقامت على انقاض ذلك دويلات عدة . واستفادت الولايات المتحدة من نضال الغير ، وبعد ان كانت مدينة لبلدن أخرى وبخاصة انجلترا أصبحت دائنة للعالم بأسره تقريباً ومنه انجلترا . ومن جهة أخرى هبطت انجلترا سراعاً بعد الحرب بعد أن كانت تشغل المحل الأول فى الاقتصاد العالمى .

وشاهدت الفترة التالية للحرب تقدماً فى اليابان انتهى — وبخاصة بعد نشوب الأزمة العالمية (١٩٢٩) — باعتدائها على الصين مما هدد المصالح المالية الاحتكارية للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وكذلك اتخذت الفاشية

فى إيطاليا العـدوان سبيلا للنجاة من الأزمة التى كانت تعانيها الرأسمالية الإيطالية فاحتلت الحبشة وألبانيا .

زادت حدة أزمة الرأسمالية ومتناقضاتها وأصبح من الضرورى إحداث تغيير جديد فانجلى الأمر عن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) ، وكان من نتائجها أن نصت معاهدة الصلح مع إيطاليا (١٩٤٧) أن يقرر مصير المستعمرات الايطالية فى خلال عام من دخول المعاهدة مرحلة التنفيذ . وجثت ألمـانيا على ركبتيها وستكبل بقيود تجعل من الصعب عودتها إلى منافسة الامبرياليـات المنتصرة وفى أمريكا بوجه خاص . وتقرر فى مؤتمر القاهرة (١٩٤٣) أن تقتصر سيادة اليابان على جزرها الأصلية ، وتحطيم تفوق هذه الدولة الصناعى والعسكرى وخرجت الولايات المتحدة من هذه الحرب أقوى دولة صناعية وعسكرية فى العالم ، وأصيبت الامبريالية البريطانية بتصدع كبير ، وأخرجت فرنسا من سوريا ولبنان ، وتسعى الامبرياليتان الأمريكية والبريطانية إلى إضعاف مركزها إن لم يكن اخراجها من كثير من ممتلـكاتها الاستعمارية الأخرى .

هذا عرض موجز للحركة الاستعمارية منذ أواخر القرن الماضى وأهم مظاهرها ودوافعهـا . ونعتقد أننا بتقديم كتاب « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » نجعل فى مكنة القارىء العربى أن يتفهم الظواهر التى تحيط به وأن يتتبع المنازعات الدولية التى يطغى فيها المظهر السياسى على الجوهر الاقتصادى لها ، وأن يعرف كيف يكافح هذا الاستغلال الأجنبى الذى يضرب على وطنه ستاراً من الجهل والفقر والمرض .

والله نسأل ، أولا وآخراً ، أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خلاص أوطاننا من نير الاستعمار الأجنبى .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

راشد البراوى

سبتمبر ١٩٤٧

القسم الأول

الاستعمار

أعلى مراحل الرأسماليـــة

Imperialism, The Highest Stage Of Capitalism

تأليف

ف. ا. لينين

الاستعمار

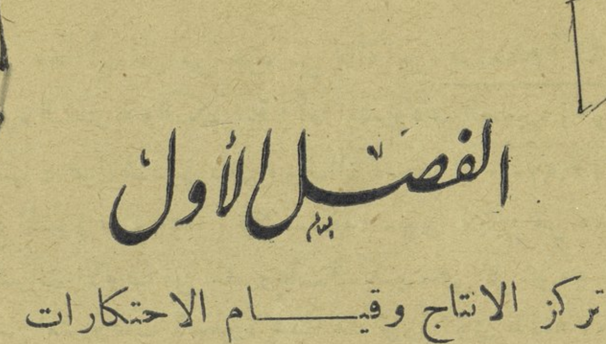
أعلى مراحل الرأسمالية

فى خلال الخمس عشرة أو العشرين سنة الأخيرة [1]، وبخاصة منذ نشوب الحرب الاسبانية الامريكية (١٨٩٨) والحرب بين الإنجليز والبوير (١٨٩٩—١٩٠٢)، كثر استعمال كلمة «الإمبريالية» أى السيطرة الاستعمارية فى كل من الأدبين الاقتصادى والسياسى، وذلك وصفاً للعصر الحالى. وفى عام ١٩٠٢ نشر الاقتصادى الانجليزى J. A. Hobson فى لندن ونيويورك كتابه «الامبريالية»، وفيه وصف جيد شامل للخواص الاقتصادية والسياسية الرئيسية للإمبريالية، وإن كان هذا المؤلف يعرض لنا وجهة النظر البورجوازية فى الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعى والسلام، وهى نظرة تتفق فى جوهرها مع نظرة كاوتسكى الماركسى السابق. وفى عام ١٩١٠ ظهر بفينا مؤلف الماركسى النمسوى رودلف هلفردنج وعنوانه «الرأسمالية المالية». وبرغم ما وقع فيه الكاتب من خطأ بصدد نظرية النقود، وبرغم ما نلقاه لديه من بعض الميل إلى التوفيق بين الماركسية والانتهازية، فإن هذا المؤلف يعدنا بتحليل نظرى قيم «للمرحلة الأخيرة من التطور الرأسمالى». وفى الواقع نجد أن كل ما قيل عن الامبريالية خلال السنوات القلائل الأخيرة وبخاصة فى عدد كبير من المقالات بالصحف والمجلات، وفى القرارات التى اتخذت مثلا فى مؤتمرى شمنتز وبال اللذين عقدا فى خريف عام ١٩١٢، لا يتعدى الآراء التى عرضها هذان الكاتبان، أو التى لخصاها إن شئنا الدقة والضبط.

وسنحاول فيما بعد أن نبين بأقصى ما يسعنا من الإيجاز والبساطة، العلاقة والصلات بين المظاهر الاقتصادية «الرئيسية» للسيطرة الاستعمارية. ولن نستطيع أن نعالج النواحى غير الاقتصادية للموضوع مهما كانت جديرة بذلك [2].

(١) يلاحظ أن الكتاب ظهر فى مستهل الحرب العالمية الأولى.

(٢) وهذا راجع إلى رغبة لينين في عدم التعرض للمسائل السياسية وما فى حكمها حتى تجيز الرقابة الروسية نشر الكتاب.



الفصل الأول

تركز الانتاج وقيام الاحتكارات

من الظاهرات البارزة التى تتميز بها الرأسمالية ذلك التقدم البالغ الذى حققته الصناعة ، وتلك السرعة الكبيرة التى سارت بها عملية تركز الانتاج فى المشروعات التى يعظم حجمها باطراد . وتمدنا الإحصائيات الحديثة عن الانتاج بمعلومات وبيانات وافية دقيقة عن عملية التركز هذه . ففى ألمانيا كانت نسبة المشروعات الكبيرة (التى يستخدم الواحد منها أكثر من ٥٠ عاملا) ٣ ، ٦ ، ٩ فى الألف فى سنوات ١٨٨٢ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠٧ على التعاقب . وكانت هذه المشروعات تستخدم عمالا بالنسب المئوية التالية : ٢٢ ، ٣٠ ، ٣٧ فى نفس السنوات . ويلاحظ أن التركز فى الإنتاج أعظم حدة منه فى حالة العمال ، لأن العمل فى المشروعات الكبيرة أعظم إنتاجية ، كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بعدد المحركات البخارية والكهربية . ولو اتخذنا أساساً لنا الصناعة فى ألمانيا بأوسع معانى هذه الكلمة بحيث تشمل التجارة والنقل والمواصلات الخ ، لتراءت لنا الصورة التالية :

العدد		المجموع	الكلى	النسبة المئوية
المشروعات الكبيرة	٣٠و٥٨٨	للمشروعات	٣,٢٦٥,٦٢٣	٠,٩
العمال فيها	٥,٧٠٠,٠٠٠	والعمال	١٤و٠٠٠و٠٠٠	٣٩و٤
الاحصنة البخارية بها	٦و٦٠٠,٠٠٠	ووحدات القوة البخارية	٨و٨٠٠,٠٠٠	٧٥و٣
الكيلوات من القوة الكهربية	١,٢٠٠,٠٠٠	« « الكهربية	١و٥٠٠و٠٠٠	٧٧,٢

ومعنى هذا أن أقل من جزء من مائة جزء يستخدم أكثر من ثلاثة أرباع القوة البخارية والكهربية ! أما المشروعات الصغيرة (التى يستخدم الواحد منها ٥ عمال فما دون ذلك) والبالغ عددها ٢,٩٧٠,٠٠٠ (أى ٩١ ٪ من مجموع المشروعات جميعاً) فلا تستخدم سوى ٧ ٪ من هذه القوة. وإذن فعشرات الألوف من المشروعات الكبيرة هى كل شىء، بينما لا تعد الملايين من المشروعات الصغيرة شيئاً مذكوراً ! وفى سنة ١٩٠٧ كانت بألمانيا ٥٨٦ منشأة (بكل منها أكثر من ١٠٠٠ عامل)، وبلغ عدد عمالها ١,٣٨٠,٠٠٠ أى عشر عدد العمال فى البلاد تقريباً، وكانت تستخدم ٣٢ ٪ (أى مايدنو من الثلث من مجموع القوة البخارية والكهربية. وإلى رأس المال النقدى والمصارف — كما سنرى بعد — يرجع ما تنعم به حفنة من أضخم المشروعات من غلبة وتفوق، ما دامت الملايين من صغار «أصحاب العمل» ومتوسطيهم بل وبعض كبارهم فى حالة الخضوع الكامل والتبعية الشاملة لبضع مئين من الماليين أرباب الملايين.

وتركز الإنتاج أعظم قدراً فى دولة أخرى متقدمة من دول الرأسمالية الحديثة ونقصد بها الولايات المتحدة. وهنا تفرد الاحصائيات الصناعة بأضيق معنى لها، وتجمع المشروعات تبعاً لقيمة إنتاجها السنوى. وفيما يلى بياز عن المشروعات الكبيرة التى يربو إنتاج الواحد منها على مليون دولار سنوياً:

	١٩٠٤	١٩٠٩
المشروعات الكبيرة	١٩٠٠	٣٦٠٠
« جميعها	٢١٦,١٨٠	٢٦٨,٤٩١
النسبة المئوية	٠,٩	١,١
عدد عمالها	١,٤٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الكلى للعمال	٥,٥٠٠,٠٠٠	٦,٦٠٠,٠٠٠
النسبة المئوية	٢٥,٦	٣٠,٥
إنتاجها السنوى	٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الانتاج الكلى	١٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
النسبة المئوية	٣٨	٤٣,٨

ومن البيان السالف نلاحظ أن ½ من المشروعات يخرج نصف الإنتاج الكلى تقريباً . وهذه الآلاف الثلاث من المشروعات الضخمة تشمل ٢٦٨ فرعاً من فروع الصناعة . وهكذا نرى أن التركز حين يبلغ مرحلة معينة من النمو لا بد أن يؤدى إلى الاحتكار مباشرة ، لأن من الميسور لنيف من هذه المشروعات الهائلة الحجم أن تتفاهم وتتفق فيما بينها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فتعذر قيام المنافسة ثم الاتجاه نحو الاحتكار ، أمران يرجعان إلى ضخامة حجم هذه المشروعات . إن تحول المنافسة إلى احتكار من أهم ظاهرات الاقتصاد الرأسمالى الحديث ، إن لم يكن أعظمها أهمية ، الأمر الذى يحتم علينا أن ندرس هذه الظاهرة بقدر أكبر من التوسع والتفصيل . ولكن قبل أن نفعل ذلك يتعين توضيح لبس محتمل .

تتحدث الإحصائيات الأمريكية عن ٣٠٠٠ مشروع ضخم فى ٢٥٠ فرعاً من فروع الصناعة كما لو أن هناك إثنى عشرة مشروع فى كل فرع وهو ما يخالف الواقع ، ذلك أن هذه المشروعات الهائلة لا وجود لها فى كل فرع من فروع الصناعة . وفضلا عن هذا فمن المعالم الهامة للرأسمالية فى أعلى مراحل تطورها ما يقال له الاتحاد أو الهيئة المتحدة combine ، ويقصد بذلك تجمع فروع مختلفة من الصناعة فى نطاق مشروع واحد . وقد تمثل هذه الفروع مراحل متعاقبة فى صناعة إنتاج المواد الأولية (كصهر الحديد الغفل إلى سبائك وتحويل الأخيرة إلى صلب وربما عمل السلع من الأخير) ، وقد تكون هذه الفروع مما يساعد أو يكمل بعضه بعضاً (ومن أمثلة ذلك استخدام الفضلات أو المخلفات وصناعة مواد التعبئة . . . الخ) .

وقد كتب هلفردنج ملخصاً المزايا الناجمة عن ارتباط المشروعات أو توحيدها فقال « إن ذلك يعمل أولا على تسوية تقلبات التجارة وبذا يكفل للمشروعات المتحدة معدلا من الربح أشد ثباتاً واستقراراً . وثانياً يترتب عليه القضاء على المتاجرة . وثالثاً يجعل فى الإمكان إجراء التحسينات الفنية مما يؤدى إلى اجتناء أرباح أعلى مما تحصل عليه المشروعات « الخلص » أى

غير المتحدة. ورابعاً يزيد من قوة مركز المشروعات المتحدة إزاء زميلتها « الخلص » ، ويجعلها أقدر على المنافسة فى فترات الكساد الخطير حينما لا يتمشى هبوط أسعار المواد الأولية مع انخفاض أثمان السلع المصنوعة » .

ويقول الاقتصادى الألمانى البورجوازى هيمان فى مؤلفه الذى صنّفه بصفة خاصة عن المشروعات « المختلطة » أى المتحدة فى صناعة الحديد بألمانيا : « وتفنى المشروعات الخارجة عن دائرة الهيئة المتحدة إذ يسحقها عاملا ارتفاع ثمن المادة الأولية وانخفاض ثمن السلع التامة الصنع » . وبهذا تتراءى لنا الصورة التالية حيث : « تبقى من جهة شركات الفحم العظمى التى تنتج ملايين الأطنان سنوياً والمنظمة تنظيماً قوياً فى ظل نقابة الفحم التى تضمها . ومن جهة أخرى هناك مصانع الصلب الكبرى الوثيقة الصلة بمناجم الفحم والتى لها نقابتها الخاصة بها . هذه المشروعات العظيمة التى تنتج سنويا ٤٠٠,٠٠٠ من أطنان الصلب وما يتفق مع ذلك من مقادير الفحم ، والتى تملك مصانع أفران صهر الحديد ، وتقوم بصنع السلع ، وتستخدم ١٠,٠٠٠ عامل يقيمون فى مبانى الشركة ، ولها أرصفتها وسككها الحديدية أحياناً — نقول إن هذه المشروعات هى النوع السائد من مصانع الحديد والصلب بألمانيا اليوم . ويستمر التركز ، فيعظم حجم المشروعات الفردية أكثر فأكثر ، وتتجمع عدة مشروعات فى صناعة معينة أو فى عدة فروع مختلفة من الصناعة بقصد تكوين اتحاد تظاهره وتسيطر عليه ستٌ من مصارف برلين . ولقد أثبتت صناعة التعدين فى ألمانيا بصفة قاطعة صدق ما ذهب إليه كارل ماركس بشأن تركز رأس المال ، وذلك على الأقل فى بلد تحتمى فيه هذه الصناعة خلف سياج من الرسوم الجمركية وأجور الشحن . لقد تهيأت صناعة التعدين الألمانية لأن تنزع من أيدى أربابها ، وتكون ملكا للدولة » .

إلى مثل هذه النتيجة وصل اقتصادى بورجوازى رعى ضميره ، وهو أمر غير مألوف . وينبغى أن نلاحظ أنه يضع ألمانيا فى طبقة خاصة بسبب ماتلقاه صناعتها من حماية . غير أن أهمية هذه الظروف تنحصر فى أنها تعجل

فقط بعملية تركز الصناعة وتكوين الهيئات الاتحادية واتحاد المنتجين والنقابات الانتاجية الاحتكارية التى تضم رجال الصناعة ... الخ . ومن المهم للغاية أن نلاحظ أنه حتى فى انجلترا المتبعة لسياسة حرية التجارة ينتهى التركز بالاحتكار وإن تأخر بالأخير العهد واختلف فيه الشكل . وقد كتب الأستاذ هرمان ليفى فى مؤلفه « الاحتكارات ونقابات المنتجين [١] والشركات الموحدة [٢] والذى استند فيه إلى احصائيات وبيانات عن تطور انجلترا الاقتصادى يقول : « ويلاحظ فى حالة انجلترا أن الميل إلى الاحتكار مرتبط بحجم المشروع وطاقته . ويرجع هذا إلى أن عظم استثمار رأس المال فى كل مشروع — بمجرد ابتداء عملية التركز — يُزيد الطلب على رأس مال جديد للمشروعات الجديدة ، الأمر الذى يجعل القيام بها أشد صعوبة . وثمت أمر آخر (أعظم أهمية فى نظرنا) ذلك أن كل مشروع جديد يبغى التمشى مع المشروعات الضخمة القائمة على أساس التركز ، ينتج مقادير هائلة من فائض السلع لا يتسنى له تصريفه إلا إذا باعه بطريقة مجزية نتيجة ازدياد بالغ فى الطلب عليها ، أو يعمد إلى تصريفها بخفض الأثمان إلى الحد الذى لا يعود منه ربح على المشروع ذاته وعلى الهيئات الاحتكارية » .

وبخلاف مانلقاه فى الدول الأخرى حيث تسهل الرسوم الجمركية تكوين نقابات المنتجين ، نجد فى حالة انجلترا أن المحالفات الاحتكارية بين المنظمين ونقابات المنتجين والشركات الموحدة ، إنما تنشأ فى أغلبية الحالات حينما يهبط عدد المشروعات المتنافسة إلى نيف وعشرين أو نحو ذلك . « وهنا يبدو تأثير حركة التركز على تكوين الاحتكارات الصناعية الكبيرة واضحاً تماماً فى مجال من الصناعة » .

حينما كان ماركس يكتب مؤلفه « رأس المال » منذ خمسين عاماً خلت بدت المنافسة الحرة فى نظر معظم الاقتصاديين كأنها « قانون طبعى » ودبر العلماء ذوو الصبغة الرسمية مؤامرة من الصمت حاولوا بها أن يقتلوا مؤلفات

---

(١) cartels

(٢) trusts

الرجل التى أبانت بتحليل الرأسمالية من الناحيتين النظرية والتاريخية أن المنافسة الحرة تبعث على تركز الإنتاج وهذا بدوره ، إذ يبلغ مرحلة معينة من التطور ، يؤدى إلى الاحتكار . واليوم أصبح الاحتكار حقيقة واقعة ويضع الاقتصاديون المؤلفات الوفيرة يصفون فيها مختلف أشكاله ومظاهره ومع ذلك تلقاهم يرددون بنغمة واحدة القول بأن « الماركسية قد ثبت بطلانها » . ولكن الحقائق أجسام صلدة عنيدة كما جاء فى المثل الإنجليزى، وينبغى أن نعمل لها حساباً شئنا أو لم نشأ . هذه الحقائق ترينا أن الفروق التى نلمسها بين الدول الرأسمالية ، كما فى مسائل الاحتكارات والحماية أو حرية التجارة مثلا ، إنما تسبب اختلافات يسيرة الشأن فى الشكل الذى تتخذه هذه الاحتكارات وفى اللحظة التى تظهر فيها ؛ أما نشأة الاحتكارات نتيجة لتركيز الانتاج فقانون أساسى عام تتميز به المرحلة الحالية فى تطور الرأسمالية .

ونستطيع فيما يتعلق بأوربا أن نحدد بقدر كبير من الدقة والضبط الوقت الذى حلت فيه الرأسمالية الحديثة محل الرأسمالية القديمة بصفة نهائية ، ونقول ان ذلك كان فى بداية القرن العشرين . وفيما يلى عبارات وردت فى مؤلَّف من أحدث المؤلفات عن تاريخ « تكوين الاحتكارات » : « من الممكن أن نورد أمثلة قلائل متفرقة عن الاحتكار الرأسمالى قبل عام ١٨٦٠ وهى أمثلة نلمس فيها بذرة هذه الأشكال المألوفة اليوم ، ولكنها تمثل بلا شك حالات بدائية بسيطة . ترجع بداية الاحتكار الحديث الحقيقية إلى العقد السابع ، وبدأت الفترة الأولى الهامة فى نمو الاحتكار مع الكساد الصناعى الدولى فى العقد الثامن ، واستمرت حتى بداية العقد العاشر ... ولو درسنا الأمر بالنسبة إلى أوربا لألفينا أن المنافسة الحرة بلغت ذروتها فى العقدين السابع والثامن ، حينذاك كانت انجلترا قد أكملت إقامة صرح تنظيمها الرأسمالى وفق الأسلوب القديم . أما فى ألمانيا فقد اشتبك هذا التنظيم الرأسمالى فى صراع حاسم مع الحرف والصناعة المنزلية ، وبدأ يخلق لنفسه الأشكال اللازمة لبقائه . . .

(١)

وقد بدأ الانقلاب العظيم مع الانهيار الذى وقع عام ١٨٧٣ أو بالأحرى مع الكساد التالى له والذى يمثل فترة ٢٢ عاماً فى تاريخ أوربا الاقتصادى مع استثناء فترات قصيرة الأمد لاتكاد تكون ملموسة فى أوائل العقد التاسع ، وفترة الرواج المنيف القصير المهد حوالى عام ١٨٨٩ . وخلال هذا الرواج القصير المهد (١٨٨٩ — ٩٠) انتشر نظام نقابات المنتجين بقصد الاستفادة من ظروف العمل الملائمة . ولكن سياسة قصيرة النظر دفعت بالأسعار إلى الارتفاع إلى مستوى أعلى مما كان يمكن أن يحدث لو كان الحال خلاف ذلك ، ولذا تحطمت جميع هذه النقابات الإنتاجية تقريباً وانتهت نهاية غير مشرفة . تلت ذلك فترة سنوات خمس تميزت بسوء حال التجارة وهبوط الأسعار ، ولكن الصناعة سادتها روح جديدة . لم يعد الكساد أمراً لابد من التسليم به ، وإنما أصبح الناس ينظرون إليه على أنه فترة من الركود أو التوقف قبل حلول رواج جديد .

دخلت حركة تكوين نقابات المنتجين عهدها الثانى ؛ وبدلا من أن تكون هذه النقابات ظاهرة وقتية ، صارت إحدى الدعائم التى تقوم عليها الحياة الاقتصادية ، وهى تستحوذ على الميادين الواحد تلو الآخر ، وعلى رأس هذه الميادين إنتاج المواد الأولية . وفى بداية العقد العاشر كان نظام نقابات المنتجين ، ممثلا فى تنظيم نقابة الكوك التى تكونت على نسقها نقابة الفحم قد حقق تنظيماً فنياً نقابياً يكاد لا يحتاج إلى تحسين . ولأول مرة وقع الرواج الكبير فى ختام القرن التاسع عشر وحدثت أزمة (١٩٠٠ — ٣) فى صناعتى التعدين والحديد ، وذلك فى ظل هذا النظام النقابى . وبينما بدا ذلك أمراً جديداً فى ذلك الوقت فإن الجمهور اليوم يتلفت حوله فيرى ميادين الاقتصاد الكبيرة تبتعد باطراد وانتظام عن عالم المنافسة الحرة ؛ ولكنه ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها من المسائل المسلم بها ، ويعدها قاعدة عامة .

ومما تقدم نستطيع تمييز المراحل الرئيسية فى تاريخ الاحتكار :

(١) ١٨٦٠ — ٧٠ وهى فترة بلغت فيها المنافسة الحرة ذروتها وكان

الاحتكار فى بدء تكوينه ولا يكاد يكون ملموسا .

(٢) بعد أزمة سنة ١٨٧٣ نلمس نشاطا فى إنشاء نقابات المنتجين ، ولكنها لازالت استثناء للقاعدة العامة ولم تزد عن كونها ظاهرة مؤقتة .

(٣) الرواج فى نهاية القرن التاسع عشر وأزمة (١٩٠٠ — ٣) وهنا تصبح نقابات المنتجين إحدى أسس الحياة الاقتصادية بأسرها :

لقد تحولت الرأسمالية إلى سيطرة احتكارية استعمارية (أى إمبريالية) .

وتتفق نقابات المنتجين فيما بينها على شروط البيع والدفع الخ ، وتقتسم الأسواق ، وتحدد مقدار إنتاج السلع ، وتعين الأسعار ، وتقسم الأرباح بين المشروعات المختلفة .

بلغ عدد نقابات المنتجين بألمانيا ٢٥٠ نقابة فى عام ١٨٩٦ ، ٣٨٥ فى سنة ١٩٠٥ وتضم ١٢٠٠٠ شركة ، غير أننا نعلم أن هذا التقدير دون الحقيقة .

ومن الإحصائيات التى اقتبسناها عن الصناعة الألمانية يتضح أن ١٢٠٠٠ من المشروعات الكبيرة يجب أن يستغل أكثر من نصف القوة البخارية والكهربية المستخدمة فى البلاد كلها ، وبلغ عدد الشركات الموحدة فى الولايات المتحدة ١٨٥ (١٩٠٠) ، ٢٥٠ (١٩٠٧) وتقسم الاحصائيات الامريكية كافة المشروعات إلى ثلاث طبقات من حيث تبعيتها إلى أفراد أو شركات خاصة أو شركات عامة (corporations) . وكانت الأخيرة ٢٣,٦ ٪ (١٩٠٤) ، ٢٥,٩ ٪ (١٩٠٩) أى أكثر من ربع المجموع الكلى للمشروعات الصناعية ؛ وكانت تستخدم من الأيدى العاملة كلها ٧٠,٦ ٪ (١٩٠٤) ، ٧٥,٦ (١٩٠٩) (أى مايربو على ثلاثة أرباع العمال) ؛ وبلغ إنتاجها السنوى فى نفس العامين ما قيمته ١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ و ١٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات أى ما يوازى ٧٣,٧ ٪ ، ٧٩ ٪ من قيمة إنتاج المشروعات الصناعية .

وغالباً ما تسيطر نقابات المنتجين والشركات الموحدة على سبعة أو ثمانية أعشار الإنتاج الكلى فى فرع معين من الصناعة كما هو الحال فى نقابة الفحم

بوستفاليا إذ جمعت فى أيديها عند إنشائها سنة ١٨٩٣ ما يعادل ٨٦,٧ ٪ من إنتاج الفحم الكلى فى الإقليم ، ثم زادت النسبة إلى ٩٥,٤ ٪ سنة ١٩١٠ وفى مثل هذا الإحتكار ضمان الحصول على أرباح طائلة ، كما أنه يؤدى إلى تكوين وحدات فنية هائلة الحجم .

وفى سنة ١٩٠٠ تأسست بالولايات المتحدة شركة استاندارد أويل الشهيرة وكان رأس المال المرخص به ١٠٠ مليون دولار ، وأصدرت ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الأسهم العادية ، ١٠٦ مليون من الأسهم الممتازة . وقدرت أرباحها فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ بالنسب المئوية التالية : ٤٨،٤٨،٤٥،٤٤،٣٦،٤٠،٤٠،٤٠ . ومجموع هذه الأرباح ٣٦٧ مليوناً من الدولارات . وبلغت أرباح الشركات خلال الفترة (١٨٨٢ — ١٩٠٧) ٨٨٩ مليونا خصص منها ٦٠٦ لحملة الأسهم ورحل الباقى إلى الاحتياطى ... وفى سنة ١٩٠٧ بلغ عدد العمال والمستخدمين فى مختلف المشروعات التابعة لنقابة الصلب بالولايات المتحدة United States Steel Corporation ٢١٠,١٨٠ ، واستخدمت شركة Gelsenkirchner Bergwerksgesellschaft وهى أعظم مشروع فى صناعة التعدين بألمانيا ، ٤٦٠٤٨ من الأجراء فى عام ١٩٠٨ . وانتج اتحاد الصلب بالولايات المتحدة ٩ ملايين من الأطنان سنة ١٩٠٢ ، وكان إنتاج سنة ١٩٠١ يعادل ٦٦,٣ ٪ من انتاج البلاد كلها من الصلب ، ولكن نسبة إنتاج سنة ١٩٠٨ كانت ٥٦,١ ٪ ، بينما زاد النصيب من المعدن الخام خلال الفترة ذاتها من ٤٣,٩ ٪ إلى ٤٦,٣ ٪ .

وجاء فى التقرير الذى وضعته لجنة حكومية أمريكية عن الشركات الموحدة ما يلى : « ويرجع تفوقها على منافسيها إلى عظم حجم مشروعاتها وجودة إعدادها الفنى . فقد خصصت شركة الطباق الموحدة منذ شروعها فى العمل كافة جهودها لإحلال العمل الآلى مكان العمل اليدوى على نطاق واسع ، واشترت لهذا الغرض جميع المخترعات التى لها علاقة بصناعة الطباق ، وأنفقت مبالغ طائلة فى هذا السبيل . ولم تكن لكثير من هذه الاختراعات

أية قيمة فى أول أمرها ، ولهذا أدخل عليها مهندسو الشركة التعديلات اللازمة ، وفى نهاية سنة ١٩٠٦ تأسست شركتان تابعتان بقصد الحصول على براءات الاختراعات . وأنشأت شركة الطباق الموحدة لنفس الغرض معامل السبك وورش الآلات ومحال التصليحات . ويبلغ متوسط عدد العمال فى إحدى هذه المنشئات ، وهى فى بروكلين ، ٣٠٠ عامل ، وهناك تجرى التجارب على الاختراعات المتصلة بصناعة السجاير والسيجار والنشوق ولفائف التعبئة من الصفيح والعلب ؛ وفيها كذلك يعملون على إتقان الاختراعات » .

« وتستخدم شركات موحدة أخرى مهندسين من طراز خاص لابتداع وسائل وعمليات جديدة فى الإنتاج ، واختبار أعمال التحسين الفنية ، ويمنح اتحاد الصلب بالولايات المتحدة — المشار إليه آنفاً — الإعانات لعماله ومهندسيه إذا وفقوا إلى اختراعات تؤدى إلى زيادة الكفاية الفنيـة ، وتحسين الآلات ، وخفض النفقات » .

وفى الصناعة الألمانية الكبيرة كصناعة المواد الكيماوية التى تقدمت تقدماً واسعاً فى العقود القلائل الأخيرة ، يجرى تنظيم التحسينات الفنية طبقاً لنفس الأسلوب . ففى سنة ١٩٠٨ ترتب على عملية التركز قيام مجموعتين رئيسيتين قاربتا أن تكونا احتكارين . وكانت المجموعتان تتمثلان فى أول الأمر « محالفات ثنائيـة » بين زوجين من المصانع الكبيرة رأس مال كل منهما ما بين ٢٠ ، ٢١ مليونا من الماركات . فهناك من جهة مصنع ميستر السابق فى هوشت ومصنع كاسل بفرنكفورت الواقعة على نهر المين ، وهناك من جهة أخرى مصنع الأنيلين (مادة تستخدم فى الصباغة) والصودا فى لدفيجسهافن وباير (السابق) فى إلبرفيد . وفى سنة ١٩٠٧ عقدت إحدى المجموعتين اتفاقاً مع مصنع آخر ، كما حذت المجموعة الأخرى حذوها فى سنة ١٩٠٨ . وقد ترتب على ذلك تكوين « محالفتين ثلاثيتين » رأس مال كل منهما من ٤٠ إلى ٥٠ مليون مارك . ثم تقاربت هذه المحالفات بقصد التفاهم على الأسعار وما إلى ذلك .[1]

---

(١) ذكرت الصحف فى يونيه سنة ١٩١٦ نبأ إنشاء شركة موحدة ضخمة لضم الصناعة الكيماوية فى ألمانيا .

تتحول المنافسة إلى احتكار، والنتيجة المترتبة على هذا هى التقدم الكبير نحو اصطباغ الإنتاج بالطابع الاجتماعى Socialisation ، وبصفة خاصة تصبح عملية الاختراعات والتحسينات الفنية ذات صبغة اجتماعية (socialised) .

ليس هذا هو الشكل القديم من المنافسة الحرة بين صناع متفرقين لا اتصال بينهم ويتنجون السلع لسوق مجهولة لهم . ولقد بلغ التركز درجة تجعل من المستطاع عمل تقدير تقريبى لكافة مصادر المادة الأولية (كرواسب الحديد الخام مثلا) لا فى دولة واحدة أو عدة دول فحسب ، بل فى العالم أجمع كما سنرى بعد قليل . ولا يقتصر الحال على هذه التقديرات ، بل إن هذه الاتحادات الاحتكارية الضخمة تستحوذ على مصادر المواد الأولية . وفى الوقت ذاته يمكن بصفة تقريبية تقدير طاقة الأسواق على استيعاب المنتجات . وتتفق الاتحادات الاحتكارية هذه على تقسيم الأسواق فيما بينها ، وتحتكر قوة العمل ، وتستخدم أكفأ المهندسين ، وتستولى على وسائط النقل كالسكك الحديدية فى أمريكا والشركات الملاحية فى أوربا وأمريكا. إن الرأسمالية فى مرحلتها الإمبريالية تصل إلى أبواب أتم الصور التى يبدو فيها الإنتاج ذا طابع اجتماعى . ويُجتذب الرأسماليون رغماً عنهم إلى دائرة النظام الاجتماعى الجديد الذى يمثل الانتقال من المنافسة الحرة المطلقة إلى ذلك المظهر الاجتماعى الكامل . إن الإنتاج يصير اجتماعياً فى صفته ، أما الامتلاك فيظل خاصاً وتبقى أدوات الإنتاج الاجتماعية ملكا خاصاً لنفر قليل من الأفراد . إن هيكل المنافسة الحرة المعترف بها رسمياً يظل قائماً ، ولكن وطأة الاحتكارات القليلة على بقية السكان تشتد مائة مرة ويصبح من الصعب احتمالها . وقد ألف الاقتصادى الألمانى كستنر كتاباً فى موضوع النضال بين نقابات المنتجين والمشروعات الخارجة عنها وجعل عنوانه « التنظيم الإجبارى » وكان خيراً لو دعاه « الخضوع الاجبارى لسيطرة الاتحادات الاحتكارية » حتى يُظهر الرأسمالية فى الثوب الذى تبدو فيه الآن .

وترجع أهمية الكتاب على الأقل إلى أنه يصف لنا مجموعة من الأساليب

الحديثة والمتحضرة التى تلجأ إليها الهيئات المتحدة الاحتكارية فى سعيها وجهادها نحو « التنظيم » ويمكن تلخيص هذه الأساليب فيما يلى :

(١) قطع موارد المواد الأولية (وهذا الإجراء من أهم الوسائل لإرغام المشروعات على الانضمام إلى الكارتل) .

(٢) وقف مورد العمل عن طريق « المحالفات » (ويقصد بها الاتفاقات التى تعقد بين أرباب الأعمال واتحادات العمال وتتعهد الأخيرة بمقتضاها ألا تسمح لأعضائها بالعمل إلا فى المشروعات الأعضاء فى نقابة المنتجين) .

(٣) منع السلع التى تسيطر عليها عمن يتعاملون مع المنافسين .

(٤) إغلاق المنافذ التجارية .

(٥) الاتفاق مع المشترين على قصر مشترياتهم على النقابات وحدها .

(٦) خفض الأسعار بطريقة منتظمة بحيث يؤدى ذلك إلى دمار الشركات « الخارجة » عن دائرة النقابة . وفى سبيل إدراك هذه الغاية تنفق نقابات المنتجين الملايين كى تبيع السلع بأقل من تكاليف إنتاجها (كما حدث عند خفض سعر البنزين من ٤٠ إلى ٢٢ ماركا أى إلى النصف تقريباً) .

(٧) وقف الاعتمادات .

(٨) المقاطعة .

هكذا لم يعد هناك وجود للمنافسة بين الصناعة الصغيرة والصناعة الكبيرة ، أو بين المشروعات المتقدمة فنياً والمشروعات التى دونها فى هذه الناحية . إن ما نلقاه الآن عبارة عن احتكارات تسعى إلى خنق من لا يرضخ لسلطانها ويخضع لإرادتها . وإننا لذاكرون عبارات الكسنتر توضح لنا نظرة الاقتصاديين من رجال المدرسة البورجوازية إلى هذه العملية . « وحتى فى المجال الاقتصادى الخالص نلمس اليوم تحولا من النشاط التجارى بمعناه القديم إلى النوع القائم اليوم على التنظيم والمضاربة ، فلم يعد أعظم النجاح من نصيب التاجر الذى يستطيع بما له من خبرة فنية ودربة تجارية أن يقدر

حاجة المشترى وبذا يثير بطريقة فعالة الطلب الكامن فى النفس . لقد أصبح هذا النجاح حليف الفرد ذى العبقرية فى مضمار المضاربة (؟!) الذى يستطيع أن يقدر مقدماً أو على الأقل يستشف ما يمكن أن يصير إليه نظام الإدارة ، وما هنالك من احتمالات لتطور العلاقات بين المشروعات الفردية والمصارف » .

ومعنى هذا باللغة التى يفهمها الناس أنه برغم أن إنتاج السلع ما زال « سيد » الميدان ومعتبراً أساس الحياة الاقتصادية ، فإن تطور الرأسمالية بلغ مرحلة عندها تعرضت أسس مبدأ إنتاج السلع للتقويض وأصبحت الأرباح الوفيرة تتسرب إلى جيوب عباقرة فن التلاعب المالى . وفى أساس هذه الطرق الخادعة وأساليب التلاعب نجد عناصر الإنتاج ذى الصبغة الاجتماعية ، ولكن تقدم الإنسانية البالغ الذى أدى إلى هذه النتيجة تذهب ثمرته كلها لصالح المضاربين والمغامرين . وسنرى أن هذه « الأساليب ذاتها » هى التى تجعل دعاة الرجعية وصغار البورجوازية — فى معرض نقد الإمبريالية — يحلمون بالعودة خطوة إلى الوراء ، والرجوع إلى عهد المنافسة « الحرة » ، « السلمية » ، « النزيهة » .

ويقول كستنر « إن استمرار رفع الأسعار وهو الظاهرة المترتبة على قيام نقابات المنتجين ، ملحوظ حتى الآن فيما يختص بأهم أدوات الإنتاج كالفحم والحديد والبوتاسيوم ، بينما لم نلاحظه مطلقاً ، مهما طالت المدة ، فى حالة المصنوعات . وبالمثل يلاحظ أن الزيادة فى الأرباح الناجمة عن ذلك محصورة فى الصناعات التى تنتج سلع الطبقة العليا (أدوات الإنتاج) . وينبغى أن نضيف إلى هذه الملاحظة أن صناعة إنتاج المواد الأولية تستفيد من تكوين نقابات المنتجين لا من حيث ازدياد الدخل والمقدرة على اجتناء الربح مما يؤدى إلى دمار صناعة السلع التامة الصنع ، بل من حيث سيطرتها على الأخيرة ، الأمر الذى لم يكن له وجود فى ظل المنافسة الحرة » .

والعبارات التى وضعنا تحتها خطاً تظهر بوضوح جوهر المسألة التى

لا يعترف بها كتاب الاقتصاد البورجوازى إلا نادراً وعلى غير رغبة منهم، والتى يتحاشى التعرض لها فى حماس أولئك الذين يدافعون اليوم عن الانتهازية ، وعلى رأس هؤلاء كاوتسكى .

إن السيطرة والعنف الذى يلازمها ويرتبط بها — هذه هى العلاقات التى تميز المرحلة الأخيرة فى التطور الرأسمالى »، وهذا ما لابد من حدوثه — وقد حدث فعلا — نتيجة لتكوين احتكارات اقتصادية بالغة القوة . وهناك مثال آخر عن الأساليب التى تستخدمها الاحتكارات . إن من الميسور بصفة خاصة على نقابات المنتجين والاحتكارات أن تنشأ إذا كان فى الاستطاعة الاستحواذ على « جميع » مصادر المواد الأولية أو أعظمها أهمية على الأقل. ومن الخطأ الظن بعدم إمكان قيام الاحتكارات فى الصناعات الأخرى التى يستحيل عليها التسلط على هذه المصادر فصناعة الأسمنت تجد المادة الأولية اللازمة لها فى كل مكان ، ولكنها فى ألمانيا منظمة تنظيما نقابياً قويا حيث كون صناع الأسمنت نقابات إقليمية (جنوب ألمانيا ، وستفاليا الخ) ، والأسعار المحدودة هى أسعار احتكارية (٢٣٠ — ٤٨٠ ماركا للحمل مع أن سعر الإنتاج ١٨٠ ماركا) ، وتدفع المشروعات أرباحاً تتراوح بين ١٢ ٪ ، ١٦ ٪ ويجب ألا ننسى أن « عباقرة » المضاربة فى العهد الحديث يعرفون كيف يملأون جيوبهم بالأرباح الوفيرة إلى جانب أرباحهم من الأسهم . ويلجأ المحتكرون إلى كثير من الحيل حتى يحولوا دون أية منافسة فى هذه الصناعة التى تدر مثل هذه الأرباح ، فتراهم مثلا يذيعون الشائعات الباعثة على القلق عن مركز صناعتهم ، وينشرون تحذيرات مجهولة فى الصحف كأن يقولوا مثلا « أيها المستثمرون لا تستغلوا أموالكم فى صناعة الأسمنت »، وهم يشترون المشروعات الخارجة عن نطاق النقابة بدفع تعويضات قدرها ٦٠,٠٠٠ ، ٨٠,٠٠٠ بل ١٥٠,٠٠٠ من الماركات . والخلاصة أن الاحتكار يشق طريقه نحو غايته دون أن يقيم وزناً لأى اعتبار ، وتتفاوت أساليبه من عملية شراء المنافسين « النزيهة » إلى تدميرهم و « نسفهم » على الطريقة الأمريكية .

إن القول بأن فى نقابات المنتجين قضاء على الأزمات خرافة يروجها الاقتصاديون البورجوازيون الذين يسعون جهودهم لإظهار الرأسمالية فى ثوب ملائم جذاب مهما كلفهم الأمر . إن العكس هو الصحيح لأن ظهور الاحتكار فى فروع معينة من الصناعة يزيد من الفوضى الكامنة فى الانتاج الرأسمالى بوجه عام ، كما يعظم التفاوت بين الزراعة والصناعة من حيث درجة التقدم ، وهو الأمر الذى تتميز به الرأسمالية . والمركز الممتاز الذى تشغله خير الصناعات تنظيماً على الأساس النقابى ، وهى الصناعة الثقيلة ؛ وبخاصة الفحم والحديد ، يسبب « نقصاً أكبر من حيث التنظيم الموحد » فى فروع الإنتاج الأخرى كما أوضح ييدلز Jeidels صاحب مؤلف يعد فى مقدمة المؤلفات التى تعالج موضوع علاقة المصارف الألمانية الكبرى بالصناعة .

وقد كتب ليفمان وهو من أولئك الذين لا يشعرون بالخجل مطلقاً فى دفاعهم عن الرأسمالية والتماس المبررات لها : كلما زاد نمو أى نظام اقتصادى عظم التجاؤه إلى المشروعات المحفوفة بالخطر ، أو مشروعات بالخارج ، أو المشروعات التى تتطلب قدراً كبيراً من الزمن حتى تنمو ، أو أخيراً إلى المشروعات ذات الأهمية المحلية » .

والخطر المتزايد مرتبط فى الأجل الطويل بالزيادة الفائقة فى رأس المال وهى الزيادة التى تطفو إلى السطح حتى تنساب فى الخارج . . . وفى الوقت ذاته فالسرعة الكبيرة للغاية التى يحدث بها التقدم الفنى تزيد من اضطراب التناسق بين مختلف مجالى الصناعة ، وتسبب الفوضى والأزمات . وقد اضطر ليفمان إلى الاعتراف بأن « من المحتمل جداً أن يشاهد الجنس البشرى فى المستقبل ثورات فنية على جانب كبير من الأهمية مما سيكون له تأثير كبير فى النظام الاقتصادى ... ومثال هذه الثورات الكهرباء والطيران ... ويمكن القول بصفة عامة بأن المضاربة ينتظم انتشارها فى مثل هذه الفترة من الانقلاب الاقتصادى والسياسى » .

ومما يقوِّى كثيراً الميلَ إلى التركز والاحتكار مختلفُ أنواع الأزمات والاقتصادية منها فى أغلب الأحيان وان لم يقتصر الأمر عليها (١) . ومن المفيد أن نورد الملاحظات التى علق بها بيدلز على أزمة ١٩٠٠ التى رأينا كيف كانت نقطة التحول فى تاريخ الاحتكار الحديث . . قال « وإلى جانب المصانع الضخمة فى الصناعات الأساسية وجدت أزمة سنة ١٩٠٠ أمامها

---

(١) بينما ترفع الهيئات الاحتكارية الأسعار أثناء فترات الرواج الصناعى فانها تقلل من سرعة هبوط الأسعار فى أوقات الأزمات ، والجدول التالى يوازن بين حركات أسعار المواد الأولية والسلع شبه المصنوعة فى ظل كل من الاحتكار والمنافسة خلال الفترة (١٩٢٨ — ٣٦) بألمانيا وبولنده (١٩٢٨ = ١٠٠) :

السنة	أسعار الاحتكار		أسعار السوق الحرة	
١٩٢٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢٩	١٠٣ر٦	١٠٧ر٥	٩١ر٢	٩٣ر٦
١٩٣٣	٧٨ر٤	٩١ر٩	٤٥ر٤	٤٩ر١
١٩٣٤	٧٨ر٣	٨٧ر٦	٥٤ر٣	٤٩ر١
١٩٣٥	٧٨ر٣	٨١ر٧	—	٤٢ر٣
١٩٣٦	٧٨ر٦	٧٥ر٤	—	٥٠ر٩
السنوات	السلع المحتكرة		السلع غير المحتكرة	
	الفحم (الرين - وستفاليا) (الطن بالماركات)	سبائك الحديد بتسبرج (الطن بالريال)	الولايات المتحدة أسمنت (البرميل بالريال)	القطن : نيو أورليان (١٠٠ رطل بالريال)
١٩٢٩	١٦ر٨٧	١٩ر٩٩	١ر٦٠	١٨ر٦٠
١٩٣٣	١٤ر٢١	١٧ر٧٩	١ر٥١	٨ر٥٠
نسبة النزول ٪	١٥ر٢٨	١١	٥ر٦	٥٤ر٣

ويلاحظ أمران : (١) استمرار ارتفاع الأسعار الاحتكارية حتى سنة ١٩٢٩ حينما بدأ انخفاض سعر السلع الحرة (٢) هبوط الأسعار الاحتكارية أبطأ بوجه عام ، كما ظل مستواها أعلى منه في حالة الأسعار الحرة .

مصانع منظمة وفق أساليب تعد اليوم عتيقة مهملة ، وهذه هى المصانع «الخلّص» (غير الداخلة فى نطاق الهيئة المتحدة) والتى تكونت فى أوج عهد الرخاء الصناعى . وقد تحرج مركز هذه المشروعات «الخلّص» نتيجة لهبوط الأسعار ونقص الطلب ، ولكن هذين العاملين لم يؤثرا مطلقاً فى المشروعات الكبيرة المتحدة ، أو قل إن هذا التأثير بالنسبة إليها كان قصير الأمد . وتبعاً لهذا ترتب على أزمة ١٩٠٠ تركز فى الانتاج أعظم مما حدث فى أعقاب الأزمات السابقة كأزمة ١٨٧٣ مثلا . فهذه الأخيرة أحدثت نوعاً من الانتخاب الطبيعى بالنسبة إلى المشروعات الأحسن إعداداً من غيرها ؛ ولكن نظراً لمستوى التطور الفنى فى ذلك الوقت لم يستطع هذا الانتخاب أن يجعل الشركات التى اجتازت الأزمة بنجاح فى مركز احتكارى . إن مثل هذا الاحتكار المستمر الطويل الأمد يتوافر إلى حد كبير فى المشروعات الضخمة فى صناعات الحديد والصلب والكهرباء الحديثة ، كما يوجد بدرجة أدنى من ذلك فى الصناعة الهندسية وفى بضع مشروعات من التى تشتغل فى المعادن والنقل وغير ذلك ، بسبب طرقها الفنية المعقدة وتنظيمها الواسع المدى وعظم حجم رؤوس أموالها » .

الاحتكار ! هذه هى الكلمة الأخيرة فى « آخر مرحلة من مراحل التطور الرأسمالى » ، ولكن إذا لم نتفهم الدور الذى تقوم به المصارف فان الفكرة التى نُكوّنها من مغزى الاحتكارات الحديثة وقوتها تكون غير وافية أو كافية .

الفصل الثانى

المصارف والدور الجديد الذى تضطلع به

تنحصر الوظيفة الرئيسية والأولية للمصارف فى أنها وسيط لإتمام عملية المدفوعات ، فهى تحول رأس المال النقدى العاطل إلى رأس مال عامل أى يدر ربحاً ، وهى تجمع كافة أنواع الايرادات النقدية وتضعها تحت تصرف الطبقة الرأسمالية . وإذ تنمو المصرفيـة وتتركز فى عدد قليل من المنشئات تتحول المصارف عن مهمتها التى أشرنا اليها ، وبدلا من القيام بدور الوساطة المتواضعة تصير إحتكارات قوية تحت إمرتها ما يكاد يقرب من مجموع رأس المال النقدى لجميـع الرأسماليين وصغار رجال الأعمال ، كما تتحكم فى جانب من أدوات الانتاج وموارد المواد الأولية فى بلد معلوم وفى عدد آخر غيره. هذا التحول من نفر عديد من الوسـطاء المتواضعين الشـأن إلى حفنة من المحتكرين ، يمثل لنا إحدى العمليات الأساسية فى تحول الرأسمالية إلى إمبريالية رأسمالية . وهذا السبب يحملنا على أن نبدأ البحث بمعالجة موضوع تركز المصرفية .

تدل البيانات عن عام (١٩٠٧ — ٨) على أن الودائع بالمصارف الألمانية المساهمة (التى يزيد رأس مال كل منها على مليون مارك) قد بلغت ٧٠٠٠ مليون من الماركات ، ثم قفز الرقم الأخير إلى ٩٫٨٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ (١٩١٢ — ١٣) أى بزيادة ٤٠٪[1]. ومن هذه الزيادة البالغة ٢٫٨٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠

---

(١) وفيما يلى التقديرات ببلايين الماركات فى سنوات ما بعد الحرب : ١٫٩ (١٩٢٤) ، ٩٫١٦ (١٩٢٩) ، ١٦٦ (١٩٣٠) ١٫٩ (١٩٣٤) . والهبوط في سنة ١٩٢٤ بالقياس إلى سنة ١٩١٢ راجع إلى التضخم الذى سبب نقص قيمة الودائع مقدرة بالعملة الذهبية .

مارك كان مبلغ ٢٫٧٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ مقسما بين ٥٧ مصرفا رأس مال كل منها يربو على عشرة ملايين من الماركات. وفى الجدول التالى بيان بكيفية توزيع الودائع بين المصارف كبيرها وصغيرها :

الفسبة المئوية لمجموع الودائع الكلى (١)

الفترة	في مصارف برلين التسع الكبرى	في ٤٨ مصرفاً رأس مال كل منها أكثر من ١٠ مليون مارك	في ١١٥ مصرفاً يتراوح رأس مال الواحد بين ١ ، ١٠ مليون مارك	المصارف الصغيرة التي يقل رأس مال كل منها عن مليون مارك
١٩٠٧—٨	٤٧	٣٢٫٥	١٦٫٥	٤
١٩١٢—١٣	٤٩	٣٦	١٢	٣

ومن هذا يتضح أن المصارف الصغيرة تسحقها زميلاتها الكبرى التى تملك ٩ منها ما يقرب من نصف مجموع الودائع. ولكن يلاحظ أننا لم ندخل فى حسابنا كثيراً من التفاصيل ذات الأهمية كتحول عدد من صغار المصارف إلى « فروع تابعة » لكبارها . الخ ، ولنرجىء الحديث عن هذا الآن .

(١)

السنة	ا	ب	ج	د
١٩٢٤	٥٤ر٦	٣٩ر٣ (ب + ج)		٦ر١
١٩٢٧	٥٩ر٦	٣٧ (ب + ج)		٣ر٤
١٩٢٩	٦٧ر٥	٣٢ر٥ (ب + ج + د)		
١٩٣٤	٦٥ر٥	٣٤ر٥ (ب + ج + د)		

الودائع فى المصارف الألمانية (ببلايين الماركات)

السنة	المجموع الكلى للودائع	فى ٩ مصارف من برلين الكبرى	
١٩١٣	١٠	٥ر١	نظراً لامتصاص بعض المصارف لغيرها نقص عدد المصارف الكبرى من ٩ (كما قال لينين) إلى ٧ (١٩٢٤) ، ٥ (١٩٢٩) ، ٤ (١٩٣٤).
١٩٢٧	١٤	٨	
١٩٢٩	١٧ر٥	١١ر٤	
١٩٣٤	٩ر٤	٥ر٨	

قدر شولزجافرنتز (فى ختام ١٩١٣) الودائع فى مصارف برلين التسع الكبرى بخمسة آلاف ومائة مليون مارك ، بينما بلغ مجموع الودائع الكلى عشرة آلاف مليون . ثم قال ، مدخلا فى حسابه رأس مال هذه المصارف إلى جانب الودائع التى بها : كانت المصارف التسع الكبرى ببرلين مع المصارف المرتبطة بها « affiliated » تتحكم فى نهاية سنة ١٩٠٩ فى ١١,٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠ مارك أى حوالى ٨٣ ٪ من مجموع رأس المال المصرفى بألمانيا . ويسيطر البنك الألمانى Deutsche Bank مع المصارف المرتبطة به على ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك تقريباً ، وهو يمثل إلى جانب إدارة السكك الحديدية البروسية أعظم شكل للتجمع اللامركزى لرأس المال فى العالم القديم » .

وقد أكدنا الاشارة إلى المصارف « المرتبطة » إذ هى من أهم مظاهر التركز الرأسمالى الحديث . فالمشروعات الكبيرة وبخاصة المصارف ، لاتقف عند حد الامتصاص الكامل لما هو أقل منها شأناً بل إنها لتضمها إلى ذاتها وتخضعها لهيمنتها وتدخلها فى نطاق مجموعتها أو « مؤسستها » concern (إذا شئنا التعبير الفنى) — وذلك بالقبض على حصص من رؤوس أموالها وبشراء أو تبادل أسهمها ، وبالتحكم فيها عن طريق نظام من الاعتمادات ، وما إلى ذلك . وقد وضع الأستاذ ليفمان مؤلفاً مسهبا فى ٥٠٩ صفحة يصف النوع الحديث من الشركات القابضة والمالية ، وأضاف إلى مادة أولية لم يهضمها هضما كاملا تأملات « نظرية » تافهة من حيث قيمتها الذاتية . ولكن كتاب المصرفى ريسر عن المصارف الألمانية يقدم لنا أوضح مثل عما يترتب على نظام « القبض » من نتائج بالنسبة إلى التركز . وقبل أن ندرس ونحلل ما أورده يجمل بنا أن نقتبس مثلا يلقى الضوء على النظام الآنف الذكر .

تعد مجموعة « البنك الألمانى » من أكبر المجموعات إن لم تكن أكبرها ولكى يتسنى لنا تتبع الانسجة والخيوط التى تصل ما بين مصارف هذه المجموعة نرى من الضرورى أن نميز بين « الحصص المملوكة عن طريق نظام القبض » التى من الدرجات الاولى والثانية والثالثة ، أو بمعنى آخر بين (تبعية المنشئات

الصغرى للبنك الألمانى) فى الدرجات الأولى والثانية والثالثة ، وإذ نفعل ذلك نحصل على الصورة التالية :

يملك البنك الألمانى « حصصاً »

	دائمة	لأجل غير مسمى	من حين إلى آخر	المجموع الكلى
الدرجة الأولى	فى ١٧ مصرفاً	فى ٥ مصارف	فى ٨ مصارف	فى ٣٠ مصرفاً
الدرجة الثانية	منها ٩ لها أسهم فى ٣٤ أخرى		منها ٥ مصارف لها أسهم فى ١٤ أخرى	منها ٤٠ مصرفاً تملك أسهماً فى ٤٨ أخرى
الدرجة الثالثة	منها ٤ لها أسهم فى ٧ أخرى		منها مصرفان لهما أسهم فى مصرفين آخرين	منها ٩ لها أسهم فى ٩ أخرى

ويدخل فى عدد المصارف الثمانية التى تتبع « البنك الألمانى » فى « الدرجة الأولى » ، « من حين إلى آخر » ثلاث مصارف أجنبية ، وهى Wiener, Bankverein بالنمسا و « بنك سيبيريا التجارى » و « البنك الرومى للتجارة الخارجية » والأخيران روسيان . وهكذا نجد أن مجموعة البنك الألمانى تضم ٨٧ مصرفا بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وضما جزئياً أو كلياً . ويتراوح رأس مال هذه المجموعة وما تتحكم فيه ما بين ألفين وثلاثة آلاف مليون مارك . ومن الواضح أن مصرفاً على رأس مثل هذه المجموعة ويعقد إتفاقا مع ست مصارف أخرى لاتقل عنه شأنا إلا قليلا بقصد إجراء العمليات الضخمة والرابحة كترويج أو طرح قروض الدولة ، لا يمكن أن يعد مجرد « وسيط » بل هو إتحاد من نفر قليل العدد من المحتكرين.

والبيانات التالية والمقتبسة مع الايجاز من مؤلف ريسر تدل على السرعة التى تمت بها عملية تركز المصرفية فى ألمانيا فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

مصارف برلين الست الكبرى (١)

التاريخ	فروع بألمانيا	مصارف الودائع ومكاتب الصرف (الكمبيو)	الحصص الدائمة (بطريق) القبض فى المصارف الالمانية المساهمة	مجموع المنشئات
١٨٩٥	١٦	١٤	١	٤٢
١٩٠٠	٢١	٤٠	٨	٨٠
١٩١١	١٠٤	٢٧٦	٦٣	٤٥

هكذا نرى الامتداد السريع لشبكة دقيقة من القنوات تغطى البلاد بأسرها عاملة على تركيز كافة رؤوس الأموال والإيرادات ، وتحويل ألوف وألوف من المشروعات الاقتصادية المتفرقة إلى وحدة رأسمالية ذات طابع قومى ، ثم إلى وحدة اقتصادية دولية . هذه « اللامركزية » التى يتحدث عنها شولز جافرنتز المدافع عن الاقتصاد البورجوازى معناها أن عدداً متزايداً من الوحدات الاقتصادية « المستقلة » استقلالا نسبياً من قبل أو الوحدات « المحلية » بعبارة أدق ، يخضع لمركز واحد . هذه اللامركزية إن هى فى الحقيقة إلا « مركزية » تمثل ازدياد أهمية الدور الذى يضطلع به هذا النفر من كبار المحتكرين ، والقوة التى يتحكم فيها .

هذه « الشبكة المصرفية » أدق وأشد توثقاً فى البلاد الأقدم عهداً بالرأسمالية . فقد كان بانجلترا (ومعها أرلندة) ٧١٥١ من فروع المصارف فى سنة ١٩٠٠ ، وكان لكل مصرف من أربعة مصارف كبرى أكثر من ٤٠٠

(١) وفيما يلى بيانات عن سنة ١٩٢٣ حسب الترتيب ذاته :

٨٣٢ ٤٤٩ ٣٦٥ ٢٣ ٨٤٤

(وهذا لا يشمل بنك Commerz und Privatbank الذى كان له ٣٩٥ فرعاً فى سنة ١٩٢٣) .

فرع (٤٤٧ — ٦٨٩) ، وكانت هنـاك أربعة مصارف أخرى لكل منها أكثر من ٢٠٠ فرع ، ١١ مصرفاً لكل واحد منها أكثر من ١٠٠ فرع .

وفى فرنسا نجد أن المصارف الثلاثة الهامة (وهى - Société Générale (Crédit Lyonnais – Comptoir National d'Escompte de Paris ، قد مدت نطاق فروعها بالشكل الآتى [1] :

السنة	عدد الفروع والمكاتب			رأس المال (بملايين الفرنكات)	
	فى الأقاليم	فى باريس	المجموع الكلى	المملوك	المقترض
١٨٧٠	٤٧	١٧	٦٤	٢٠٠	٤٢٧
١٨٩٠	١٩٢	٦٦	٢٥٨	٢٦٥	١٢٤٥
١٩٠٩	١٠٣٣	١٩٦	١٢٢٩	٨٨٧	٤٣٦٣

وكى يبين لنا ريسر « الصـلات » التى لمصرف كبير حديث ، يمدنا بالأرقام التـالية عن عدد الخطابات الصـادرة من والواردة إلى مصرف دسكونتوجسلشافت ، وهو من المصـارف الهامة بألمانيا والعالم ، ويبلغ رأس ماله ٣٠٠ مليون مارك سنة ١٩١٤ .

السنة	المكاتبات الواردة	المكاتبات الصادرة
١٨٥٢	٦١٣٥	٦٢٩٢
١٨٧٠	٨٥و٨٠٠	٨٧,٥١٣
١٩٠٠	٥٣٣و١٠٢	٦٢٦و٠٤٣

(١) وازن هذا الجدول بالبيانات التالية :

١٩٣٠	٣٠٣٥	٢٨١	٣٣١٦	٥٦١	٧٢١٥
	٣١٥٢	٢٧٨	٣٤٣٠	٥٦١	٥٣٤٤

(وهذا النقص راجع إلى سحب ودائع أثناء الأزمة) .

وبلغ عدد الحسابات الجارية فى بنك الكريدى ليونيه ، وهو المصرف الباريسى الكبير ، ٢٨,٥٣٥ سنة ١٨٧٥ ، ثم زاد هذا الرقم إلى ٦٣٣,٥٣٩ سنة ١٩١٢ .

هذه الأرقام البسيطة المظهر خير من الشروح المطولة لأنها تبين لنا كيف عمل تركز رأس المال ونمو سرعة تداول الأموال فى المصارف على تغيير مغزى وظيفة المصارف وطبيعتها تغييراً أساسياً . فالعدد الكبير المتفرق من أصحاب رؤوس الأموال يتجمع ويتحول إلى رأسمالى « جماعى » collective واحد . حينما تقوم المصارف بإجراء الحسابات لعدد قليل من الرأسماليين فانها تزاول عملية فنية ومساعدة بحتة ، ولكن إذ يتسع نطاق هذه العمليات اتساعاً هائلا ، نجد أن حفنة من الرأسماليين تتحكم فى جميع العمليات التجارية والصناعية للمجتمع الرأسمالى بأسره . هذه الفئة الصغيرة العدد ، من طريق علاقاتها المصرفيـة والحسابات التى تجريها والعمليات المالية التى تقوم بها ، تستطيع أن تتأكد بالضبط من مركز الرأسماليين ، ثم تسيطر عليهم وتؤثر فيهم وذلك بتسهيل الاعتمادات أو عرقلتهـا ، وأخيراً فهى تحدد مصيرهم تحديداً تاماً وتعيّن دخلهم ، وتحدّ من رأسمالهم أو تسمح بزيادته زيادة سريعة وبنسبة هائلة الخ .

أشرنا إلى رأس مال بنك دسكونتو جسلشافت ، وهذه الزيادة فى رأس ماله تمثل لنا إحدى حوادث الصراع فى سبيل الزعامة بينه وبين البنك الألمانى وكلاهما من أعظم مصارف برلين . فى سنة ١٨٧٠ كان رأس مال البنك الألمانى وهو مؤسسة حديثة ١٥ مليونا من الماركات بينما رأس مال الآخر ٣٠ مليوناً ولكن فى سنة ١٩٠٨ أصبح رأسمالهما ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ و ١٧٠,٠٠٠,٠٠٠ من الماركات على التوالى . وفى سنة ١٩١٤ زاد رأس مال الأول إلى ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ، أما الثانى فوصل رأسماله إلى ٣٠٠ مليون لأنه استطاع أن يمتص مصرفاً هاماً جداً وهو المعروف باسم Schaffhausenshen Bankverein . وبطبيعـة الحال كلما استمر هذا النضال فى سبيل الزعامة ،

اشتد الميل بالمصرفين إلى عقد « اتفاقات » فيما بينهما تكون أكثر استقراراً وأطول أمداً . هذا النمو فى المصرفيـة يحمل بعض المتخصصين فى دراسة المسائل المصرفيـة على استخلاص النتائج الآتيـة ، وإن كانت نظرتهم إلى المسـائل الاقتصادية لا تختلف عن وجهة نظر الإصلاحيين البورجوازيين الأشد اعتدالا وحذراً . فقد علقت صحيفة « البنك » الألمانية على ازدياد رأس مال مصرف ديسكونتو جسلشافت إلى ٣٠٠ مليون مارك قائلة : « إن المصـارف الأخرى ستسلك نفس السبيل، وبمرور الوقت سيهبط عدد الثلثمائة رجل الذين يحكمون ألمانيا اقتصادياً إلى ٥٠ ، ٢٥ ؛ بل والى أقل من ذلك . وليس من المنتظر أن يقتصر هذا الاتجـاه الجديد نحو التركز على المصرفية وحدها لأن الصلات الوثيقـة القائمة بين مصارف معينة ، تتضمن بطبيعـة الحال تقارب المؤسسات الصناعيـة التى تظاهرها وترعاها هذه المصارف . . . وسنصحو يوماً وقد عرتنا الدهشة إذ لا نجد أمامنا سوى شركات موحدة ، وتواجهنـا ضرورة استبدال الإحتكارات الحـكومية باحتـكارات خاصة. وعلى كل حال ليس لنا ألا نلوم أنفسنا إذ سمحنا للأمور أن تجرى فى المجرى الذى اختطته ، وإن عجل بذلك قليلا التلاعب برءوس الأموال » .

هذا مثل طيب يوضح قصور الصحافة البورجوازية التى لا تختلف عن علم البورجوازية إلا من حيث أن الأخير أقل أمانة ويجاهد فى سبيل إخفاء المسائل الأساسية . أليس من العجز أن « تعرونا الدهشة » من نتائج التركز وأن نلوم حكومة ألمانيا الرأسمالية أو المجتمع الرأسمالى (أى أنفسنا) ، وأن نخشى أن إدخال السندات والأسهم قد « يعجل » بعملية التركز ، كما يرى Tschierschky الاخصائى فى شئون نقابات المنتجين ، والذى يبدى الخوف من الشركات الموحدة الأمريكيـة ويفضل عليها نقابات المنتجين الألمانية بحجة أن الأخيرة ، بخلاف الأمريكية ، لا تسرع بالتقدم الفنى الاقتصادى إلى درجة فائقة عن الحد؟

غير أن الحقائق تظل كما هى . حقيقة لا تعرف ألمانيا الشركات الموحدة وليس بها سوى نقابات المنتجين ، ولكن لا يحكم ألمانيا اليوم سوى ثلاثمائة من كبار أرباب المال وعددهم يتناقص على الدوام . ومهما يكن من أمر ، ومهما كانت القوانين الخاصة بالمصارف ، فإن هذه الأخيرة فى الدول الرأسمالية تزيد إلى حد كبير من حدة وسرعة مركزة رأس المال وتكوين الاحتكارات .

لقد ذكر ماركس منذ نصف قرن فى كتابه رأس المال « أن النظام المصرفى » يمثل فى حقيقة أمره نظام محاسبة شامل ونظام توزيع لأدوات الانتاج على نطاق اجتماعى ، ولكن هذه الوظيفة التى يقوم بها وظيفة من حيث الشكل فقط لا من حيث الجوهر » [١] .

والأرقام التى اقتبسناها مبينة تضخم رأس المال ، وازدياد عدد فروع أكبر المصارف ومكاتبها وحساباتها الجارية الخ ، تقدم لنا صورة مجسمة عن « عملية المحاسبة الشاملة » هذه بالنسبة إلى الطبقة الرأسمالية كلها ، وإن لم يقتصر الامر على الرأسماليين لأن المصارف تجمع ، ولو بصفة مؤقتة ، جميع أنواع الايرادات المالية لصغار رجال الأعمال وموظفى المكاتب والفئة العليا من الطبقة العاملة . والنظام المصرفى « توزيع شامل لأدوات الانتاج » الأمر الذى هو ، من الناحية الشكلية ، نتيجة تطور المصارف الحديثة التى يتحكم أعظمها أهمية فى ألوف الملايين ، مع أن عددها قليل إذ يتراوح فى فرنسا بين ٣ ، ٦ مصارف ، وفى ألمانيا بين ٦ ، ٨ مصارف . غير أن الواقع يثبت أن هذا التوزيع لأدوات الإنتاج ليس شاملا وإنما هو ذو صبغة خاصة أى يطابق مصالح رأس المال الكبير ، وبل ورأس المال الاحتكارى

---

(١) كارل ماركس : رأس المال ج ٣ ص ٧١٢ طبعة C. H. Kerr . فى هذه الطبعة ترجمت عبارة (Verteilung der produkrionsmittel) على أن معناها توزيع المنتجات . وفي القطعة المذكورة فى أصل هذا الكتاب صحح الخطأ بحيث صار المعنى « توزيع أدوات الانتاج » .

الضخم جداً قبل كل شيء ، الذي يؤدي عمله وسط ظروف فيها تعيش جماهير السكان في العوز ، ويتعثر تقدم الزراعة بالنسبة إلى الصناعة بطريقة تبعث على اليأس . وفي ميدان الصناعة نفسها يبدو كأنما الصناعات الثقيلة تفرض جزية على الفروع الأخرى من الصناعة .

وصناديق التوفير ومكاتب البريد آخذة في منافسة المصارف في عملية أسباغ الصفة الاجتماعية على الاقتصاد الرأسمالي لانها أكثر « لا مركزية » ، بمعنى أن أثرها يمتد إلى عدد أكبر من الجهات ، ويصل إلى جهات أكثر بعداً ، ويشمل طوائف أكثر عدداً من الأهلين . وقد جمعت لجنة أمريكية البيانات التاليـة لتوازن بين حركة نمو الودائع في كل من المصـارف وصناديق التوفير :

الودائع (مقدرة بألوف الملايين من الماركات)

السنة	انجلترا		فرنسـا		ألمـانيا		
	المصارف	صناديق التوفير	المصارف	صناديق التوفير	المصارف	جمعيات الائتمان	صناديق التوفير
١٨٨٠	٨و٤	١,٦	؟	٠و٩	٠,٥	٠,٤	٢,٦
١٨٨٨	١٢,٤	٢و—	١,٥	٢,١	١,١	٠,٤	٤٥
١٩٠٨	٢٣,٢	٤و٢	٣,٧	٤,١	٧,١	٢,٢	١٣و٩

ولما كانت صناديق التوفير تدفع عن الودائع فائدة قدرها ٤٪ ، ٤و٥٪ تعين عليها البحث عن وسائل استثمار « مجزية » لرأس مالهـا ، ولزمها أن تشتغل في مسائل الكمبيالات والرهون الخ . وبهذه الطريقة يزداد زوال الحدود الفاصلة بين المصـارف وصناديق التوفير . ولهذا نجد مثـلا أن الغرف التجارية في بوخوم وإرفورت تطالب بمنع صناديق التوفير من ممارسة الأعمـال المصرفية « الخالصة » كخصم الكمبيالات ، وبتقييد العمليات

« المصرفيـة » التى تقوم بها إدارة البريد ، إذ يساور سادة العالم المصرفى الخوف من أن ينقض عليهم الاحتـكار الحـكومى خلسة ومن مصدر لا يتوقعونه . ومما لاجدال فيه أن هذا الخوف لا يعدو كونه تنافساً بين رئيسى إدارتين فى مكتب واحد ، إذ من جهة يسيطر نفس سادة المصارف فعلا على البلايين التى فى عهدة صناديق التوفير ، كما أن الاحتكار الحـكومى من جهة أخرى وسيلة لزيادة وضمان دخل أرباب الملايين الذين على حافـة الافلاس فى فرع أو آخر من فروع الصناعة .

إن هذا التحول من الشكل القديم للرأسمالية الذى سادت فيه المنافسـة الحرة إلى المظهر الحديث لها حيث يغلب الاحتكار ، إنما يتميز — إلى جانب أمور أخرى — بتناقص أهمية البورصة ، وفى هذا تقول مجلة « البنك » الألمانيـة : « لم تعد البورصة منذ عهد طويل وسيط التبادل الذى لا غنى عنه كما كانت قبلا حيث لم تـكن المصارف قادرة أن تجعل الجـانب الأعظم من الأوراق التى تصدرها تحت تصرف عملائها . إن كل مصرف عبارة عن بورصة ، وكلما زاد حجم المصرف وعظم نجاح تركز المصرفيـة ، زاد صدق هذا المثل » .

و « بينما نجد أن البورصة فى العقد الثـامن ، وهى إذ ذاك فى عنفوان شبابها [1] ، قد افتتحت عصر نهوض الصناعة فى ألمـانيا ، فان المصارف والصنـاعة اليـوم قادرة (أن تفعل نفس الشىء بمفردها) . إن سيـطرة مصارفنا العظمى على البورصة ليست سوى وسيلة للتعبير والدلالة عن الدولة الألمـانية الصناعية المنظمة تنظيما كاملا . فاذا كان المجـال الذى تنفـذ فيه القوانين الاقتصادية من تلقاء ذاتهـا قد قيد هكذا ، وإذا كان المجال الذى تنظمه المصـارف بنفسها قد اتسع اتسـاعا كبيراً ، فإن المسـؤلية القوميـة الاقتصادية الملقاة على عاتق عدد صغير من الرؤوس المـدبرة تزيد إلى مالا

(١) هذه اشارة تدل على الدهاء إلى الانهيار الذى وقع سنة ١٨٧٣ ، وإلى الفضائح التى صحبت ترويج الشركات .

نهاية » . هذا ما كتبه الاستاذ شولز جافرنتز ، وهو ممن يلتمسون المعاذير للامبريالية الألمانية ، والذى يعده الامبرياليون فى كل مكان حجة ، والذى يحاول أن يغفل إحدى « التفصيلات » وهى أن هذا « التنظيم الواعى » للحياة الاقتصادية بواسطة المصارف عبارة عن سلب الجمهور بواسطة حفنة من المحتكرين « المنظمين تنظيما كاملا » . ليست مهمة الأستاذ البورجوازى أن يكشف الغطاء عن آلة النظام المالى ، وأن يفشى الأساليب التى يتبعها المحتكرون الماليون ، ولكن مهمته تنحصر فى أن يعرض ذلك كله فى ضوء ملائم .

وبنفس الطريقة نجد ريسر المصرفى والثقة الاكبر فى الشؤن الاقتصادية يتلاعب بالعبارات التى لامعنى لها وهو يفسر حقائق لاسبيل إلى إنكارها ، فهو يقول : « إن البورصة تفقد بانتظام واطراد ذلك المظهر الذى لا غنى عنه للتجارة والصناعة بوجه عام وتبادل الأوراق المالية بوجه خاص . ونقصد بهذا المظهر كونها المقياس والمنظم التلقائيين للحركات الاقتصادية التى تتجه وتميل إليها » .

ومعنى هذا بعبارة أخرى أن الرأسمالية القديمة ، رأسمالية عهد المنافسة الحرة آخذة فى الزوال هى والبورصة تلك الأداة المنظمة الضرورية لها . وإذ يحدث هذا تظهر مكانها رأسمالية جديدة ذات مظاهر مختلفة لمرحلة انتقالية هى مزيج من المنافسة الحرة والاحتكار . وهنا يتبادر السؤال الآتى إلى الذهن : إلى أى سبيل تقودنا الرأسمالية فى هذه المرحلة « الانتقالية » ؟ ولكن الباحثين من أبناء المدرسة البورجوازية يخشون إثارة هذا السؤال .

« منذ ثلاثين سنة خلت كان أصحاب الأعمال فى ظل المنافسة الحرة فيما بينهم يقومون بتسعة أعشار العمل الاقتصادى الذى هو خارج نطاق العمل اليدوى . أما اليوم فان تسعة أعشار هذا « العمل العقلى » الاقتصادى يتولاه » نفر من الموظفين ، والمصرفية هى فى مقدمة هذا التطور » . هذا الاعتراف من جانب شولزجافرنتز ليدفعنا الى التساؤل مرة أخرى عما تؤدى

بنا إليه هذه الرأسمالية فى مرحلتها الاحتكارية الاستعمارية .

وبين المصارف القليلة العدد التي نجدها على رأس الاقتصاد الرأسمالى، نتيجة عملية التركز نلاحظ بطبيعة الحال اتجاهاً واضحاً ملموساً نحو عقد اتفاقات إحتكارية أى نحو إنشاء شركة مصرفية موحدة . ففى أمريكا لا توجد تسعة مصارف ، وإنما هناك مصرفا روكفلر ومورجان الكبيران واللذان يسيطران على رأس مال قدره أحد عشر بليونا من الماركات . وقد سبق أن أشرنا إلى اندماج مصرف Schaffhausenschen Bankverein فى مصرف Disconto - Gesselschaft ، وقد علقت صحيفة فرنكفورت زيتونج لسان حال مصالح البورصة عن الحادث بقولها « إن حركة تركز المصارف آخذة فى تضييق دائرة المنشئات التى يتسنى الحصول منها على اعتمادات كبيرة ، وهذه الظاهرة تؤدى بالتالى الى زيادة تبعية الصناعة الكبيرة ولعدد قليل من المجموعات المصرفية . ونظراً للصلات الداخلية بين الصناعة والمالية نرى كيف تقيد حرية حركة الشركات الصناعية التى هى فى حاجة إلى رأس المال المصرفى ، ولهذا السبب ترقب الصناعة الكبيرة تكتل المصارف المتزايد فى شركات موحدة بعواطف مختلطة . وفى الواقع لقد شاهدنا مرارا بداية اتفاقات معينة تعقد بين المنشئات المصرفية الفردية العظمى وهدفها وغايتها تحديد المنافسة وتقييدها » . وهكذا نرى مرة أخرى أن الاحتكار هو المرحلة الأخيرة فى تطور المصارف .

إن العلاقات الوثيقة القائمة بين المصارف والصناعة هى ذات الأشياء التى تبرز بوضوح عظيم الدور الجديد الذى تضطلع به المصارف ، ذلك أنه عندما يخصم مصرف كمبيالة لشركة صناعية أو يفتح لها حساباً جارياً الخ فان هذه العمليات ، كل منها على حدة ، لا تقلل من استقلال الشركة ، ولا يتعدى عمل المصرف القيام بالوساطة المتواضعة . ولكن عندما تتضاعف هذه العمليات وتصبح متصلة مستمرة ، وعندما « يجمع » المصرف فى يده مقادير طائلة من رأس المال ، وحينما يتمكن عن طريق

الحساب الجارى من الاطلاع على مركز عميله الاقتصادى — وهو ما يحدث فعلا ،— نقول إنه فى هذه الحالات جميعها يزداد الرأسمالى المشتغل بالصناعة اعتماداً كلياً على المصرف وتبعية كاملة له .

وبحذاء هذه العمليـة ينشـأ بين المصـارف والمشروعات الصناعية والتجارية الـكبرى « اتحاد شخصى » وثيق العرى، ويمتزج كل من الجانبين بالآخر عن طريق الاستحواذ على الأسهم وتعيين مديرى المصارف فى لجان الاشراف (أو مجالس الادارة) التابعة للمشروعات الصناعية والتجارية ، كما يحدث العكس كذلك . وقد جمع الاقتصـادى الألمـانى ييـدلز بيانات وافية جداً عن هذا الشكل من أشكال تركز رأس المـال والمشروعات . ومثال ذلك أن مديرى ست من أكبر مصارف برلين كانوا يمثلونها فى ٣٤٤ شركة صناعيـة ، كما اشترك أعضاء مجالس إدارتها فى ٤٠٧ شركة أخرى ، وبهذا استطاعت هذه المصارف أن تبسـط إشرافها على ٧٥١ شركة، كان للمصارف فى ٢٨٩ منها ممثلان فى كل من لجان الاشراف أو احتفظت برياسة هذه الأخيرة . ومما يلاحظ أن هذه الشركات الصناعيـة والتجارية تزاول مختلف فروع الصـناعة كالتأمين والنقل والمطـاعم والمسـارح والفن وغير ذلك . ومن جهة أخرى كانت مجالس إدارة المصارف الست تضم (فى عام ١٩١٠) ٥١ من أكبر رجال الصنـاعة . منهم مـديرو كروب وشركـة « همبورج — أمريكا » الملاحية الخ واشتركت هذه المصارف الـست فيما بين عامى ١٨٩٥ ، ١٩١٠ فى الأسهم التى أصدرتها عدة مئات من الشركات الصناعية (يتراوح عددها بين ٢٨١ ، ٤١٩) . هذا « الاتحاد الشخصى » بين المصـارف والصناعة يكمله « اتحاد شخصى » آخر بينهما وبين الدولة . وفى هذا يقول ييـدلز « تمنح عضوية مجـالس الإشراف والإدارة بسخاء لذوى الألقاب وللموظفين السابقين الذين فى استطاعتهم عمل الشىء الكثير فى صدد تيسير !!! » ، « الصلات مع السلطات » . وجرت العادة أن يعين أحد أعضاء البرلمان أو مجلس مدينة برلين فى لجنة الاشراف بأحد

المصارف الكبرى ومن هذا يتضح لنا أن تشييد صرح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى يسير بخطى واسعة جداً مستخدما فى ذلك كافة الوسائل « الطبيعية وما « فوق الطبيعية » . وكذلك نشاهد تطوراً فى قيام نوع من تقسيم العمل بين بضع مئات من ملوك المال الذين يتربعون على عرش المجتمع الرأسمالى الحديث .

« هذا التوسع فى مجال نشاط نفر معين من كبار رجال الصناعة (الذين يشتركون فى إدارة المصارف الخ) ، وكذلك تخصيص مديرين إقليميين يعنون بمناطق صناعية معينة ، يصحبهما ازدياد تخصص مديرى المصارف الكبرى .

ويمكن بوجه عام إدراك هذا التخصص حيث يتسع مجال المصرفية ، وبخاصة عند ماتكون لها علاقات واسعة المدى بالصناعة . ويسير تقسيم العمل هذا فى طريقين : فمن جهة تعهد العلاقات القائمة مع الصناعة بصفة عامة إلى مدير واحد يختص بهذا العمل ، ومن جهة أخرى يتولى كل مدير الإشراف على عدة مشروعات منعزلة متفرقة ، أو مشروعات ذات مصالح متحالفة ، أو فى نفس الفرع من الصناعة ، وذلك بأن يكون عضواً فى مجالس إدارتها ، (إذ وصلت الرأسمالية إلى مرحلة الإشراف المنظم على المشروعات الفردية) وهكذا « يتخصص مدير فى الصناعة الألمانية وأحياناً فى شئون صناعة غرب ألمانيا وحده ، بينما يعنى سواه بمسائل العلاقات مع الدول والصناعات الأجنبية ، أو الحصول على المعلومات اللازمة عند رجال الصناعة وشؤون البورصات وغير ذلك . وفضلا عن هذا يحدث غالباً أن يخصص لكل مدير مصرف الاشراف على صناعة أوجهة معينة بحيث تكون له كلمة مسموعة فى مجلس إدارتها ، فنجد مثلا مديراً ينحصر معظم عمله فى مجلس إدارة الشركات الكهربائية ، وآخر فى صناعات المواد الكيماوية أو الجعة أو سكر البنجر ، وثالثاً فى عدة مشروعات منعزلة متفرقة وكذلك فى المشروعات غير الصناعية كشركات التأمين » .

ومن المحقق أنه كلما اتسع نطاق عمليات المصارف الكبرى وزاد تنوعها واختلافها ، انتشر تقسيم العمل بين مديريها ، مما يهدف ويؤدى فى الوقت ذاته إلى رفعها قليلا عن مستوى الأعمال المصرفيـة الخالصة وجعلها أكثر خبرة وأعظم مقدرة على الحكم على المسائل العامة المتصلة بالصناعة وعلى المسائل الخاصة المتعلقة بكل فرع من فروع الصناعة ، الأمر الذى يزيد من مقدرة المصارف على العمل داخل مناطق النفوذ الصناعيـة الخاصة بها . ومما يكمل هذا النظام المحاولات التى تقوم بها المصارف لتعين فى مجالس إداراتها أو فى مجالس إدارة المصارف الثانوية التابعـة لها رجالا قد تخصصوا فى الشئون الصناعية ، مثل كبار رجال الصناعة والموظفين السابقين ، وبخاصة من سبق لهم الاشتغال فى السكك الحديدية الخ » .

وإنا نواجدون نفس الأمر فى النظام المصرفى بفرنسا مع اختلاف يسير ومن أمثلة ذلك أن بنك الكريدى ليونيه (وهو أحد المصارف الفرنسية الكبرى الثلاث) قد أنشأ « إدارة للأبحاث المالية » تستخدم بصفة دائمة ما يزيد عن الخمسين من أهل التخصص فى مسائل الهندسة والإحصاء والاقتصاد وغير ذلك مما يكلف المصرف ستمائة أو سبعمائة ألف فرنك سنوياً . وتنقسم هذه الادارة الى شعب ثمان تعنى بالمؤسسات الصناعية ، والإحصائيات العامة وشركات السكك الحديدية والبواخر ، والأوراق المالية ، والتقارير المالية الخ .

وتترتب على هذا جميعه نتيجة مزدوجة : فمن جهة يمتزج كل من رأس المال المصرفى والصناعى أو « يا تلفان » كما أحسن ن . بوخارين التعبير ، ومن جهة أخرى تتحول المصارف الى مؤسسات أو هيئات ذات صيغة شاملة « حقيقية » . وبهذه المناسبة نرى من الأهمية بمكان أن نقتبس نفس العبارات التى استخدمها ييدلو الذى توافر على دراسة هذا الموضوع .

اذا فحصنا مجموع العلاقات الصناعية القائمة بدت لنا الصيغة الشاملة التى تتصف بها المنشئات المالية التى تعمل بالنيابة عن الصناعة . وبخلاف الأنواع الأخرى من المصارف ، وبعكس ما يقال من ضرورة تخصص المصارف فى

نوع معين من الأعمال أو فرع معين من الصناعة ، نجد أن المصارف الكبرى تعمل جاهدة على أن تجعل علاقاتها بالصناعة أعظم تنوعاً وأوسع مدى بقدر الإمكان حسب المنطقة وفرع العمل ، كما أنها تسعى كذلك للقضاء على عدم الاستواء الموجود فى التوزيع المحلى وفى العمل ، والناشيء عن التطور التاريخى للبيوت المصرفية الفردية . . . ويميل الاتجاه الأول الى جعل العلاقات بالصناعة عامة ، بينما يعمل الثانى على جعل هذه العلاقات أشد ثباتاً وأعظم توثقاً . وقد تحقق كلا الاتجاهين فى المصارف الست الكبرى الى حد بعيد وبدرجة متساوية ، وان لم يكن تحقيقهما كاملا .

ونلاحظ أن الدوائر الصناعية والتجارية غالباً ما تشكو مما تتعرض له من « الإرهاب » من قِبل المصارف ، وهذا الأمر لايدهشنا لأن هذه الأخيرة « تصدر الاوامر » فعلا كما يتضح من المثال التالى. فنى ١٩ نوفمبرسنة ١٩٠١ بعث أحد مصارف برلين الأربعة الكبرى بالكتاب التالى الى مجلس ادارة German Central Northwest Cement Syndicate : «علمنا من الاعلان المنشور فى Reichsanzeiger بتاريخ ١٨ الجارى أن الجمعية العمومية لشركتكم فى اجتماعها القادم المقرر عقده فى اليوم الثلاثين من هذا الشهر ستتخذ قراراً فى مسائل تؤدى إلى إحداث تغييرات فى أعمالكم وتعهداتكم ، وهو الأمر الذى لا يسعنا الموافقة عليه . ونظراً لهذه الأسباب نأسف لاضطرارنا إلى سحب الاعتماد المقرر . أما إذا لم تتخذ الجمعية العمومية فى اجتماعها القادم قراراً بصدد المسائل التى ستعرض عليها والتى لا نستطيع المصادقة عليها ، وإذا وصلتنا الضمانات المناسبة فى هذا الموضوع بشأن المستقبل ، فسنكون على استعداد لبدء المفاوضات معكم بصدد فتح اعتماد جديد » .

ليست هذه فى الواقع سوى الشكوى القديمة التى طالما رددها رأس المال الصغير من استبداد رأس المال الكبير به واضطهاده له ، ولكننا نلاحظ فى الحالة الآنفة الذكر أن نقابة بأسرها اندرجت فى دائرة رأس المال الصغير ، أى أن الصراع القديم بين نوعى رأس المال قد تجدد فى مرحلة جديدة وأعلى

عن ذى قبل . ومن المعقول أن المشروعات التى تموطها المصارف الكبيرة المسيطرة على ألوف الملايين أقدر اليوم عن ذى قبل على الاسراع بعملية التقدم الفنى . فالمصارف — مثلا — تنشىء جمعيات خاصة للأبحاث الفنية ، ولا يستفيد من عملها سوى المشروعات الصناعية « الصديقة » . وإلى هذا النوع ينتمى كل من « جمعية أبحاث السكك الحديدية » الكهربائيه ومكتب الأبحاث العلمية والفنية المركزى .

وإن مديرى المصارف الكبرى ليرون أن الحياة الاقتصادية جدَّت عليها أحوال جديدة ، ولكنهم يقفون موقف العجز إزاء هذه الظواهر .

« إن كل من تتبع فى السنوات الأخيرة التغييرات التى طرأت على الوظائف والمهام فى مجالس إدارة المصارف الكبرى » لابد وأن لاحظ أن القوة والنفوذ ينتقلان إلى أيدى نفر يعد التدخل النشيط الفعال من جانب المصارف الكبرى فى التطور العام للإنتاج أمراً لابد منه وذا أهمية آخذة فى الازدياد . وغالباً ما نشأ الخلاف بشأن هذا الموضوع بين هذا النفر الحديث وبين الطراز القديم من مديرى المصارف . وينحصر موضوع الخلاف فى الأمور التالية : هل تتأثر المصارف تأثيراً سيئاً ، بصفتها مؤسسات ائتمانية ، من هذا التدخل فى الصناعة ، وهل تضحى بالمبادىء المقررة المجرَّبة والأرباح المضمونة المكفولة اذا ما نزلت إلى ميدان لا يمت بصلة إلى الدور الذى تضطلع به بوصفها وسطاء فى تقديم الاعتمادات ، مما يزيد من تعرضها لخطر تلك القوى العمياء التى تسبب تقلبات التجارة ؟ أم أن شيئاً من هذا كله لن يحدث . يرى الكثيرون من قدامى المديرين الرأى الاول ، أما الشبان الأحدث منهم عهداً فيقولون إن هذا التدخل ضرورة لاتقل عن مثيلتها التى دعت إلى قيام المصارف الكبرى والمصرفية الصناعية الحديثة فى نفس وقت قيام الصناعة الكبيرة الحديثة . ولكن هناك أمراً واحداً يتفق عليه الطرفان فى هذه المناقشة وهو أنه لاتوجد مبادىء ثابتة أو هدف مجسم فى نواحى النشاط الجديدة التى تزاولها المصارف الكبيرة .

لقد انتهى عهد الرأسمالية القديمة ، والشكل الجديد من الرأسمالية يمثل مرحلة انتقال نحو شيء آخر ، ولا أمل بطبيعة الحال فى البحث عن «مبادىء ثابتة » و « هدف مادى مجسم » بقصد «التوفيق» بين الاحتكار والمنافسة الحرة ؛ إذ أن الاعترافات التى يدلى بها الرجال العمليون ذات نغمة تخالف عبارات المديح التى يزجيها إلى « الرأسمالية المنظمة » أمثال شولز جافرنتز وليفمان وغيرهما من « أصحاب النظريات » ، كما تختلف عن هذا السحر الذى ينسبونه إلى هذه الرأسمالية فى مجال تبريرها .

والآن يبادرنا هذا السؤل : متى ثبتت دعائم هذا الدور الذى تضطلع به المصارف الكبرى بصفة محددة ؟ هنا يمدنا ييدلز باجابة تقرب من الحقيقة عن هذا السؤال :

« إن العلاقات بين المشاريع الصناعية بمدلولها الجديد وأشكالها الجديدة والأدوات الحديثة التى تعبر عنها ويقصد بها المصارف الكبرى المنظمة على أساس مركزى ولا مركزى فى الوقت ذاته ، لم تكن ظاهرة اقتصادية مميزة قبل عام ١٩٠٠ ، بل يجوز أن نجعل هذا التاريخ فى عام ١٨٩٧ حينما وقعت أهم عمليات (الامتزاج) ، وحينما طبق لأول مرة الشكل الجديد من التنظيم اللامركزى ليلاءم السياسية الصناعية التى ابتدعتها المصارف . وأكثر من هذا يمكن أن نجعل نقطة الابتداء فى تاريخ متأخر عن ذلك إذ أن أزمة سنة ١٩٠٠ ذاتها هى التى زادت من سرعة وشدة عملية تركز الصناعة والمصرفية، وثبّتت أركان هذه العملية ، وحولت العلاقة بالصناعة إلى احتكار المصارف الكبرى وجعلتها ، إذا نظرنا إلى كل منها على حدة ، أشد توثقاً وأقوى أثراً » .

وعلى ذلك فالقرن العشرين نقطة التحول التى عندها انتهى عهد الرأسمالية القديمة ، وأفسحت سيطرة رأس المال بوجه عام الطريق لسيادة الرأسمالية المالية .

الفصل الثالث

الرأسمالية المالية(١)

وحكومة الأقلية من أرباب المال

إن نسبة متزايدة من رأس المال الصناعى الذى يستخدمه رجال الصناعة ليست ملكا لهم ، بل هم يحصلون على حاجتهم عن طريق المصارف التى هى أشبه بالوكلاء عمن يملكون رأس المال . ومن جهة أخرى يجد المصرف نفسه مضطراً أن يستخدم فى الصناعة جانباً متزايداً من أرصدته ، وبهذا يتحول المصرف إلى رأسمالى صناعى ، إلى درجة كبيرة . ورأس المال المصرفى هذا ، أى رأس المال النقدى الذى يتحول إلى رأس مال صناعى أدعوه « الرأسمالية المالية » . وعلى ذلك فالرأسمالية المالية هى رأس مال تسيطر عليه المصارف ويستخدمه رجال الصناعة » .

والتعريف السابق يعوزه الوفاء من حيث أنه يغفل حقيقة غاية فى الأهمية ، وهى ازدياد تركز الانتاج ورأس المال إلى حد يؤدى ، وقد أدى فعلا ، إلى الاحتكار . ولكن هلفردنج يؤكد الدور الذى تلعبه الاحتكارات الرأسمالية وذلك فى المؤلف الذى وضعه ، وبخاصة فى الفصلين السابقين لذلك الذى اقتبسنا منه التعريف الآنف الذكر .

وتركز الانتاج ، والاحتكار الناشىء عن ذلك ، وامتزاج المصرفيـة بالصناعة أو تآلفهما ، هذا هو تاريخ الرأسمالية المـالية ، وهذا هو الذى

(١) هذه ترجمة اصطلاح finance capital وقد آثرناها على عبارة « رأس المـال المـالى » لأننا ننظر إلى الموضوع بصورة أعم وأكثر شمولا ، ذلك لأننـا نعد هذه الظاهرة المرحلة الجديدة من مراحل تطور الرأسمالية .

يُكسب عبارة « الرأسمالية المالية » المعانى التى تنطوى عليها . وهنا يتعين علينا أن نصف الكيفية التى بها تتحول الاحتكارات الرأسماليـة حتما إلى سيطرة أقلية من أرباب المال ، وذلك فى ظل إنتاج السلع والملكية الخاصة . وينبغى أن نلاحظ أن الذين يمثلون علم البورجوازية فى ألمانيا وغيرها من أمثال ريسر وشولز جافرنتز وليفمان ومن على شاكلتهم ، يحاولون تبرير الامبرياليـة والرأسماليـة المالية ، وبدلا من أن يكشفوا الغطاء عن « أداة » تكوين حكومة الأقلية هذه ويوضحوا أساليبها وإيراداتها « البريئة » و « الخاطئة » وعلاقاتها بالبرلمان وما إلى ذلك من الأمور ، تراهم يخفون هذه جميعاً ، بل إنهم ليحاولون أن يظهروها فى ثوب قشيب زاهٍ . وفى سبيل تجنب هذه المسائل « الشائكة » تلقاهم يعمدون إلى استخدام العبارات الغامضة والرائعة المظهر ، ويشيرون إلى ما فى نفوس مديرى المصارف من « شعور بالمسئوليـة » ، ويزجون المديح والثناء إلى الموظفين البروسيين على ما أشربت به نفوسهم من « روح الواجب » ، ويوجهون الدرس الجدى صوب التفاصيل التافهة ومشروعات القوانين المضحكة التى يراد بها « الإشراف » على الاحتكارات و « تنظيمها » ، وتلقاهم كذلك يلجأون إلى التلاعب بالنظريات كما يبدو فى ذلك التعريف « العلمى » الذى صاغه الأستاذ ليفمان حيث قال : « إن التجارة عمل رابح ينحصر فى جميع السلع وخزنها وإعدادها صالحة للاستعمال » ، وهو تعريف يستتبع أن إنسان عهد الفطرة الذى لم يعرف التبادل كان تاجراً ، وأن التجارة ستظل قائمة ذات وجود فى ظل الاشتراكية !

غير أن الحقائق المرعبـة عن هذه السيطرة البشعة مظهراً ومخبراً من جانب الأقليـة المالية الحاكمة أدت إلى أن تظهر فى أمريكا وفرنسا وألمانيا مؤلفات عدة ، برغم تمثيلها وجهة النظر البورجوازية ، فإنها تعرض لنا صورة صادقة مضبوطة ونقداً دقيقاً لهذه الأقلية المسيطرة الحاكمة .

وينبغى أن نجعل من « نظام الشركات القابضة » الذى سلفت الإشارة إليه ، الأساس وحجر الزاوية . وقد وصفه بالعبارات الآتيـة الاقتصادى

الألمانى هيمان ، ولعله أول من وجه النظر إلى هذا الموضوع ... قال :

« يشرف مدير الإدارة على الشركة الأصلية (الأم) التى تسيطر بدورها على الشركات التابعة ، وهذه الأخيرة تتحكم فى شركات تابعة أخرى خلافها . وعلى هذا فمن المستطاع لرأس مال صغير نسبياً أن يسيطر على مجالٍ واسعة وميادين فسيحة من الإنتاج . وفى الواقع إذا كان « القبض » على ٥٠ ٪ من رأس المال كافياً للسيطرة على شركة ما ، فإن المدير يحتاج إلى مليون فقط كى يتحكم فى ثمانية ملايين من رؤوس أموال الشركات التابعة . وإذا توسعنا فى تطبيق هذا (التدخل) أمكن بمليون واحد التسلط على ١٦ أو ٣٢ مليوناً ، بل وعلى أكثر من هذا » .

وقد أبانت التجارب أن فى امتلاك ٤٠ ٪ من أسهم أية شركة ما يكفى لإدارة شئونها نظراً لأن عدداً من صغار المساهمين يستحيل عليهم عملياً حضور الجمعيات العمومية ... الخ . إن الاشتراكيين الديموقراطيين السفسطائيين الانتهازيين من جماعة البورجوازية وغيرهم يتوقعون (أو يصرحون بذلك) أن هذه « الديمقراطية » فى امتلاك الأسهم ستؤدى إلى إسباغ الطابع الديمقراطى على رأس المال وتقوية الدور الذى يقوم به الانتاج الصغير . ولكن هذه « الديمقراطية » ليست فى الحقيقة سوى وسيلة من الوسائل التى تزيد من قوة الأقلية الحاكمة من أرباب المال . ولهذا السبب ، مضافاً إلى غيره ، يجيز القانون فى البلدان الأعظم تقدماً والأعرق فى الرأسمالية و « ذات الخبرة » ، إصدار أسهم من فئات صغيرة جداً . وفى ألمانيا لا يجوز قانوناً إصدار أسهم تقل قيمة الواحد منها عن ألف مارك ، وهذا ما جعل قادة المال فيها ينظرون بعين الحسد إلى انجلترا التى يمكن فيها إصدار أسهم من فئة الجنيه الواحد . وقد قال سيمنس أحد كبار رجال الصناعة وملوك المال الألمان فى جلسة ٧ يونيه من عام ١٩٠٠ بمجلس الريخستاج . « إن السهم الذى قيمته جنيه واحد هو الأساس الذى تقوم عليه الامبريالية البريطانية » . وهذا التاجر أكثر فهماً وأعظم إدراكاً لمعنى السيطرة الإستعمارية من كاتب

مثل ج. ف. بليخانوف الذى يعتبر أحد مؤسسى الماركسية الروسية ، والذى يعتقد أن نزعة التسلط والاستعمار عادة سيئة تتصف بها شعوب معينة .

ولا يقف « نظام الشركات القابضة » عند حد زيادة قوة المحتكرين إلى درجة كبيرة ، ولكنه يمكنهم من الالتجاء إلى كافة أنواع الحيل التى بها يخدعون الجمهور ، لأن مديرى الشركة الأصلية غير مسئولين قانوناً عن الشركات التابعة التى يُفرض فيها « الاستقلال » ، والتى يستطيعون عن طريقها عمل أى شىء يتفق ومصالحهم . وإليك مثال نقتبسه من مجلة « البنك » الألمانية فى عددها الصادر فى مايو سنة ١٩١٤ :

« كان Spring Steel Corporation of Kassel يعتبر منذ بضع سنوات خلت من أعظم المشروعات الرابحة فى ألمانيا ، ولكن بسبب سوء الإدارة هبطت أرباح الأسهم فى ظرف سنوات قلائل من ١٥ ٪ إلى لا شىء . ويبدو أن مجلس الإدارة عمد بدون استشارة المساهمين ، إلى إقراض ستة ملايين من الماركات إلى إحدى الشركات التابعة وهى شركة هاسيا التى لا يتعدى رأس مالها الاسمى بضع مئات الألوف من الماركات . وهذا المبلغ الذى يعادل ثلاثة أمثال رأس مال الشركة الأصلية لم يرد فى الميزانية العمومية . وهذا الإغفال عمل قانونى ويمكن استمراره لمدة عامين كاملين لأنه لا يخالف أية نصوص فى قانون الشركة . ولا يزال رئيس لجنة المراقبة الذى وقع الميزانية الباطلة بصفته الرئيس المسئول ، رئيسَ الغرفة التجارية بمدينة كاسل . أما المساهمون فلم يدروا بهذا القرض الذى قُدم لشركة هاسيا إلا بعد فوات وقت طويل وبعد أن ثبت خطأ ذلك العمل » (ونرى أنه كان من الواجب على الكاتب أن يضع كلمة خطأ بين قوسين) « وكذلك بعد أن هبطت أسهم شركة سبرنج ١٠٠ بنط تقريباً ، لأن الذين كانوا على علم بالأمر قد تخلصوا منها . وهذا المثل الرمزى للخداع فى وضع الميزانيات العمومية والمألوف فى الشركات المساهمة يوضح لنا السبب الذى من أجله تكون مجالس إدارة هذه الشركات أكثر ميلا واستعداداً من الأفراد للقيام بهذه العمليات

المحفوفة بالخطر . إن الطرق الحديثة المستعملة فى وضع الميزانيات العمومية تجعل فى الامكان إخفاء العمليات المشكوك فى عواقبها عن المساهم العادى ، كما أنها تتيح لمن يعنيهم الأمر فرصة النجاة من عواقب المضاربة غير الناجحة ببيع أسهمهم فى الوقت المناسب ، بينما التاجر الفردى يجازف بما يملك وبنفسه إن أقدم على شىء من هذا القبيل .

وتذكرنا الميزانيات العمومية لمعظم الشركات المساهمة ببعض وثائق العصور الوسطى (palimpsests) التى ينبغى لنا فى حالتها أن نمحو الكتابة الظاهرة لنكشف عما تحتها من كتابة سرية تدل على معنى الوثيقة الحقيقى. والطريقة البسيطة العادية التى تجعل هذه الميزانيات ألغازاً لا تحل ، تكون بتقسيم العمل الواحد وذلك بانشاء أو ضم عدة شركات تابعة . ومزايا هذا النظام للأغراض القانونية وغير القانونية من الوضوح بحيث أنه من الامور غير العادية ألا تلجأ إليه شركة . ويضرب المؤلف مثلا لشركة احتكارية تستخدمه وهى شركة جنرال الكتريك الألمانية Allgemeine (A.E.G.) Elektrizitats Gesellschaft فى سنة ١٩١٢ كان لها أسهم فى (١٧٥ — ٢٠٠) شركة وتسيطر عليها ، وبالتالى على رأس مال قدره ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك !

وجميع أصول المراقبة ، ونشر الميزانيات العمومية ، وعملها وفق نظام محدود ، والمراجعة العمومية العلنية للحسابات ، وهذه المسائل التى يتحدث عنها للجمهور الأساتذة والموظفون الحسنو النية ، أى الذين يحملهم حسن النية على تزيين الرأسمالية والدفاع عنها : كل هذه الوسائل لا جدوى منها ، لأن الملكية الخاصة مقدسة ، ولا يستطاع منع امرىء من بيع الأسهم وشرائها وتبادلها ورهنها الخ .

ويتضح نمو نظام القبض فى كبريات المصارف الروسية من البيانات التى أوردها أغاد E. Aghad الذى كان موظفاً بالبنك الروسى — الصينى خلال ١٥ عاماً ، وذلك فى كتابه « المصارف الكبرى والسوق العالمية » الصادر فى مايو ١٩١٤ . وهو يقسم المصارف الروسية العظمى إلى (١) المصارف

« القابضة » (٢) والمصارف « المستقلة » (ويعرفها بطريقة تعسفية بأنها المستقلة عن الأجنبية) . ثم يقسم النوع الأول إلى مصارف قابضه :(١) ألمانية (٢)وإنجليزية (٣) وفرنسية ، وهو يقصد البيوت التى تملك جانباً من أسهمها وتسيطر عليها المصارفُ الكبرى فى الدول الثلاث . وهو يجعل رأس مال المصارف على ضربين . (١) المستثمر «فى الانتاج» (أى فى المشروعات الصناعية والتجارية) . (٢) والمستثمر «فى المضاربة» (أى فى البورصة والعمليات المالية). ويقصد من ذلك التقسيم أن من المستطاع فى ظل الرأسمالية فصل النوع الأول عن الثانى وإلغاء الأخير. وفيما يلى ما أورده من بيانات عن أصول المصارف وفق التقارير الصادرة عن أكتوبر ـ نوفمبر ١٩١٣ (مقدرة بملايين الروبلات).

مجموعات المصارف الروسية	رأس المال المستثمر		
	فى الانتاج	فى المضاربة	المجموع الكلى
ا — (١) ٤ مصارف : سيبريا التجارى ، الروسى ، والدولى ، والخصم .	٤١٣,٧	٨٥٩,١	١٢٧٢,٨
(٢) ٢ : الصناعى والتجارى ، الروسى البريطانى .	٢٣٩,٣	١٦٩,١	٤٠٨,٤
(٣) ٥ : الروسى الأسيوى ، سان بطرسبرج الخاص، أزوف دن، إتحاد مسكو ، الروسى الفرنسى التجارى .	٧١١,٨	٦٦١,٢	١٣٧٣
المجموع (١١ مصرفاً) . . .	١٣٦٤,٨	١٦٨٩,٤	٣٠٥٤,٢
ب — ٨ : التاجر بمسكو ڤولجا — كاما ، يونكر وشركاه ، سان بطرسبرج (واولبرج سابقا) ، مصرف مسكو (ريابوشنسكى سابقا) مسكو لأعمال الخصم ، مسكو التجارى ، المصرف الخاص بمسكو .	٥٠٤,٢	٣٩١,١	٨٩٥,٣
المجموع (١٩ مصرفاً) . . .	١٨٦٩	٢٠٨٠,٥	٣٩٤٩,٥

وهكذا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع رأس المال « العامل » للمصارف الكبرى أى ثلاثة بلايين ملك مصارف هى فى الواقع شركات تابعة لمصارف أجنبية وبخاصة مصارف باريس الثلاثة الشهيرة (الاتحاد الباريسى ، باريس والأراضى الواطئة ، الجمعية العمومية) ، ومصارف برلين خصوصا (البنك الالمانى ، دسكونتو) . وقد زاد رأس مال البنك الروسى للتجارة الخارجية وبنك سان بطرسبرج التجارى الدولى ، وهما من أهم المصارف الروسية ، من ٤٤ إلى ٩٨ مليون روبل ، وارتفع احتياطيهما من ١٥ إلى ٣٩ مليونا (١٩٠٦ — ١٢) . وثلاثة أرباع هذه المبالغ رأس مال « ألمانى » . وينتمى المصرف الأول إلى مجموعة البنك الالمانى ، والثانى لمجموعة دسكونتو . ويغضب أغاد كثيراً لان أغلبية الأسهم فى أيدى المصارف الالمانية بينما المساهمون الروس لا حول لهم ولا قوة . ومن الطبيعى أن الدولة المصدرة لرأس المال تجنى خير الأرباح ، فمثلا حينما أدخل البنك الألمانى أسهم بنك سيبريا التجارى الى سوق برلين نراه أبقاها فى « محفظته » عاماً كاملا ثم باعها بسعر ١٩٣ لكل مائة أى بضعف قيمتها الإسمية تقريباً ، وكسب من العملية ٦ ملايين روبل ، وهذا ما يدعوه هلفردنج أرباح « مروجى المشروعات » . ويقدر المؤلف الموارد الكلية لمصارف سان بطرسبرج الرئيسية بما مبلغه ٨,٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠ روبل ، ثم يحدد الحصص التى تقبض عليها المصارف الأجنبية ، أى درجة سيطرة هذه المصارف ، بالنسب التالية : ٣٥ ٪ (الفرنسية) ، ٣٥ ٪ (الألمانية) ، ١٠ ٪ (الإنجليزية) . ويلاحظ كذلك أن أكثر من ٤٠ ٪ من رأس المال الموظف من نصيب نقابتى Produgol و Prodameta والنقابات فى صناعات الزيت والمعادن والاسمنت . ومن هذا يتضح مدى الخطوات الواسعة التى تمت بها عملية امتزاج رأس المال الصناعى ورأس المال المصرفى ، نتيجة لتكوين الاحتكارات الرأسمالية .

هذه الرأسمالية المالية التى تتركز فى أيدٍ قلائل وتنعم باحتكار فعلى تنتزع أرباحا طائلة تتزايد باطراد ، من وراء عمليات طرح أسهم الشركات

وإصدار السندات وعقد القروض للدول ، وما إلى ذلك . وبهذه الأساليب تشتد قبضة الأقلية الحاكمة من رجال المال وتفرض الجزية على أفراد المجتمع بأسره لصالح المحتكرين. ويبين لنا هلفردنج فى المثل التالى أساليب الشركات الموحدة الأمريكية ، ففى سنة ١٨٨٧ أسس هافمايو شركة السكر الموحدة من ١٥ شركة صغيرة برأس مال قدره ٦,٥٠٠,٠٠٠ ريال ما لبث أن زيد إلى ٥٠ مليوناً . هذا «التقدير للقيمة الرأسمالية» الزائد عن الحد[1] كان من قبيل توقع اجتناء أرباح الاحتكارات ، كما فعل اتحاد الصلب بالولايات المتحدة حين توقع أرباحاً كبيرة فاشترى عدداً كبيراً من حقول الحديد . وفى الحقيقة لقد حددت شركة السكر الموحدة اسعاراً أحتكارية فى السوق مما مكنها من صرف أرباح تعادل ٧٠ ٪ من رأس المال المستثمر فعلا عند إنشائها ! وكذلك زاد رأس مالها الى ٩٠ مليوناً من الريالات فى سنة ١٩٠٠ ، أى زاد عشرة أمثاله خلال عشرين عاماً .

وقامت الأقلية الحاكمة من رجال المالى فى فرنسا بدور لا يختلف عما سبق بيانه إلا اختلافاً يسيراً (راجع كتاب Lysis بعنوان Against the Financial Oligarchy in France والصادر سنة ١٩٠٨) . ففى تلك البلاد تتمتع أربع من أقوى المصارف «باحتكار مطلق» لا احتكار نسبى ، فى إصدار السندات. واحتكارها هذا يضمن الحصول على أرباح احتكارية من إصدار السندات . فأى دولة تعقد قرضا فى فرنسا لا تحصل على أكثر من ٩٠ ٪ من قيمته بينما يذهب الباقى إلى المصارف والوسطاء . ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن المصارف ربحت ٨ ٪ من القرض الروسى الصينى البالغ ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، ١٠ ٪ من القرض الروسى الصادر سنة ١٩٠٤ وقدره ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، ١٨,٧٥ ٪ من قرض مراكش ومقداره ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك . ومعنى هذا أن الرأسمالية التى بدأ نموها برأس مال ربوى صغير انتهت برأس مال ربوى ضخم. ويقول ليسس «إن الفرنسيين هم جماعة المرابين فى أوربا» .

---

(١) over-capitalisation

وهذا التحول فى صفة الرأسمالية يحدث تعديلات عميقة فى كافة أحوال الحياة الاقتصادية ، فالدولة قادرة على الإثراء عن طريق الربا فى الوقت الذى لا يزيد عدد سكانها أو تنمو صناعتها وتجارتها كثيراً ، لأن ٥٠ شخصاً يستطيعون برأس مال قدره ٨,٠٠٠,٠٠٠ فرنك السيطرة على ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك مودعة فى أربعة مصارف » .

ويؤدى « نظام الشركات القابضة » إلى نفس النتيجة . ومن أمثلة ذلك أن الجمعية العمومية Socié'é Générale وهى من أعظم المصارف ، تصدر مثلا سندات قيمتها ٤٦٠٠٠ فرنك لاحدى شركاتها التابعة هى شركة تكرير السكر المصرية ، وسعر الإصدار ١٥٠ ٪ أى أن المصرف يحصل على ربح عن كل فرنك واحد . بعد ذلك يتضح أن أرباح الشركة الجديدة لا وجود قدره ٥٠ سنتيما لها إلا فى عالم الخيال ، وبهذا خسر « الجمهور » ما بين ٩٠ ، ١٠٠ مليون فرنك . وأحد مديرى المصرف عضو فى مجلس إدارة شركة التكرير ، وإذن لا عجب أن اضطر المؤلف إلى القول بأن « الجمهورية الفرنسية ملكية مالية » وهى عبارة عن « السيطرة الكاملة للأقلية من رجال المال التى تتحكم فى الصحافة والحكومة » .

وسعر الفائدة المرتفع إلى حد فائق الذى يمكن الحصول عليه من عملية إصدار السندات من أهم وظائف الرأسمالية المالية ويساعد على دعم سلطان حكومة الأقلية المالية . وفى هذا تقول مجلة البنك Die Bank الألمانية « ليس فى البلاد عمل فردى يأتى بربح يقارب ما يمكن الحصول عليه من إصدار القروض الأجنبية ، و « لا يمكن لأية عملية مصرفية أن تأتى بربح يعادل ذلك الذى يترتب على عملية طرح هذه القروض وترويجها » .

وحسب مجلة « الايكونومست الألمانية » بلغت الارباح السنوية من عملية إصدار الأوراق المالية الصناعية النسب التالية :

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
١٨٩٥	٣٨،٦	١٨٩٧	٦٦،٧	١٨٩٩	٦٦،٩
١٨٩٦	٣٦،١	١٨٩٨	٦٧،٧	١٩٠٠	٥٥،٢

(وقد بلغ الربح من هذه العملية أكثر من ألف مليون مارك في السنوات العشر الممتدة من ١٨٩١ إلى ١٩٠٠) .

وبينما تجنى الرأسمالية المالية أرباحا كبيرة خلال فترات الرخاء الصناعى ، ففى أوقات الأزمات تزول الأعمال الصغيرة غير السليمة القواعد « وتستولى » المصارف الكبرى على حصص من أسهمها تشتريها بأسعار تكاد لا تذكر . وتتبع هذه المصارف الطريقة ذاتها بالنسبة إلى المشروعات المجزية بحجة « تعميرها » و « إعادة تنظيمها » . وفى عملية « تعمير » المشروعات الخاسرة « يخفض النصيب فى رأس مال الأسهم ، بمعنى أن الأرباح توزع على قدر أصغر من رأس المال ، وبعد ذلك تحسب على هذا الأساس الأصغر . فاذا هبط الداخل إلى لا شىء جىء برأس مال جديد يستطيع أن يعود بعائد مناسب باضافته إلى رأس المال القديم الأقل ربحاً » . ويضيف هلفردنج إلى ما سبق قائلا « إن لهذه العمليات من التعمير وإعادة التنظيم مغزى مزدوجاً بالنسبة إلى المصارف . فهى من جهة عمليات رابحة ، كما أنها تتيح من جهة أخرى فرصة السيطرة على الشركات التى تعانى الصعاب » . ونورد بهذه المناسبة مثالا يوضح الأمر . فقد رأت شركة اتحاد التعدين بدرتمند المؤسسة سنة ١٨٧٢ برأس مال قدره ٤٠ مليون مارك سعر أسهمها فى السوق يرتفع إلى ١٧٠ بعد أن دفعت فى السنة الأولى ربحا قدره ١٢ ٪ وقد كانت زبدة الربح للرأسمالية المالية التى جنت مبلغاً « تافهاً » قدره ٢٨ مليون مارك . وكان مصرف دسكونتو الذى نجح فى الوصول برأس ماله إلى ٣٠٠ مليون مارك ، هو الذى يظاهر هذه الشركة ويسندها . حدث بعد ذلك أن هبطت الأرباح إلى لا شىء ، وقبل المساهمون « خفض » رأس

المال أى قبلوا خسارة جزء حتى لا يضيع عليهم الكل . وعن طريق سلسلة من عمليات « التعمير » خفض أكثر من ٧٣ مليوناً من دفاتر الشركة فى ظرف ثلاثين عاما « وأصبح المساهمون الأصليون لا يملكون اليوم سوى ٥ ٪ من القيمة الاسمية لأسهمهم » ولكن المصرف حصل على ربح من كل عملية « تعمير » تمت :

ومن الميادين الرابحة أمام الرأسمالية المالية بوجه خاص تدخل المضاربة فى الأراضى الواقعة فى ظاهر المدن الآخذة فى النمو . وهكذا يمتزج احتكار المصارف باحتكار ريع الأرض واحتكار وسائط المواصلات ، لأن ازدياد قيمة الأرض واحتمال بيعها قطعا بربح يتوقفان فى الأغلب على حسن وسائل ارتباطها بقلب المدينة ، ووسائل المواصلات هذه فى أيدى شركات كبيرة على اتصال بالمصارف المعنيـة بالأمر عن طريق « نظام القبض » وتوزيع المنـاصب على مجالس الإدارة . ونتيجة لهذا يحدث ما دعاه L. Eschwege تـكوين « حمأة » bog ويقصد بذلك الأعمـال التى تؤدى إلى انهيار المشروعات القائمة على أساس المضاربة فى الأعمال العقارية ومواقع المبانى . وهذا الـكاتب قام بدراسة خاصة لتجارة العقارات والرهونات العقارية .

هذه المضاربة فى أراضى البناء الواقعة فى ضواحى المدن يترتب عليها انهيار مشروعات البناء كما حدث للشركة البرلينية Boswau & Knauer التى التهمت ١٠٠ مليون مارك بمساعدة البنك المانى « السليم القواعد » . وكان الأخير يعمل بكياسة من وراء الستار عن طريق نظام القبض ، وتخلص بخسـارة قدرها ١٢ مليوناً « فقط » ، ويترتب عليهـا أيضا دمار يصيب صغار رجال الأعمال والعمال الذين لا يجنون شيئا من شركات البناء الخداعة المدلسة ، والاتفاقات السرية مع بوليس برلين « النزيه » والإدارة البرلينية بقصد السيطرة على إصدار رخص البناء وتخطيط المواقع وما إلى ذلك » .

وهكذا نجد أنه فى عنصر الرأسمالية المـالية أصبحت « مبادىء علم الأخلاق الأمريكى » دستوراً لـكل مدينة فى أية دولة ، بعد أن كان

الأساتذة فى أوربا وحسنو النيـة من جماعة البورجوازية يستنكرونه بشدة ، وإن كان استنكارهم هذا تسوده روح النفاق .

حتى بداية عام ١٩١٤ تحدثت أوساط برلين عما يعتزم القيام به من إنشاء « شركة نقل موحدة » تضم ثلاث مشروعات للنقل فى العاصمة الألمانيـة ، وبعبارة أخرى انشـاء « مصالح مشتركة » بين سكة حديد العاصمة الكهربائية وشركة الترام وشركة السيارات . وقد كتبت مجلة « البنك » تقول : « إننا على علم بأن التفكير فى هذا المشروع حدث منذ أن عرف أن ثلثى أسهم شركة السيارات قد استحوذت عليها الشركتان الاخيرتان . . . وقد نصدق ما يدعيه البعض من أن هذا العمل سيؤدى إلى اقتصاد يعود جانب منه بالتالى على الجمهور . . . ولـكن المسألة تزداد تعقيـداً حين نذكر أن وراء شركة النقل الموحدة المزمع تـكوينها تقف المصارف التى تستطيع إن شاءت أن تجعل وسائل المواصلات التى احتكرتها خاضعة لمصالح أراضى البنـاء التى تملـكها هذه المصارف . وحتى يتسنى لنا الاقتناع بصواب هذا الظن ما علينا إلا أن نتذكر أنه عند إنشاء The Elevated Railway Company أصبحت مصالح النقل متداخله متشابكة مع مصالح أراضى البناء التابعة للمصرف الذى مول هذه الشركة . وأكثر من هذا فإن التشـابك المشـار إليه بين المصالح المذكورة خلق المقدمات الضرورية لتـكوين اتحاد للنقل ، ذلك أنه كان فى الواقع على الخط الشرقى أن يجتاز أرضا باعها المصرف لشركة الأراضى بربح هائل له ولعدد من الشركاء فى هذه العملية وذلك حين أصبح مد هذا الخط من الأمور المؤكدة » .

إن أى احتـكار بمجرد أن ينشأ ويسيطر على ألوف الملايين لا بد أن ينفذ إلى كل مجال فى الحياة العامة مهما كان شكل الحـكومة وغير ذلك من التفاصيل « الاخرى » . إننا نلقى فى الأدب الاقتصادى بألمانيا ثناء وضيعاً على نزاهة الإدارة البروسية المركزية ، وإشـارة متكررة إلى فضيحة بناما الفرنسية ، واستنكاراً للفساد السياسى فى أميركا . ولـكن فى الحقيقة نجد

أنه حتى الأدب البورجوازى المخصص للمسائل المصرفية بألمانيا يخرج على الدوام من ميدان العمليات المصرفية البحتة متحدثاً مثلا عن « قوة جاذبية المصارف » حين الإشارة إلى ازدياد عدد من يلتحقون بخدمتها من الموظفين العموميين .

« فكيف نتحدث عن نزاهة ذلك الموظف العمومى الذى يصبو من أعماق قلبه إلى وظيفة فى بهرنشتراس Behrenstrasse (وهو اسم الشارع الذى يقع فيه المكتب الرئيسى للبنك الالمانى) .

فى سنة ١٩٠٩ نشرت مجلة « البنك » مقالا لناشرها ألفرد لا نسبرج عنوانه « المغزى الاقتصادى للسياسة البيزنطية » وفيه أشار عرضاً إلى رحلة غليوم الثانى إلى فلسطين ، وألمح إلى النتيجة المباشرة المترتبة على هذه الرحلة ويقصد بها « إنشاء سكة حديد بغداد » ، تلك الثمرة الخطيرة للسياسة الالمانية ، والتى تعد مسئولة عن سياسة « التطويق » أكثر من أية أخطاء سياسية مجتمعة » ، (ويقصد الكاتب بذلك السياسة التى دبرها وتابعها إدوارد السابع من حيث إحاطة ألمانيا بسلسلة من المحالفات المعادية لها) . وفى سنة ١٩١٠ نشر إشفيج مقالا فى الصحيفة ذاتها جعل عنوانه « Plutocracy and Bureaucracy » (أى حكومة الطبقة الغنية والحكومة المركزية) : وقد عرض فى هذا المقال لحالة موظف ألمانى يدعى فولكر كان عضواً متحمساً فى اللجنة الحكومية المختصة بشئون نقابات المنتجين ، ثم عين بعد ذلك فى وظيفة مرتفعة الأجر فى أعظم نقابة إذ ذاك وهى نقابة الصلب . ومثل هذه الحالات غير العرضية ، دفعت هذا المؤلف البورجوازى إلى الإدلاء بالتصريح الآتى « إن الحرية الإقتصادية التى يكفلها الدستور الالمانى ليست فى كثير من نواحى الحياة الاقتصادية سوى عبارة جوفاء لا تدل على شىء » ثم قال إنه فى ظل حكومة الأغنياء الحالية » تعجز أوسع مظاهر الحرية السياسية عن إنقاذنا ومنعنا من أن نتحول إلى شعب قد سلبت منه حريته » .

أما عن روسيا فانا سنكتفى بايراد مثل واحد . فمنذ سنوات أعلنت جميع الصحف أن داڤيدوف مدير مصلحة الاعتمادات بوزاة المالية قد استقال من عمله ليشغل منصباً فى مصرف معين بمرتب يبلغ حسب العقد أكثر من مليون روبل فى عدة سنوات . والمعلوم أن هذه المصلحة مهمتها « تنسيق أعمال جميع هيئات الائتمان فى البلاد » ، كما أنها تمنح إعانات للمصارف فى سان بطرسبرج وموسكو تتراوح بين ٨٠٠ ، ١٠٠٠ مليون روبل .

ويمكن القول بصفة عامة إننا فى ظل النظام الرأسمالى نجد ملكية رأس المال منفصلة عن تطبيقه أو استخدامه فى الإنتاج ، ورأس المال النقدى منفصلا عن رأس المال الصناعى أو الانتاجى ، و « حامل القراطيس المالية » (الذى يعيش على ما يحصل عليه من دخل عن طريق رأس المال النقدى) منفصلا عن المنظم وعن كل أولئك الذين يتصلون اتصالا مباشراً بادارة رأس المال . إن الامبريالية أو حكم الرأسمالية المالية هى أعلى مراحل الرأسمالية ، وفيها يبلغ هذا الانفصال أقصاه . إن تفوق الرأسمالية المالية على أى نوع آخر من أنواع رأس المال معناه سيطرة حامل القراطيس والاقلية من رجال المال ، ومعناه كذلك أن عدداً صغيراً من الدول « القوية » تتخذ شكلا محدوداً معيناً من بين بقية الدول الأخرى . ويمكن الحكم على مدى اطراد هذه العملية من الإحصائيات الخاصة باصدار كافة أنواع الأوراق المالية .

وقد أورد ا . نيمارك بنشرة معهد الاحصاء أرقاماً وافية شاملة عن إصدار هذه الاوراق المالية فى مختلف أرجاء العالم ، وهذه الاحصائيات تعتمد عليها باستمرار المؤلفات الاقتصادية . وفيما يلى المجموعات الكلية التى يقدمها إلينا فى أربعة عقود :

المجموع الكلى للأوراق المالية الصادرة

(مقدرة بألوف الملايين من الفرنكات)

١٨٧١ — ١٨٨٠	٧٦,١	١٨٩١ — ١٩٠٠	١٠٠,٤
١٨٨١ — ١٨٩٠	٦٤,٥	١٩٠١ — ١٩١٠	١٩٧,٨

ويلاحظ ارتفاع المجموع الكلى فى العقد الثامن بسبب القروض التى طرحت بصدد الحرب بين بروسيا وفرنسا ، وبسبب حركة إنشاء الشركات فى ألمانيا بعد تلك الحرب . ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الزيادة لم تكن سريعة فى العقود الأخيرة الثلاث من القرن التاسع عشر ، ولكنا نلاحظ زيادة هائلة فى العقد الأول من القرن العشرين بلغت ١٠٠ ./. . وهكذا نرى أن بداية هذا القرن هى نقطة التحول لا من حيث نمو الاحتكارات (كنقابات المنتجين ، والنقابات . والشركات الموحدة) مما سبق الكلام عنه ، بل كذلك من حيث تطور الرأسمالية المالية .

ويقدر نيمارك المجموع الكلى للأوراق المالية فى العالم سنة ١٩١٠ بحوالى ٨١٥ ألف مليون فرنك . وإذا طرحنا من هذا الرقم مبالغ ازدوجت كان المتبقى فى رأيه من ٥٧٠ إلى ٦٠٠ ألف مليون . وهذا المبلغ (وسنجعله ٦٠٠ ألف مليون) موزع على الدول المختلفة على النحو الآتى :

الأوراق المالية الجارية فى سنة ١٩١٠

(بملايين الفرنكات)

بريطانيا العظمى . .	١٤٢	٤٧٩	هولندة	١٢,٥
الولايات المتحدة . .	١٣٢		بلجيكا	٧,٥
فرنسا	١١٠		أسبانيا	٧,٥
ألمانيا	٩٥		سويسرا	٦,٢٥
روسيا	٣١		الدنمرك	٣,٧٥
النمسا والمجر	٢٤		السويد والنرويج	٢,٥
إيطاليا	١٤		ورومانيا الخ	
اليابان	١٢			
المجموع الكلى — (٦٠٠)				

وبدراسة هذه الارقام نستطيع أن نرى المركز الممتاز الذى تحظى به أربع من أغنى الدول الرأسمالية يسيطر كل منها على ما تتراوح قيمته بين ١٠٠ ، ١٥٠ مليون فرنك . وأقدم الدول الرأسمالية هى انجلترا وفرنسا اللتان تملكان معظم المستعمرات كما سنبين بعد ، أما الولايات المتحدة وألمانيا فيشغلان مركز الصدارة من حيث سرعة التقدم ودرجة اتساع نطاق الاحتكارات الرأسمالية فى الصناعة . وتملك هذه الدول الأربع مجتمعة ٤٧٩ ألف مليون فرنك ، أى ما يقرب من ٨٠ ٪ من ممتلكات الرأسمالية المالية فى العالم . ومن هنا يتضح لنا أن العالم بأسره مدين وتابع لهذه الأمم الاربع التى هى صيارفة العالم ، والدعامات الأربع التى يقوم عليها عالم الرأسمالية المالية القومية .

ومن المهم بنوع خاص أن ندرس الدور الذى يلعبه إصدار رأس المال فى خلق هذه الشبكة الدولية من اعتماد بعض الامم على غيرها وتبعيتها لها ومن علاقات الرأسمالية المالية .

———

الفصل الرابع

تصدير رؤوس الأموال

كان تصدير السلع المظهر البارز فى عهد الرأسمالية القديمة حين سادت المنافسة الحرة ، أما الطابع الذى يميز الرأسمالية الحديثة التى يغلب عليها الاحتكار فهو تصدير رؤوس الأموال . والرأسمالية عبارة عن إنتاج السلع فى أعلى مراحل تطوره ، وفيها تصبح مقدرة الفرد على العمل ذاتها سلعة . ونمو التبادل الداخلى ، والدولى بصفة خاصة ، مظهر خاص بالرأسمالية . ومما لا مندوحة من وقوعه طابع عدم الانتظام والاستواء الذى يتسم به تطور المشروعات الفردية وكل فرع من الصناعة وكل دولة على حدة فى ظل النظام الرأسمالى . فقد صارت انجلترا دولة رأسمالية قبل سواها ، وحين اتبعت سياسة حرية التجارة فى منتصف القرن التاسع عشر ادعت بأنها « الورشة الوحيدة » فى العالم والمورد العظيم للمصنوعات إلى الدول الاخرى كافة لقاء ماتقدمه الاخيرة إليها من مواد أولية . وما لبث هذا الاحتكار أن تقوضت أسسه فى الربع الاخير من القرن إذ تمكنت دولة أخرى أن تكون رأسمالية بفضل احتمائها وراء سياج من الرسوم الجمركية . وفى مستهل القرن العشرين نشاهد لوناً جديداً من ألوان الاحتكار يظهر الى عالم الوجود . فهناك أولا تلك الهيئات المتحدة الرأسمالية الإحتكارية فى كافة البلدان الرأسمالية المتقدمة . وهناك ثانيا أمم قلائل وافرة الثراء تنعم بمركز احتكارى مرجعه أن تراكم رؤوس الأموال فيها بلغ مبلغا عاليا جدا . ومعنى هذا أن « فائضاً من رأس المال » عظيم القدر قد تراكم فى الأمم المتقدمة . ومما لا يحتمل الجدل أننا لا نستطيع التحدث عن الفائض من رأس المال إذا

كان فى مكنة الرأسمالية إنماء الزراعة وهى التى قد تخلفت اليوم كثيراً وراء الصناعة ، ورفع مستوى معيشة الجماهير التى تئن فى كل مكان من الفقر وسوء التغذية برغم التقدم الرائع فى المعرفة الفنية . إن نقاد الرأسمالية من صغار البورجوازية يدلون بهذه « الحجة » فى كل مناسبة . ولكن لو أن الرأسمالية حققت هذا لما كان لها وجود ، لأن التقدم المتفاوت فى درجته وبؤس الجماهير شرطان أساسيان لقيام هذا الأسلوب فى الإنتاج . فما دامت الرأسمالية بالوضع الذى هى عليه ، فلن يستخدم فائض رأس المال مطلقاً فى تحسين مستوى معيشة الجماهير فى أية دولة ، إذ يكون معنى هذا أن تتضاءل أرباح الرأسماليين . ولكن هذا الفائض سيستخدم فى زيادة هذه الأرباح عن طريق تصدير رأس المال إلى البلدان المتأخرة . والأرباح فى العادة مرتفعة فى هذه البلدان نظراً لندرة رأس المال وانخفاض ثمن الأرض نسبياً وانحطاط مستوى الأجور ورخص أثمان المواد الأولية . والذى يجعل فى الإمكان تصدير رؤوس الأموال اندراج أمم متأخرة عدة فى دائرة الاتصال الرأسمالى الدولى . فهناك مدت أو تمد الطرق الحديدية ، وتهيأ الظروف الأولية للتقدم الصناعى الخ . إن الحاجة إلى تصدير رأس المال ناشئة عن أن الرأسمالية فى دول قلائل قد صارت « أنضج مما يجب » ، ونظراً لانحطاط حال الزراعة وفاقة الجماهير فيها لا يستطيع رأس المال أن يجد منفذاً للاستثمار المجزى .

وها نحن نورد أرقاماً توضح لنا مقدار رؤوس الأموال التى تستثمرها الدول الرأسمالية الرئيسية الثلاث خارج بلادها :

رؤوس الأموال المستثمرة فى الخارج

(مقدرة ببلايين الفرنكات)

السنة	بريطانيا العظمى	فرنسا	ألمانيا
١٨٦٢	٣,٦	—	—
١٨٧٢	١٥	١٠ (١٨٦٩)	—
١٨٨٢	٢٢	١٥ (١٨٨٠)	؟
١٨٩٢	٤٢	٢٠ (١٨٩٠)	؟
١٩٠٢	٦٢	٢٧ — ٣٧	١٢,٥
١٩١٤	٧٥ — ١٠٠	٦٠	٤٤

ويتضح لنا من هذا الجدول أن تصدير رؤوس الأموال بلغ شأوا بعيداً فى بداية القرن العشرين فقط . فقبل الحرب تراوح ما استثمرته الدول الثلاث من رأس مال فى الخارج ما بين ١٧٥ ، ٢٠٠ بليوناً من الفرنكات ، فإذا حسبنا سعر فائدة قدره ٥ ٪ وهى نسبة متواضعة ، لكان الربح السنوى ما بين ٨ و ١٠ ملايين ، وهذا هيأ دعامة قوية لما يوقعه الاستعمار من الظلم والاستغلال بمعظم دول العالم وشعوبه ، كما أقام أساساً ثابتاً متيناً للطفيلية الرأسمالية ممثلة فى حفنة من الدول الغنية !

وكيف يوزع رأس المال المستثمر فى الخارج بين الدول المختلفة ؟ وإلى أين يذهب ؟ فى استطاعتنا أن نجيب عن هذه الأسئلة إجابة تقريبية ولكن فيها الكفاية لإلقاء الضوء على علاقات وصلات عامة معينة للسيطرة الاستعمارية الحديثة .

توزيع تقريبي لرأس المال الأجنبي (حوالى ١٩١٠)

(مقدراً بملايين الماركات)

القـارة	بريطانيا العظمى	فرنسا	ألمانيا	المجموع الكلى
أوربا	٤	٢٣	١٨	٤٥
أمريكا	٣٧	٤	١٠	٥١
آسيا وأفريقية وأستراليا	٢٩	٨	٧	٤٤
المجموع الـكلى	٧٠	٣٥	٣٥	١٤٠

ومناطق الاستثمار الرئيسية لرؤوس الأموال البريطانية هى المستعمرات البريطانية الواسعة الأرجاء فى أمريكا (كـكندا مثلا) وفى آسيا الخ. وفى هذه الحالة تقترن الصادرات الهائلة من رأس المال بامتلاك المستعمرات الشاسعة التى سنتحدث فيما بعد عن أهميتها بالنسبة إلى الامبريالية. ومركز فرنسا مختلف تماماً إذ يستثمر معظم رؤوس الأموال الفرنسية فى أوربا وبخاصة فى الروسيا (التى فيها على الأقل عشرة مليارات فرنك). وهذا يقـدم فى الأغلب على هيئة قروض حكومية وليس على شكل استثمارات فى المشروعات الصناعية. إن الامبريالية الفرنسية، على نقيض زميلتها الانجليزية، يصح أن ندعوها «إمبريالية ربوية». أما فى حالة ألمانيا فنحن أمام مظهر ثالث مباين، إذ مستعمرات هذه الدولة غير كبيرة القدر، ورأس المال الألمانى المستثمر فى الخارج موزع بالتساوى تقريباً بين أوربا وأمريكا.

ويؤثر إصدار رأس المال فى نمو الرأسمالية ويعجل به فى البلاد الصادر إليها. وعلى ذلك بينما يميل إصدار رأس المال إلى وقف التقدم نوعاً فى البلاد المصدرة فإنه إنما يفعل ذلك عن طريق زيادة إنماء الرأسمالية فى العالم بأمره.

وتستطيع الدول التى تصدر رأس المال الحصول على «مزايا» وتلقى صفتها

ضوءاً على مميزات عصر الرأسمالية المالية والاحتكار . وفيما يلى فقرة اقتبسناها من مقال ورد فى عدد أكتوبر سنة ١٩١٣ من مجلة «البنك» التى تصدر فى برلين : « تمثل اليوم على مسرح سوق المال الدولية رواية هزلية جديرة بقلم أريستو فانيس . ذلك أن دولا أجنبية عدة من أسبانيا إلى دول البلقان ومن الروسيا إلى الأرجنتين والبرازيل والصين ، تفاتح أسواق المال الكبرى سراً وعلانية مطالبة بقروض بعضها تمس إليه الحاجة العاجلة . وليست سماء سوق المال صافية فى هذه الآونة كما أن الأفق السياسى لا يدعو إلى التفاؤل ، ولكن لا تجرؤ سوق مالية أن ترفض تقديم قرض ما خشية أن يفعل غيرها ذلك ، فتحصل الأخيرة لقاء ذلك على خدمة صغيرة . وفى هذه العمليات الدولية يحصل الدائن دائما تقريباً على مميزات خاصة : كامتياز سياسى ، ومحطة للفحم ، وعقد لانشاء ميناء ، أو شراء مقدار من المدافع منه » .

هكذا خلقت الرأسمالية المالية عصر الاحتكارات . وهذه الأخيرة تخلق فى كل مكان أساليب احتكارية حيث نجد أن استخدام «الصلات» للعمليات المربحة يحل محل المنافسة فى السوق الطليقة . والأمر العادى هو اشتراط استخدام جانب من القرض بقصد الشراء من دول الإصدار ، وبخاصة شراء المواد الحربية والسفن الخ . وقد لجأت فرنسا إلى هذه الوسيلة خلال العقدين الأخيرين (١٨٩٠ — ١٩١٠) . وبهذا يصير إصدار رأس المال وسيلة لتشجيع إصدار السلع . وفى مثل هذه الظروف تتخذ العمليات التى تجرى بين الشركات الكبرى صفة « تقرب من الرشوة » كما عبر عنها شيلدر « بلباقة » . فكروب بألمانيا وشنيدر بفرنسا وأرمسترونج بانجلترا أمثلة لشركات لها علاقات وثيقة بمصارف قوية وحكومات ينبغى عدم إغفال « نصيبها » حين التمهيد لعقد قرض . وقد منحت فرنسا للروسيا قروضا سنة ١٩٠٥ و « امتصت » بمقتضى المعاهدة التجارية المعقودة فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٥ امتيازات تقرر سريانها حتى عام ١٩١٧ ، وعملت نفس الشىء حين أبرمت المعاهدة التجارية مع اليابان فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ ومن

الأسباب التى أدت إلى نشوب الحرب الجمركية بين النمسا وصربيا ودوامها من ١٩٠٦ إلى ١٩١١ (تخللتها هدنة لمدة ٧ أشهر) ، المنافسة التى قامت بين النمسا وفرنسا على مد صربيا بالمواد الحربية .

وقد ذكر بول دوشانل فى مجلس النواب الفرنسى (يناير ١٩١٢) أنه خلال الفترة (١٩٠٨ — ١١) أمدت الشركات الفرنسية صربيا بمعدات حربية قيمتها ٤٥ مليوناً من الفرنكات . وجاء فى تقرير قنصل حكومة النمسا والمجر بسان باولو (بالبرازيل) ما يأتى : (إن إنشاء الخطوط الحديدية فى البرازيل يتم فى الأغلب بواسطة رؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية والبريطانية والألمانية . وفى العمليات المالية المتصلة بانشاء هذه الخطوط تشترط الدول التى لها اتصال بالامر أن تشترى منها بعض المواد الضرورية لهذه العملية) . وهكذا تمد الرأسمالية المالية ، بالتعبير الحرفى ، شباكها فى كافة بلدان العالم ، وتلعب المصارف المؤسسة فى المستعمرات أو فروعها دوراً هاماً فى هذه العمليات ، وينظر الرأسماليون الاستعماريون من الألمان بعين الغيرة والحسد إلى الدول الاستعمارية القديمة التى استقرت أمورها وثبتت دعائمها من هذه الناحية . فقد كان لبريطانيا العظمى ٥٠ مصرفاً بالمستعمرات لها ٢٢٧٩ فرع سنة ١٩٠٤ ، ٧٢ مصرفا ذات ٦٨ فرعاً سنة ١٩١٠ . وكان لفرنسا ٢٠ مصرفا ذات ١٣٦ فرع ، ولهولنده ١٦ مصرفاً ذات ٦٨ فرعاً ولألمانيا « مجرد » ١٣ مصرفاً ذات ٧٠ فرعاً . ويحسد الرأسماليون الأمريكيون زملاءهم من الانجليز والألمان ، وشكوا سنة ١٩٠٥ من أن « خمسة مصارف ألمانية كان لها أربعون فرعاً ، ٥ مصارف انجليزية لها ٧٠ فرعا بأمريكا الجنوبية ... وخلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة استثمرت بريطانيا العظمى وألمانيا حوالى ٤ مليارات من الدولارات فى الأرجنتين والبرازيل وأرجواى ، الأمر الذى مكن الدولتين من السيطرة على ٤٦ ٪ من التجارة الخارجية لتلك الدول الثلاث » .

« إن الدول التى تصدر رؤوس الأموال قد اقتسمت العالم فيما بينها وذلك بالمعنى المجازى ، ولكن الرأسمالية المالية أدت كذلك إلى التقسيم الفعلى للعالم .

الفصل الخامس

تقسيم العـــالم بين الاتحادات الرأسمالية

إن الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية من نقابات المنتجين والنقابات والشركات الموحدة تقتسم فيما بينها أولا سوق البلد الداخلية كلها وتفرض سيطرتها على الصناعة المحلية بطريقة كاملة أو أدنى إلى التمام . ولكن السوق المحلية فى ظل النظام الرأسمالى وثيقة الصلة بالسوق الخارجية ، فقد خلقت الرأسمالية منذ عهد طويل سوقاً عالمية . كلما زاد إصدار رأس المال واتسع نطاق ماللاتحادات الاحتكارية من علاقات مع البلدان الخارجية والمستعمرات وما لها من « مناطق نفوذ » اتجه الميل بطبيعته نحو الاتفاق الدولى بين هذه الاتحادات ، ونحو تكوين نقابات دولية من المنتجين . هذه مرحلة جديدة من التركز العالمى فى رأس المال والإنتاج ، وهى مرحلة أعلى مرتبة من سابقاتها إلى حد كبير ، ولذا وجب أن نرى كيف ينمو ويتطور هذا الصرح الأعلى من الاحتكار .

والصناعة الكهربائية أبرز مثل للتقدم الفنى الذى حققته الرأسمالية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وقد بلغ تقدم هذه الصناعة أقصاه فى الولايات المتحدة وألمانيا ، وهما من أرقى الدول الرأسمالية الحديثة . وكان فى أزمة عام ١٩٠٠ بصفة خاصة العامل أو الباعث القوى على تركز هذه الصناعة ، ذلك أن المصارف التى أصبحت إذ ذاك أكثر امتزاجاً بالصناعة عجلت بانهيار الشركات الصغيرة نسبياً حتى يتسنى لزميلاتها الكبرى امتصاصها أو الاستحواذ عليها . وفى هذا يقول ييدلز « إن رفض المصارف أن تمد يد العون إلى الشركات التى تشتد حاجتها إليه ، إنما يؤدى بعد فترة من رواج غير سليم الأسس إلى إخفـاق الشركات التى ليست لها صلة وثيقة دائمة بهذه المصارف إخفاقاً يبعث على اليأس » . وبناء على هذا سارت عملية

التركز فى ألمانيا قُدماً وبخطى سريعة بعد سنة ١٩٠٠ . فحتى هذا التاريخ كانت بالبلاد ٧ أو ٨ « مجموعات » فى الصناعة الكهربائية تتألف كل منها من شركات كثيرة يبلغ عددها ثمانية وعشرين ويظاهر كلا منها ما بين مصرفين وأحد عشر مصرفاً . ولكن هذه المجموعات ما لبثت أن اندمجت فيما بين عامى ١٩٠٨ ، ١٩١٣ وانجلى الأمر عن مجموعتين أو بالأحرى عن مجموعة واحدة . وفى الشكل الآتى بيان يوضح هذه العملية .

المجموعات فى الصناعة الكهربائية الألمانية

قبل عام ١٩٠٠	Lahmeyer	Felten & Guillaume	اتحاد A.E.G.	Siemens & Halske	Schukert & Com	Bergmann	Kummermann
	Felten & Lahmeyer		A.E.G.	Siemens & Halske Schukert		Bergmann	أفلست في عام ١٩٠٠
حوالى سنة ١٩١٢	A. E. G (شركة جنرال الكتريك)			Siemens & Halske schukert			

(بينهما تعاون وثيق منذ ١٩٠٨)

ولشركة جنرال الكتريك التى تطورت على هذا النحو السيطرة على ما بين ١٧٥ ، ٢٠٠ شركة (عن طريق حيازة أسهمها) ، وعلى رأس مال مبلغه ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك تقريباً ، ولها فى أكثر من ١٠ دول ٣٤ من الممثلين المباشرين منهم ١٢ شركة مساهمة . وقدر رأس المال الذى تستثمره الصناعة الكهربائية الألمانية فى الخارج بثلاث وثلاثين ومائتى مليون من الماركات منها ٦٢ مليوناً فى الروسيا . ولسنا فى حاجة إلى القول بأن شركة جنرال الكتريك هذه اتحاد ضخم تبلغ شركاته الصناعية وحدها ١٦ شركة ، وتقوم مصانعه بعمل مختلف الأشياء من الأسلاك البحرية والعازلة إلى السيارات والطائرات .

غير أن التركز الذى شاهدناه فى أوربا جزء من عملية مماثلة فى أمريكا تطورت على النسق التالى :

شركة جنرال إلكتريك

الولايات المتحدة	تومسون هوستون وشركاها ينشئون شركة بأوربا	شركة إديسون تؤسس فى أوربا شركة إديسون الفرنسية التى تنقل امتيازاتها إلى شركة جنرال إلكتريك (A.E.G.)
ألمانيا	Union Electric Co.	

General Electric Company (A, E. G.)

هكذا نشأت « قوتان عظيمتان » ولا توجد بالعالم قوى مستقلة تماماً عنهما كما كتب Heinig فى مقاله The Path to the Electricity Trust ومن الارقام التالية يمكن أن نكون فكرة ، وإن لم تبلغ حد الكمال ، عن تداول رأس مال مشروعات هاتين « الشركتين الموحدتين » وحجمهما .

		بملايين الماركات	عدد المستخدمين	الارباح بملايين الماركات
أمريكا : شركة جنرال إلكتريك	١٩٠٧	٢٥٢	٢٨,٠٠٠	٣٥,٤
	١٩١٠	٢٩٨	٣٢,٠٠٠	٤٥,٦
ألمانيا : شركة A. E. G.	١٩٠٧	٢١٦	٣٠,٧٠٠	١٤,٥
	١٩١٠	٣٦٢	٦٠,٨٠٠	٢١,٧

وفى سنة ١٩٠٧ اقتسمت الشركتان الموحدتان الألمانية والأمريكية العالم . وبهذا توقفت المنافسة بينهما ، فصارت الولايات المتحدة وكندا من نصيب شركة جنرال الكتريك الأمريكية ، وحصلت شركة A. E. G. الألمانية على ألمانيا والنمسا والروسيا وهولنده والدنمرك وسويسرا . وعقدت اتفاقات خاصة (سرية بطبيعة الحال) بصدد تسرب شركات تابعة إلى فروع جديدة من الصناعة وبلاد « جديدة » لم تقسم بعد ، واتفقت الشركتان الموحدتان كذلك على تبادل المخترعات والتجارب .

ومن السهل أن تدرك تعذر منافسة هذه الشركة الموحدة التى أصبحت

ذات طابع وسلطان عالميين من الوجهة العملية ، والتى تسيطر على رأس مال قدره عدة بلايين من الماركات ولها فروعها ووكالاتها ، وممثلوها ، وصلاتها وغير ذلك فى كل ركن من أركان العالم . إلا أن هذا التقسيم بين هاتين الشركتين الموحدتين القويتين لا يحول دون إمكانية « إجراء تقسيم جديد » إذا تغيرت علاقة القوى نتيجة تقدم غير متساوٍ أو بسبب الحرب أو الإفلاس الخ .

وتقدم لنا صناعة الزيت مثالا له مغزاه عن « إعادة التقسيم » أو بالأحرى عن الصراع فى سبيل هذه العملية . فقد كتب بيدلز سنة ١٩٠٥ يقول « إن سوق الزيت العالميـة اليوم قسمة فى الغالب بين مجموعتين ماليتين عظيمتين هما شركة استاندارد أويل التابعـة لروكفلر ، وأرباب المصالح المسيطرون على آبار الزيت الروسيـة ، وهم روتشيلد ونوبل . والمجموعتان فى تحالف وثيق العرى ، ولـكن احتكارهما تعرض خلال سنوات عدة للتهـديد من جانب أعداء خمس :

(١) خطر نفاد آبار الزيت الأمريكيـة (٢) منافسـة شركة ما نتاشوف بباكو (٣) آبار الزيت بالنمسا (٤) الآبار الروسية . (٥) آبار الزيت فيما وراء البحار ، وبخاصـة فى المستعمرات الهولندية . (وهى شركات صمويل وشل الغنيـة للغاية والتى لها اتصال برأس المال البريطانى) . وللجماعات الثلاث الأخيرة اتصال بالمصارف الألمانيـة وفى مقدمتها البنك الألمانى ، وقد سعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى إنماء صناعة الزيت برومانيا حتى « تملك موضعاً » لها فيها . وقد بلغ رأس المـال المستثمر فى صناعة الزيت الرومانية ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك فى سنة ١٩٠٧ منها ٧٤ مليوناً من ألمانيا » .

بدأ بعد ذلك صراع يعرف بصدق فى الأدب الاقتصادى باسم « النضال فى سبيل اقتسام العالم » . فمن جهة كونت شركة روكفلر الراغبة فى الاستحواذ على كل شىء شركة تابعة فى هولندة ذاتها واشترت آبار الزيت فى جزر الهند

الهولندية ، حتى تسدد الضربة إلى خصمها الرئيسى ، وهو شركة شل الانجليزية الهولندية الموحدة . ومن جهة أخرى اتجه مسعى البنك الألمانى والمصارف الالمانية الاخرى نحو « الاحتفاظ » برومانيا « لانفسها » . وإلى العمل على اتحادها مع الروسيا ضد روكفلر . ولما كان الأخير ذا رأس مال أكبر ونظام فى التوزيع والنقل أفضل ؛ انتهت المعركة سنة ١٩٠٧ بهزيمة البنك الألمانى الذى وجد نفسه حيال أحد أمرين : فاما تصفية عمله فى صناعة الزيت وخسارة الملايين ، وإما الرضوخ لخصمه . فاختار الحل الأخير وعقد اتفاقاً — ليس فى صالحه — مع اتحاد الشركات الأمريكية الموحدة ، تعهد فيه بالامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل الاتفاق تحفظاً يقضى بالغائه حالة قيام احتكار حكومى فى صناعة الزيت بألمانيا . بعد ذلك بدأت « مهزلة الزيت » حيث أخذ فون جوينر أحد ملوك المال بألمانيا ومدير البنك الألمانى يقوم بحملة على يد سكرتيره الخاص شتراوس مطالباً بانشاء احتكار حكومى . وتحركت لتأييد هذه الحركة آلة المصرف الألمانى الضخمة و « وصلاته » ، وحملت الصحافة غاضبة باسم « الوطنية » على « نير » الشركة الأمريكية الموحدة ، وأقر مجلس الريخستاج فى ١٥ مارس سنة ١٩١١ بما يشبه الاجماع اقتراحا يطلب فيه من الحكومة أن تقدم مشروع قانون بشأن إنشاء احتكار للزيت وتعلقت الحكومة بهذه الفكرة « المحببة إلى الشعب » وبدا كأنما مناورة المصرف الألمانى الذى آمل أن يخدع شريكه الأمريكى ويحسن عملة بواسطة الاحتكار ، أوشكت على النجاح . وتراءت لعظماء صناعة الزيت الألمانى صور الأرباح الرائعة التى لن تقل عما تغله معامل تكرير السكر فى الروسيا ... ولكن طاشت الأحلام إذ تنازعت المصارف الألمانية على توزيع الأسلاب ، وفضح مصرف دسكونتو جسلشافت أغراض المصرف الألمانى ، وخشيت الحكومة الألمانية مغبة النزاع مع روكفلر إذ كان من المشكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (بسبب ضآلة الانتاج الرومانى) . وفى تلك اللحظة تقرر اعتماد مبلغ بمليون مارك فى سنة ١٩١٣ لاستعدادات ألمانيا الحربية . هكذا تأجل مشروع الاحتكار ،

وخرجت شركة روكفلر الموحدة من المعركة وقد عقد لها النصر .

وقد قالت مجلة « البنك » البرلينية فى هذا الصدد إن باستطاعة ألمانيا أن تحارب شركات الزيت الموحدة عن طريق القيام باحتكار للكهرباء وتحويل القوة المائية إلى كهرباء رخيصة « ولكن احتكاراً للكهرباء سينشأ حين يشعر المنتجون بالحاجة اليه ، أى حين يصبح انهيار ثان فى الصناعة الكهربائية وشيك الوقوع ، وحين يتعذر العمل الرابح على المحطات الكهربائية القوية التى تقام فى كل مكان بنفقات باهظة على أيدى المؤسسات الكهربائية الخاصة التى تنال احتكارات جزئية من المدن والدولة . . . ولكن هذا لا يمكن أن يتحول إلى كهرباء رخيصة على نفقة الدولة ، بل سيصير من الضرورى أن يعهد بالأمر إلى احتكار خاص تشرف عليه الدولة ، نظراً للتعويض الهائل الذى يتعين إذ ذاك دفعه للشركات الخاصة المشتغلة بهذه الصناعة . . . وكما حدث هذا فى احتكار النترات فإنه حادث الآن فى حالة احتكار الزيت وسيحدث بالنسبة إلى احتكار القوة الكهربائية . لقد حان الوقت الذى يتعين فيه على دعاة الاشتراكية الحكومية الذين يسحرون المبادىء الخلابة أن تعميهم ، أن يدركوا بصفة نهائية أن الاحتكارات فى ألمانيا لم تحقق هدفهم ولم تعد على المستهلك بفائدة أو على الدولة بجانب من أرباح المنظمين . لقد كانت الخدمة التى أدتها أنها سهلت انتعاش الصناعات الخاصة التى شارفت الإفلاس ، ولكن تم ذلك على حساب الدولة » . هذه هى الاعترافات القيمة التى يضطر إلى الإدلاء بها الاقتصاديون الألمان من البورجوازيين . ومنها نرى بوضوح مدى الارتباط بين الاحتكارات الخاصة والحكومية فى عصر الرأسمالية المالية ، وكيف أن كلا من النوعين حلقات منفصلة فى الصراع الامبريالى بين كبار المحتكرين فى سبيل السيطرة واقتسام العالم .

وفى الملاحة التجارية انتهى التركز الهائل بتقسيم العالم . ففى ألمانيا وصلت شركتان قويتان إلى مركز الصدارة ، وهما همبورج — أمريكا ، ونوردتشر لويد ، ورأس مال كل منهما ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من الأسهم

والسندات ، وقيمة حمولة ما تملك كل منهما من ١٨٥ إلى ١٨٩ مليون مارك .
ومن جهة أخرى تكونت بأمريكا فى أول يناير سنة ١٩٠٣ شركة مورجان الموحدة باسم شركة الملاحة التجارية الدولية ، وتضم ٩ شركات انجليزية وأمريكية للبواخر ، ورأس مالها ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (أى ما يعادل ٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك) . وفى سنة ١٩٠٣ عقد الطرفان اتفاقا فيما بينهما واقتسما العالم حسب تقسيم الأرباح ، وتعهدت الشركات الألمانية ألا تنافس النقل الأمريكى والإنجليزى ، وحددت الموانىء لكل من الطرفين بعناية ودقة ، وتكونت لجنة مشتركة للمراقبة والإشراف ، وحدد أجل الاتفاق بعشرين عاماً مع النص الحكيم على إلغائه فى حالة نشوب الحرب .

ومن الأمثلة ذات الدلالة والمغزى قصة إنشاء نقابة منتجى القضبان الحديدية الدولية . وبدأت أول محاولة فى هذا السبيل عام ١٨٨١ من جانب رجال هذه الصناعة بانجلترا وبلچيكا وألمانيا . وكان العالم إذ ذاك يعانى أزمة صناعية شديدة ، فتعهد هؤلاء أن يوقفوا التنافس فيما بينهم فى أسواق بلادهم ثم اقتسموا الأسواق المالية وفق الحصص الآتية : ٢٧ ٪ (بريطانيا العظمى) ٢٧ ٪ (المانيا) ، ١٧ ٪ (بلچيكا) ، مع احتفاظ بريطانيا العظمى بالهند . ثم أعلن هؤلاء الحرب المشتركة على شركة انجليزية آثرت البقاء خارج هذه النقابة وأمكن تغطية نفقات هذه الحرب بفرض إتاوة مئوية معينة على كافة المبيعات ولكن مالبثت النقابة أن انهارت سنة ١٨٨٦ لانسحاب شركتين بريطانيتين منها . ومن الأمور التى تميز بها الحادث عدم إمكان الاتفاق فى عصر الرخاء الذى تلا ذلك .

وفى مستهل سنة ١٩٠٤ تكونت نقابة الصلب الألمانية ، وفى نوفمبر من العام نفسه أعيد إنشاء نقابة منتجى القضبان الحديدية الدولية حسب الأنصبة التالية من التجارة الخارجية : بريطانيا العظمى ٥٣,٥ ٪ ، ألمانيا ٣٨,٨٣ ٪ . بلچيكا ١٧,٦٧ ٪ ، ودخلت فرنسا بعد ذلك بحصة قدرها ٤,٨ ٪ ، ٥,٨ ٪ ، ٦,٤ ٪ فى السنوات الثلاث على التتالى زيادة عن حد ١٠٠ ٪ إذا

ما أصبح المجموع الكلى ١٠٤،٨ ٪ . وفى سنة ١٩٠٥ اشترك اتحاد الصلب بالولايات المتحدة فى النقابة وتلا ذلك دخول النمسا ثم أسبانيا فيها . وقد ذكر فوجلشتين فى سنة ١٩١٠ أن « قد تم الآن تقسيم العالم ، ويستطيع كبار المستهلكين وعلى رأسهم السكك الحديدية ، أن يفعلوا كالشاعر المعروف ويسكنوا فى قصر جوبتر ، ما دام العالم قد قسم دون مراعاة لمصالحهم » .

ونذكر كذلك نقابة الزنك الدولية المؤسسة سنة ١٩٠٩ والتى قسمت الإنتاج تماماً بين خمس مجموعات من المصانع الألمانية والبلجيكية والفرنسية والأسبانية والبريطانية ، ثم هناك شركة الديناميت الموحدة الدولية التى يقول عنها ليفمان إنها « تحالف حديث وثيق العرى بين صناع المواد المفرقعة الذين اقتسموا العالم من صناع الديناميت الانجليز والفرنسيين (الذين نظموا أنفسهم بهذه الطريقة) .

وقد عدَّ ليفمان فى سنة ١٨٩٧ حوالى ٤٠ من نقابات المنتجين الدولية التى لألمانيا نصيب فيها ، وارتفع هذا الرقم إلى مائة فى عام ١٩١٠ .

ويزعم بعض كتاب البورجوازية (الذين انحاز إليهم ك. كاوتسكى بعد أن هجر المبادىء الماركسية سنة ١٩٠٩) ، أن نقابات المنتجين الدولية أبرز صور « دوللة » رأس المال ، أى إكسابه طابعاً دوليا ، وفى هذا ما يشجع على الأمل فى حلول السلام بين الأمم فى ظل الرأسمالية . وهذا رأى سخيف من الوجهة النظرية ، كما أنه من الوجهة العملية سفسطة ودفاع مجرد من الأمانة عن أسوأ مظاهر الانتهازية ، لأن نقابات المنتجين الدولية ترينا إلى أى حد تمت الاحتكارات الرأسمالية ، وتوضح الغرض من الصراع بين مختلف المجموعات الرأسمالية . والأمر الأخير أعظم أهمية، وهو وحده كفيل بابراز المغزى الاقتصادى والتاريخى للحوادث ، لأن أشكال الصراع قد تتغير ، بل هى تتغير فعلا لأسباب متباينة وخاصة ، ولعوامل مؤقتة نسبياً ، ولكن جوهر الصراع وما ينطوى من تباين الطبقات لا يمكن أن يتغير ما دامت الطبقات قائمة . ومن السهل أن نفهم أن من صالح البورجوازية الألمانية

(التى اعتنق كاوتسكى حججها ونظرياتها) أن تخفى ماهية الصراع الاقتصادى المعاصر (أى تقسيم العالم) وأن تؤكد أهمية شكل أو آخر من أشكاله . وطبيعى أننا نقصد البورجوازية فى جميع أنحاء العالم لا فى ألمانيا وحدها . والرأسماليون يقتسمون العالم لا عن خبث أو سوء نية أو ميل للاذى ، بل لأن درجة التركز التى حدثت تجبرهم على انتهاج هذا السبيل بقصد اجتناء الأرباح . وهم يقسمون العالم بنسبة ما لهم من رأس مال ومن «قوة» إذ لا سبيل غير هذا للتقسيم فى ظل نظام إنتاج السلع والرأسمالية . ولكن القوة تختلف مع درجة التطور الاقتصادى والسياسى . ولكى نفهم ما هو حادث من الضرورى أن نعرف أى المسائل تحل بواسطة تغير القوى هذا . أما كون هذه التغيرات اقتصادية « صرفة » أو غير اقتصادية (كأن تكون عسكرية مثلا) فمسألة ثانوية لا تؤثر قليلا أو كثيراً فى النظرية الأساسية عن الفترة الأخيرة للرأسمالية . أما أن نستبدل بالمسائل المتعلقة بمحتويات هذا الصراع ونحواه وبالاتفاقات بين الاتحادات الرأسمالية ، مسألة الشكل الذى تتخذه هذه المنازعات والاتفاقات السلمية اليوم والحربية فى اليوم التالى والسلمية مرة ثانية) ، فمعناه أننا نهبط إلى مستوى السفسطة .

إن عصر الرأسمالية الحديثة يرينا أن علاقات معينة تنشأ بين المحالفات الرأسمالية على أساس التقسيم الاقتصادى للعالم ، بينما تقوم إلى جانبها وعلى اتصال بها علاقات معينة من المحالفات السياسية بين الدول على أساس التقسيم الإقليمى للعالم والصراع بصدد المستعمرات ، أى « الصراع بشأن الأقاليم الاقتصادية » .

الفصل السادس

تقسيم العالم بين الدول العظمى

أوضح لنا الجغرفى .A Supan فى كتابه The Territorial Development of the European Colonies خلاصة هذا التطور فى نهاية القرن التاسع عشر بالشكل الآتى :

الفسبة المئوية لممتلكات الدول الاوربية الاستعمارية العظمى

(ويشمل ذلك الولايات المتحدة)

	١٨٧٦	١٩٠٠	الزيادة أو النقص		١٨٧٦	١٩٠٠	الزيادة أو النقص
إفريقية	١٠,٨	٩٠,٤	+ ٧٩,٦	استراليا	١٠٠	١٠٠	—
بولينيزيا	٥٦,٨	٩٨,٩	+ ٤٢,١	أمريكا	٢٧,٥	٢٧,٢	— ٠,٣
آسيا	٥١,٥	٥٦,٦	+ ٥,١				

ثم يقول «أن الصفة التى تميز هذه الفترة هى تقسيم إفريقية وبولينيزيا» . وإذ ليست بآسيا وأمريكا أقاليم لا تملكها دولة ما ، فان علينا أن نزيد على ما وصل إليه سوبان ونقول إن مايميز هذه الفترة هو التقسيم النهائى للكرة الأرضية . وليس معنى هذا استحالة إجراء تقسيم جديد إذ هذا ممكن وأمر لا بد منه ، ولكننا نقصد أن السياسة الاستعمارية للدول الرأسمالية قد أكملت الاستيلاء على الأراضى غير المملوكة على ظهر هذا الكوكب . وهكذا قسم العالم تماماً لأول مرة بحيث سيقتصر الأمر فى المستقبل على إعادة

التقسيم[1] أى انتقال الأراضى من يد « مالك » إلى آخر ، بدلا من انتقال أرض غير مملوكة إلى يد « مالك » جديد .

وبناء على هذا فإننا نجتاز فترة خاصة من السياسة الاستعمارية العالمية وثيقة الارتباط « بالمظهر الأخير للتطور الرأسمالى » ، أى نمو الرأسمالية المالية . ولهذا السبب نرى من الضرورى أن نعالج الحقائق حتى نستطيع أن نحدد بالضبط ما يميز هذه الفترة عن سابقتها ، وأن نعين الموقف الحالى . وتواجهنا منذ البداية مسألتان ، وهما : هل من الملاحظ اشتداد حدة السياسة الاستعمارية والصراع فى سبيل الحصول على المستعمرات ؟ وكيف ينقسم العالم اليوم ؟ .

وقد حاول الكاتب الأمريكى موريس فى كتابه « تاريخ الاستعمار » أن يجمع الحقائق والبيانات عن ممتلكات كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا خلال فترات مختلفة من القرن التاسع عشر ، وفيما يلى خلاصة موجزة للنتائج التى وصل اليها :

---

(١) ترتب على انهزام ألمانيا وشريكاتها فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٨) أن طرأ تغيير كبير على التوزيع الاستعمارى ، فقسمت ممتلكات ألمانيا فيما وراء البحار بين المنتصرين بطريق الضم المباشر أو غير المباشر تحت ستار الانتداب . وكذلك صفيت الامبراطورية العثمانية وخرجت انجلترا وفرنسا بالنصيب الكامل تقريبا إذ جعلا من البلاد العربية منطقتى نفوذ لهما حينما قررت معاهدات الصلح أن يكون العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطانى ، وأن تكون سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى . ثم نشبت الحرب العالمية الثانية وانجلت عن اخراج فرنسا من المشرق ، وتقرر النظر فى مصير المستعمرات الايطالية وهى موضع أطماع الدول الكبرى تريد الاستحواذ عليها باسم الوصاية ، أما اليابان فقد أصبح من المقرر أن ترد إلى الصين ما سبق لها انتزاعه منها منذ أواخر القرن التاسع عشر ، كما أن بقية الممتلكات اليابانية فى المحيط الهادى ستضم الى الدول المنتصرة ضما سافراً أو تحت ستار الوصاية وهى رداء جديد شفاف ترتديه الامبريالية (المعرب — الطبعة الثانية) .

الممتلكات الاستعمارية

	بريطانيا العظمى		فرنسا (١)		ألمانيا (٢)	
	المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين	المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين	المساحة (بملايين الاميال المربعة)	السكان بالملايين
١٨١٥ — ٣٠	؟	١٢٦و٤	٠,٠٢	٠و٥	—	—
١٨٦٠	٢و٥	١٤٥,١	٠,٢	٣,٤	—	—
١٨٨٠	٧و٧	٢٦٧و٩	٠و٧	٧,٥	—	—
١٨٩٩	٩و٣	٣٠٩,-	٣,٧	٥٦و٤	١,—	١٤و٧

ومن الجدول السابق يتضح أن أقصى توسع بريطانيا العظمى الاستعمارى يقع فيما بين عامى ١٨٦٠، ١٨٨٠ كما اشتد خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن التاسع عشر. وهذا التوسع الكبير يقع فى هذه الأعوام العشرين الأخيرة بالنسبة إلى فرنسا والمانيا. وقد رأينا من قبل أن ذروة التطور الرأسمالى المتميز بسيادة المنافسة الحرة والسابق للمظهر الإحتكارى للرأسمالية كانت فى العقدين السابع والثامن من القرن الماضى، وعلى أثر هذه الفترة تماماً بدأ التوسع الكبير فى الاستعمار وضم الأراضى، واشتد الصراع فى سبيل اقتسام العالم (بشكل مخالف للعادة). وعلى ذلك ليس من شك فى أن انتقال الرأسمالية إلى الرأسمالية الإحتكارية، أى الرأسمالية المالية، مرتبط باشتداد الصراع فى سبيل تقسيم العالم.

أما هوبسون فى كتابه Imperialism فيجعل فترة اشتداد هذه الحركة

(الزيادة أو النقص بمقارنة سنة ١٩٠٠)

(١) ١٩٣٢ ٦ر٩٦ر + ٢ر٦) ١٠٠ (+ ١ر١) ٦ر٢٠ (— ٢٦) (خارجا عن الجزء الاسيوى الروسى) ١٠٠و٤ر٣٠ (+ ٢ر٣).

(٢) (سنة ١٩٣٢) ٥ر١٣ — ٥ر٤٦٦ (١ر٦٥)، — — ، الولايات المتحدة ٢ر٠ (٦ر١٤)، اليابان أو ٠ (٢٨) خارجا عما استولت عليه من الصين اذ ذاك.

بالنسبة إلى الدول الرئيسية فيما بين عام ١٧٧٤ ، ١٩٠٠ ، وإليك ما حققه :

	مساحة ما حصلت عليه (من الأميال المربعة)	وعدد سكانها (من الأنفس)
بريطانيا العظمى . . .	٣و٧٠٠,٠٠٠	٥٧و٠٠٠,٠٠٠
فرنسا	٣و٦٠٠,٠٠٠	٣٦و٥٠٠,٠٠٠
ألمانيا	١,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٧٠٠,٠٠٠
بلجيكا	٩٠٠,٠٠٠	٣٠و٠٠٠,٠٠٠
البرتغال	٨٠٠و٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠

وهذا التسابق وراء المستعمرات من جانب الدول الرأسمالية فى ختام القرن التاسع عشر ، ومنذ بداية القرن العشرين بوجه خاص، حقيقة معروفة واضحة فى تاريخ (الدبلوماتية) والشؤون الخارجية .

وفى الوقت الذى بلغت فيه المنافسة الحرة ذروتها فى بريطانيا العظمى ، وذلك فى الفترة (١٨٤٠ — ٦٠) كان زعماء الساسة البورجوازيين يعارضون فى السياسة الاستعمارية اعتقادا منهم بأن استقلال المستعمرات وانفصالها عن بريطانيا العظمى أمر محتوم ومرغوب فيه . ويحدثنا مستر بير Beer فى مقاله « Modern British Imperialism » المنشور عام ١٨٩٨ أن دزرائيلى برغم ميوله الاستعمارية ، قال فى سنة ١٨٥٢ « إن المستعمرات غل فى أعناقنا » . أما فى نهاية القرن التاسع عشر فقد كان سيسل رودس وچوزيف تشمبرلن أبطال الساعة ، وهما من أكثر الدعاة الاستعماريين صراحة ، وحاولا انتهاج تلك السياسة وتطبيقها دون أى اعتبار للبواعث الإنسانية والأدبية أو إقامة وزن لها . ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن هؤلاء الساسة البورجوازيين الكبار أدركوا إذ ذاك قيمة العلاقات بين ما تصح تسميته الأسس الاقتصادية البحتة ، وبين العوامل الاجتماعية والسياسية للإمبريالية الحديثة) . فقد ناصرها تشمبرلن على أنها سياسة حقيقية وحكيمة واقتصادية مشيراً بصفة خاصة إلى ما تلقاه انجلترا من المنافسة فى السوق العالمية من

جانب ألمانيا وأمريكا . وكان الرأسماليون ، وهم يؤلفون نقابات المنتجين بكافة أشكالها ، ينادون بأن فى الاحتكارات طريق الخلاص ، وردد الساسة البورجوازيون هذه الدعوى ، وهم يسرعون إلى الاستيلاء على الأقاليم التى لم يتم تقسيمها بعد .

وقد قص علينا الصحفى ستيد الملاحظات التالية عن لسان صديقه سيسل رودس سنة ١٨٩٥ ، فقال الأخير « حضرت فى إيست إند [١] اجتماعا للعمال المتعطلين حيث تبودلت الخطب المدوية التى لاتعدو كونها صراخا فى سبيل الحصول على الخبز . وإذ اتخذت سبيلى إلى بيتى طفقت أفكر فى ذلك المنظر الذى شاهدته ، فازددت اقتناعاً بأهمية الاستعمار . إن فى الفكرة التى أتعلق بها حلا للمشكلة الاجتماعية ، لأنه إن أردنا إنقاذ الأربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من الحرب الأهلية ، تعين علينا ، نحن الساسة الاستعماريون أن نستحوذ على أراض جديدة ننقل إليها الفائض من السكان ، ونجعل منها أسواقاً للسلع التى تنتجها المصانع والمناجم . إن الإمبراطورية ، كما قلت دائما ، مسألة خبز وزبد بالنسبة إلينا . فإذا أردتم اتقاء الحرب الأهلية وإبعاد خطرها لزم أن تكونوا من دعاة سياسة التوسع الاستعمارى ومناصريها » .

هذا ما فاه به عام ١٨٩٥ سيسل رودس ، أحد ملوك المال والرجل الذى يتحمل المسئولية الأولى عن نشوب حرب البوير . إن دفاعه عن الاستعمار دفاع يمتاز بالجفاء والعزوف عن الاعتبارات الإنسانية ، ولكنه لا يختلف فى جوهره عن « النظرية » التى نادى السادة مسلوف وسودكوم وبتريسوف وداڤيد وجورج بليخانوف مؤسس الماركسية الروسية وغيرهم . لقد كان سيسل رودس أحد هؤلاء المتطرفين فى وطنيتهم من الاشتراكيين وإن تميز عنهم بالأمانة والصراحة فى إبداء الرأى .

---

(١) من أحياء لندن وأغلب أهله من الطبقة الفقيرة ومساكنه تذكرنا بأحياء القاهرة الفقيرة ، ومن متناقضات التقدم الرأسمالى فى انجلترا وجود أمثال هذه المناطق المليئة بالفقر والمرض بينما تزداد الطبقات الغنية فى ذلك البلد ثراء وقوة . (المعرب — الطبعة الثانية) .

وحتى يتسنى لنا ترتيب التقسيم الإقليمي للعالم والتغييرات التي طرأت خلال العقدين الأخيرين ، نأخذ البيانات التي أوردها سوبان في كتابه المشار اليه قبلا وهو يدرس سنتي ١٨٧٦ ، ١٩٠٠ ، وسنتخذ سنة ١٨٧٦ أساساً لنا . واختيارها موفق إذ فيها كملت مرحلة التطور الرأسمالي قبل العصر الإحتكاري في دول غرب أوربا . وسنأخذ كذلك سنة ١٩١٤ . ولكننا بدلا من الأرقام التي ذكرها سوبان ، سنقتبس إحصائيات أحدث منها ضمنها Hübner كتابه « الجداول الجغرافية والاحصائية » . إن سوبان يمدنا بالأرقام عن المستعمرات وحدها ، ولكننا نرى من الأنفع أن نورد أرقاما موجزة عن الدول غير المستعمرة والشبيهة بالمستعمرات مثل بلاد إيران والصين وتركيا ، حتى تكون الصورة التي نقدمها عن تقسيم العالم أتم وأوفى . إن إيران تكاد تكون اليوم مستعمرة تماماً [١] ، وتركيا والصين في طريقهما إلى هذا المصير . وهكذا نحصل على الخلاصة الآتية :

---

(١) الاشارة هنا إلى التنافس بين بريطانيا وروسيا القيصرية منذ القرن التاسع عشر ، وهو التنافس الذي حاولت الدولتان وضع حد له فعقدتا اتفاق ١٩٠٧ ويقضي بتقسيم ذلك البلد منطقتي نفوذ ، الشمالية منها لروسيا والجنوبية لبريطانيا (المعرب — الطبعة الثانية)

الممتلكات الاستعمارية للدول العظمى

(مقدرة بملايين الكيلو مترات المربعة وملايين الأنفس)

الدول	* المستعمرات				البلاد المالكة لها		المجموع الكلى	
	١٨٧٦		١٩١٤		١٩١٤		١٩١٤	
	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان
بريطانيا العظمى	٢٢,٥	٢٠١,٩	٣٣و٥	٣٩٣,٥	٠و٣	٤٦,٥	٣٣و٨	٤٤٠
روسيا	١٧	١٥و٩	١٧و٤	٣٣,٢	٥و٤	١٣٦و٢	٢٢,٨	١٦٩و٤
فرنسا	٠و٩	٦	١٠و٦	٥٥و٥	٠,٥	٣٩,٦	١١و١	٩٥و١
ألمانيا	—	—	٢,٩	١٢,٣	٠,٥	٦٤و٩	٣و٤	٧٧و٢
الولايات المتحدة	—	—	٠,٣	٩,٧	٩,٤	٩٧,-	٩و٧	١٠٦,٧
اليابان	—	—	٠و٣	١٩و٢	٠و٤	٥٣,-	٠,٧	٧٢,٢
المجموع الكلى	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥	٥٢٣,٤	١٦و٥	٤٣٧,٢	٨١,٥	٩٦٠,٦
المستعمرات التابعة للدول الاخرى (بلچيكا وهولنده الخ)							٩و٩	٤٥و٣
البلاد الشبيهة بالمستعمرات (إيران والصين وتركيا) .							١٤,٥	٣٦١,٢
بلاد أخرى							٢٨	٢٨٩و٩
المجموع الكلى لمساحة العالم وعدد سكانه . . .							١٣٣و٩	١و٦٥٧

* سنة ١٩٣٢

	م	س	م	س	م—	ش
بريطانيا العظمى	٣٤ر٩	٤٦٦ر٥	٠ر٢٥	٤٦ر٣	٣٥ر١	٥١٢ر٧
فرنسا	١١ر٩	٦٥ر١	٠ر٥٥	٤٢	١٢ر٤٥	١٠٧ر١
ألمانيا	—	—	—	—	٠ر٤٧	٦٤ر٨
الولايات المتحدة	٠ر٣	١٤ر٦	٩ر٤	١٢٤ر٦	٩ر٧	١٣٩ر٢
اليابان (عدا ما استولت عليه اذ ذاك من الصين)	٠ر٣	٢٨	٠ر٤	٦٥ر٥	٠ر٧	٩٣ر٥
المجموع	٤٧ر٤	٥٧٤ر٢	١١ر٠٣	٢٤٣ر١	٥٨ر٤٢	٩١٧ر٣

ويتضح من هذه الارقام كيف «تم» اقتسام العالم فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فبعد سنة ١٨٧٦ زادت الممتلكات الاستعمارية إلى درجة هائلة ، أى أكثر من مرة ونصف مرة مما كانت عليها ، وبلغت مساحة أملاك الدول الست الرئيسية ٦٥ مليوناً من الكيلومترات المربعة بعد أن كانت ٤٠ مليوناً . وهذه الزيادة وقدرها ٢٥ مليوناً تزيد مرة ونصف مرة على مساحة هذه الدول الست ذاتها والبالغة ١٦,٥٠٠,٠٠٠ من الكيلو مترات المربعة . وفى سنة ١٨٧٦ لم تكن لثلاث منها أية ممتلكات استعمارية ، وكانت أملاك فرنسا لا تستحق الذكر ؛ أما فى سنة ١٩١٤ فقد ملكت هذه الدول الأربع ما مساحته ١٤ مليونا من الكيلو مترات المربعة أى أكثر مرة ونصف مرة من مساحة القارة الأوربية ، ووصل عدد سكان تلك المناطق ١٠٠ مليون من الأنفس . ومن الملاحظات البارزة عدم انتظام سرعة التوسع الاستعمارى . فلو عقدنا الموازنة مثلا بين فرنسا وألمانيا واليابان وهى بلاد تتقارب من حيث مساحتها وعدد سكانها ، لرأينا فرنسا وقد استحوذت على ثلاثة أمثال ما حصلت عليه الدولتان سوياً ؛ ولكن من حيث الرأسمالية

	م	س
مستعمرات الدول الاخرى	٩ر٦	٨٧ر٦
شبه المستعمرات وما فى حكمها من بلاد فى حالة تبعية الدول الاستعمارية	٣٤ر٩	٦٠٠
دول تخلصت أو كادت تتخلص من التبعية الامبريالية	٤	٣٠ر٧
تركيا - إيران - افغانستان بلاد رأسمالية أخرى	٣ر٩٨	٢٢٤ر١
جمهوريات مغولية Tanne tuva	١ر٤	١ر٦
(العالم عدا روسيا)	١١١ر٣	١٨٩١ر٣
السوفيتية	٢١ر٣	١٦٣ر٢
العالم كله	١٢٢ر٥	٢٠٢٤ر٥

المالية نجد أن فرنسا فى بداية الفترة التى نحن بصددها كانت أغنى عدة مرات من ألمانيا واليابان مجتمعتين. ويلاحظ أن الأحوال الجغرافية وعوامل أخرى ذات تأثير فى مدى اتساع الممتلكات الاستعمارية ، ذلك بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية البحتة.

ومهما كانت عملية تسوية العالم والأحوال الاقتصادية والمعيشية قوية فى العقود الماضية نتيجة الضغط من جانب الصناعة الكبيرة والتبادل والرأسمالية المالية ، فلازالت هناك اختلافات وفروق كبيرة . وحتى بين الدول الست نرى أولا دولا رأسمالية فتية (كأمريكا وألمانيا واليابان) تقدمت تقدما سريعاً ، ونجد ثانياً دولا قديمة العهد بالتطور الرأسمالى كفرنسا وبريطانيا العظمى وتقدمها أبطأ فى خطاه ، وثالثاً نشاهد دولة هى الروسيا وهى أشد الجميع تأخراً من الوجهة الاقتصادية . وفيها تستتر الامبريالية الرأسمالية داخل نسيج من علاقات تمت بالصلة إلى ما قبل العهد الرأسمالى إن صح القول.

ولقد وضعنا إلى جانب ما تملك الدول العظمى المستعمرات التابعة لزميلاتها الأصغر شأناً والتى هى عرضة للاقتسام من جديد إلى جانب الدول العظمى . وإن احتفاظ مثل هذه الدول الأخيرة بما لها من ممتلكات راجع إلى إن تضارب مصالح العظماوات مما يحول دون الاتفاق على كيفية توزيع الأسلاب . والمناطق الشبيهة بالمستعمرات مثال المراحل الانتقالية التى نلقاها فى كافة مجالى الطبيعة والمجتمع . فالرأسمالية المالية قوة عظيمة حاسمة الأثر فى العلاقات الاقتصادية والدولية ، ولها المقدرة على أن تخضع لذاتها حتى الدول المتمتعة بالاستقلال السياسى التام ، بل إنها لتفعل ذلك حقاً . ومن الطبيعى أن تجد الرأسمالية المالية أسنح الفرص لاجتناء أوفر الأرباح فى حالة خضوع الدول والشعوب خضوعاً ينطوى على ضياع استقلالها السياسى ومن هنا يتضح لنا أن الدول الشبيهة بالمستعمرات مثال بارز « للمرحلة المتوسطة » ، ومن الطبيعى أن يشتد الصراع على هذه البلدان

شبه المستقلة حدة ومرارة فى عهد الرأسمالية المالية الذى تم فيه اقتسام ما تبقى من العالم .

والسياسة الاستعمارية والسيطرة موجودتان من قبل ظهور هذه المرحلة الأخيرة من الرأسمالية بل ومن قبل قيام الرأسمالية ذاتها بعهد طويل ، فها هى روما ، وقد قامت على أساس الرق ، انتهجت سياسة استعمارية وحققت سيطرتها على ما عداها . غير أن الحجج « العامة » عن السيطرة الاستعمارية والتى تغفل أو تتغافل عن النظم الاقتصادية الاجتماعية ، إنما ينحط شأنها وتتحول إلى عبارات تافهة جوفاء أو إلى موازنات ملؤها الكبرياء بأن يقال « روما العظمى أو بريطانيا العظمى » . وحتى السياسة الاستعمارية التى تميزت بها الرأسمالية فى مراحلها السابقة مختلفة اختلافا جوهرياً عنها فى عهد الرأسمالية المالية .

إن المظهر الأساسى للرأسمالية الحديثة هو سيطرة الاتحادات الاحتكارية التى يكونها كبار الرأسماليين . وهذه الاحتكارات أشد ثباتاً وأعظم بقاء حين تسيطر مجموعة واحدة على جميع موارد المواد الأولية . ولقد لمسنا بأى قدر من الحماس تبذل الهيئات المتحدة الرأسمالية الدولية كل ما لديها من جهد للحيلولة دون المنافسة عن جانب خصومها ، وذلك بطرق شتى كشراء أراضى المناجم وآبار الزيت وغير ذلك . فالممتلكات الاستعمارية تكفل النجاح للاحتكارات إزاء خطر الصراع مع المنافسين ، بما فى ذلك الخطر الناجم عن التجاء الأخيرين إلى إقامة احتكار حكومى فى سبيل الدفاع عن النفس ، وكلما تقدمت الرأسمالية ونمت ، قويت الحاجة إلى المواد الأولية . واشتدت المنافسة ، وعظم التهافت على المواد الأولية فى كافة بقاع العالم ، واحتد الصراع فى سبيل الاستيلاء على المستعمرات . ويقول شيلدر ، ويجوز التأكيد بأن العقبة التى ستقف فى المستقبل دون ازدياد عدد سكان المدن الصناعية ، هى كون النقص فى المواد الأولية أعظم منه فى الغذاء .

ومن الأمثلة على ذلك ازدياد تناقص مقادير الخشب الآخذ سعره فى

الارتفاع المطرد ، ومواد الجلد وغيرها مما تتطلبه صناعة النسج . « ويجوز كذلك ، على سبيل التمثيل بجهود الجماعات الصناعيـة ، بقصد إقامة التوازن بين الزراعة والصناعة فى ميدان الصناعة العالمية ، أن نذكر الاتحاد الدولى لجماعات غزالى القطن فى معظم الدول الصناعية الهامة والمؤسس سنة ١٩٠٤ ، والاتحاد الدولى لجماعات غزالى الـكتان التى أنشئت عام ١٩١٠ ، على نفس النمط » . ولـكن الإصلاحيين البورجوازيين ومن بينهم أتباع كاوتسكى بصفة خاصة ، يحاولون التقليل من أهمية هذه الحقائق ، مدعين « إمكانية » الحصول على المواد الأولية فى السوق الحرة دون اتباع سياسة « استعمارية » كثيرة التـكاليف محفوفة بالخطر ، كما قالوا بأن من « المستطاع » زيادة مورد المواد الأولية إلى حد كبير وذلك « بمجرد » تحسين أساليب الزراعة . إلا أن هذه الحجج التى يدلون بهـا ليست سوى الرغبـة فى تبرير السيطرة الاستعمارية وإظهارها فى ثوب براق ، لأنهم يجهلون الصفة الرئيسية التى تميز الرأسمالية الحديثة ، ونقصد بذلك الاحتـكار .

لقد أصبحت الأسواق الطليقة اليوم من أحداث المـاضى ، إذ تقيدها النقـابات والشركات الموحدة الاحتـكارية ؛ و « مجرد » تحسين الزراعة لايتعدى العمل على ترقية أحوال الجماهير ورفع الأجور وخفض الأرباح . وأين هى الهيئات الاتحادية من الشركات والتى تعنى بأحوال الجماهير أكثر من اهتمامها بمسألة الحصول على المستعمرات ؟ اللهم إنه لا وجود لهذا إلا فى خيال الإصلاحيين العاطفيين ! .

ولا يقتصر اهتمام الرأسمالية المالية على موارد المواد الأولية المعروفة ، ولـكنه يشمل المناطق التى تستطيع إنتاجها ؛ ذلك أن التقدم الفنى يسير بخطى واسعة « سريعة جداً » ، والأرض التى تبدو اليوم عديمة النفع قد تصبح ذات خصوبة فى الغد ، إذا استثمرت مقادير كبيرة من رؤوس الأموال ، وطبقت أساليب جديدة (يمكن ابتداعها إذا قام مصرف بإعداد حملة كاملة من المهندسين والخبراء فى شئون الزراعة ومن فى حكمهم) .

وينطبق نفس الأمر على المعادن وعلى الوسائل الجديدة لصنع المواد الأولية واستغلالها الخ . ومن هنا يكون السعى المحتوم من جانب الرأسمالية المالية بقصد توسيع نطاق أملاكها الاقتصادية ، بل وأملاكها بوجه عام . وبنفس الطريقة تقدر الشركات الموحدة القيمة الرأسمالية لأملاكها بما يعادل قيمتها مرتين أو ثلاث مرات مع حسبان مبلغ ما تغله فى المستقبل ومدى النتائج الأخرى المترتبة على الاحتكار . لهذا نرى أن الرأسمالية المالية تجاهد فى سبيل الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض من أى نوع وفى أى مكان وبأية وسيلة ممكنة ، وذلك اعتماداً على احتمال كشف مواد أولية بها ، وخشية أن تصبح فريدة فى ذلك الصراع الذى يرمى إلى امتلاك أية بقاع فى العالم لم يملكها أحد بعد ، أو إعادة تقسيم ما سبق للغير امتلاكه .

ويبذل أصحاب رؤوس الأموال من الإنجليز كل مايقدرون عليه من مجهود فى سبيل تنمية زراعة القطن فى مستعمرتهم مصر حيث خصصوا عام ١٩٠٤ لزراعة هذا المحصول ٦٠٠,٠٠٠ هكتار ، وهو ما يعادل تقريباً ربع المساحة الكلية البالغة ٢,٣٠٠,٠٠٠ هكتار . ويقوم الروس بنفس العمل فى مستعمرتهم التركستان ، إذ تجعلهم هذه الوسيلة فى مركز أفضل للتغلب على منافسيهم من الأجانب . واحتكار موارد المواد الأولية ، وإنشاء شركة موحدة فى صناعة المنسوجات ، أعظم ربحاً وأقل نفقة ، و « تتجمع » فيها جميع عمليات الإنتاج وتتركز فى أيدى مالك واحد .

والضرورة الداعية إلى تصدير رأس المال هى ذاتها التى تدفع على تنشيط البحث عن المستعمرات ، إذ من الأسهل كثيراً فى السوق الاستعمارية ضمان الحصول على طلبات منها ، وتقوية « الروابط » الضرورية الخ ، وذلك إذ يتسنى القضاء على المنافسة عن طريق الأساليب الاحتكارية . ويلاحظ أحياناً أن سوق المستعمرات تكون هى الوسيلة الوحيدة لإدراك هذه الغاية .

والصرح الأعلى غير الاقتصادى الذى يقوم على أساس الرأسمالية المالية وسياستها وفلسفتها ومذهبيتها يثير فى نفس الوقت البحث عن المستعمرات .

لأن الرأسمالية المالية كما يقول هلفردنج « لا تبغى الحرية وإنما تهدف إلى السيطرة » . وهناك كاتب بورجوازى فرنسى حاول إكمال الآراء التى أدلى بها سيسل رودس ، فقال : إن من الواجب علينا حين تفسير السياسة الاستعمارية الحديثة أن نضيف العوامل الاجتماعية إلى الأسباب الاقتصادية التى تدعو إلى هذه السياسة . وهذا ما ذكره فى هذا الصدد « نظراً لازدياد تعقد الحياة وكثرة صعابها مما يثقل كاهل جماهير العمال وأفراد الطبقة الوسطى ، تتجمع عوامل السخط والغضب والكراهية فى البلاد الأعرق حضارة مما يصبح خطراً يهدد السلام . وينبغى أن نحوّل هذا النشاط عن أن يتخذ مظهر العداء بين الطبقات ، وذلك بأن نهيء له منفذاً ومخرجاً فى الخارج وبهذا نحول دون وقوع انفجار داخل هذه البلدان » .

وإذ نحن بصدد الحديث عن السياسة الاستعمارية فى فترة الإمبريالية الرأسمالية ، يتعين أن نلاحظ أن الرأسمالية المالية والسياسة الخارجية المطابقة لأغراضها والتى هى فى حقيقتها صراع بين الدول العظمى فى سبيل التقسيم الاقتصادى والسياسى للعالم ، يخلقان أشكالا انتقالية كثيرة لحالة تبعية دولة ما لغيرها . ليس انقسام العالم إلى مستعمرات ودول مالكة لها هو الطابع الوحيد الذى يميز هذه الفترة ، إذ هناك أشكال مختلفة من التبعية ، ومثال ذلك البلدان التى تتمتع بالاستقلال السياسى من الوجهة الرسمية والشكلية بينما تتبع سواها من الناحيتين المالية والدبلوماسية . وقد سبق أن أشرنا إلى أحد هذه الأشكال ونقصد به الدولة شبه المستعمرة . وفى بلاد الأرجنتين مثال آخر ، وفى هذا يقول شولزجافرنتز فى مؤلفه عن الامبريالية البريطانية « لقد بلغ اعتماد أمريكا الجنوبية ، وبخاصة الأرجنتين على لندن من الوجهة المالية بحيث ينبغى لنا أن ندعوها مستعمرة تجارية بريطانية » .

ويقدر شيلدر رأس المال البريطانى المستثمر بالأرجنتين بمبلغ ٨,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سنة ١٩٠٧ وذلك بالاستناد إلى تقدير قنصل حكومة النمسا والمجر فى بيونس أيرس . وإذن ليس من الصعب أن نتخيل

العلاقات المتينة بين الرأسمالية المالية البريطانية (مع « حليفتها » المخلصة الدبلوماسية) ، والبورجوازية ورجال الأعمال والساسة فى الأرجنتين .

وتقدم البرتغال لنا مثلا لدولة مستقلة سياسياً بينما هى تابعة اقتصادياً ودبلوماسياً لغيرها . نعلم أن هذه الدولة بلد مستقل ذو سيادة ، ولكن الواقع يثبت أنها ظلت حماية بريطانية مدى أكثر من قرنين أى منذ حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠٠ — ١٤) وقد حما البريطانيون البرتغال ومستعمراتها كيما يقووا مركزهم خلال الصراع ضد خصومهم الأسبان والفرنسيين ، وحصلوا لقاء هذا على امتيازات تجارية ، والأفضلية لسلعهم ورؤوس أموالهم فى البرتغال ومستعمراتها ، وحق استعمال الموانى والجزر وأسلاك البرق البحرية البرتغالية وغير ذلك . ومثل هذه العلاقات بين الدول الصغرى والكبرى موجودة دائما ، ولكنها فى عصر الامبريالية الرأسمالية تصبح نظاماً تاماً وتكون جزءا من عملية « اقتسام العالم » وتصير حلقة فى سلسلة العمليات التى تقوم بها الرأسمالية المالية العالمية .

ولا بد لنا من إبداء الملاحظات التالية إن شئنا إكمال بحثنا فى موضوع تقسيم العالم . لقد أثيرت هذه المسألة صراحة وبصفة نهائية فى الأدب الامريكى بعد الحرب الأسبانية الأمريكية ، وفى الأدب الإنجليزى بعد حرب البوير ، أى فى ختام القرن التاسع عشر وابتداء القرن العشرين ، وقدرها حق قدرها الألمان الذين يراقبون الامبريالية البريطانية بعين الحسد ، وعالجها الأدب البورجوازى بأكثر ما يمكن من الوضوح وذلك من وجهة النظر البورجوازية . وسنقتبس ما كتبه المؤرخ دريو Driault فى الفصل الذى جعل عنوانه « الدول العظمى واقتسام العالم » وذلك فى كتابه « المشاكل السياسية والاجتماعية فى نهاية القرن التاسع عشر » .

« لقد استحوذت الدول العظمى بأوربا وأمريكا الشمالية خلال السنوات الأخيرة على جميع ما بالعالم من أرض لم تكن مملوكة من قبل ، مع استثناء الصين . وقد صحبت هذا الأمر منازعات وتغيرات فى مناطق النفوذ ، مما

يجعلنا نتوقع أمورا أشد عنفا فى المستقبل القريب إذ الإسراع من الضرورى. فالدول التى لم تحصل على نصيب لها فى خطر من ألا تستطيع نيل نصيب لها والاشتراك فى استغلال الكرة الأرضية وهو الظاهرة التى ستميز القرن التالى » (أى القرن العشرين) « وهذا هو السبب الذى من أجله أصيبت أوربا وأمريكا أخيراً بحمى التوسع الاستعمارى أى الإمبريالية » وهى الظاهرة التى تميز أكثر من غيرها السنوات الختامية من القرن التاسع عشر » .

وأضاف المؤلف إلى ماسبق قوله :

« وفى خلال تقسيم العالم هذا وفى أثناء الجرى العنيف وراء كنوز الأرض وأسواقها الكبرى نجد أن القوة النسبية للامبراطوريات التى تأسست فى القرن التاسع عشر[1] لا تتناسب بالكلية مع المركز الذى تشغله فى أوربا الشعوب التى أسستها . فالدول التى تسود أوربا وتقرر مصائر القارة ليست ذات نفوذ متساوٍ فى العالم بأسره . وبما أن القوة الاستعمارية ، وهى الأمل فى السيطرة على مصادر الثروة غير المعلومة حتى الآن ، سيكون لها من الواضح أثر على القوة النسبية للدول الكبرى بأوربا ، فان المسألة الاستعمارية أو « الإمبريالية » إن شئت التعبير والتى عدلت الأحوال السياسية فى أوربا ، ستعمل على تعديل هذه القوة النسبية أكثر فأكثر » .

---

(١) يقصد بذلك الممتلكات الاستعمارية خارج القارة الاوربية (المعرب ـ الطبعة الثانية)

الفصل السابع

السيطرة الاستعمارية (الامبريالية)

مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية

يتعين علينا الآن أن نحاول أن نعرض بايجاز صورة إجمالية لما ذكرناه فى موضوع السيطرة . لقد ظهرت الامبريالية على أنها مرحلة مباشرة من المراحل المستمرة المتعاقبة التى اقتضاها تطور الخصائص والمميزات الأساسية للرأسمالية بوجه عام . ولكن الرأسمالية لم تصبح امبريالية رأسمالية إلا حين بلغت حداً محدوداً معيناً ودرجة عالية من تطورها ، وحين تحولت بعض الخصائص إلى نقيضها ، وحين أخذت معالم فترة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام إجتماعى واقتصادى أعلى منها مرتبة تبدو للعيان وتتخذ شكلا واضحا محدودا . والعامل الاقتصادى الهام فى هذه العملية هو قيام الاحتكارات الرأسمالية مكان المنافسة الرأسمالية الحرة . إن المنافسة الحرة تعد بوجه عام صفة أساسية للرأسمالية ، كما أن الاحتكار نقيض المنافسة . غير أننا شاهدنا كيف تحولت الأخيرة أمام أعيننا إلى احتكار ، وبذا خلقت الصناعة الكبيرة ، وقضت على الصناعة الصغيرة ، وأرغمت المشروعات الصناعية الكبيرة على إفساح المجال لما هو أكبر منها ، وأخيراً مهدت السبيل لتركز الانتاج ورأس المال إلى الحد الذى ترتب عليه قيام الاحتكار ممثلا فى النقابات المكونة من المنتجين والشركات الموحدة ، وهى هيئات امتزج بها رأس مال حوالى اثنى عشرة من المصارف التى تتداول ألوف الملايين . وفى الوقت ذاته برغم أن الاحتكار وليد المنافسة الحرة فإنه لم يقض عليها ، بل إنه قائم إلى جانبها محلقاً فى أفق أعلى مما هى فيه ، باعثاً على ظهور مظاهر

الخلاف والعداء والاحتكاك والنضال الحادة . ومن هنا نقول إن الاحتكار مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام أرقى وأعلى منها .

وإذا كان من الضرورى أن نصوغ أوجز تعريف للإمبريالية لقلنا إنها مرحلة الاحتكار فى تاريخ الرأسمالية ، ومثل هذا التعريف ينطوى على أعظم العناصر أهمية . فمن جهة نلاحظ أن الرأسمالية المالية هى الامتزاج الحادث بين رأس مال كل من بضع مصارف احتكارية كبرى والاتحادات الاحتكارية المكونة من كبار رجال الصناعة ، ونرى من جهة أخرى أن تقسيم العالم عبارة عن الانتقال من سياسة استعمارية قد عملت على الاستحواذ على أراضٍ لم تكن فى حوزة أية دولة رأسمالية كبرى إلى سياسة استعمارية قائمة على الملكية الاحتكارية لأقاليم العالم التى تم اقتسامها .

ورغم أن التعاريف الموجزة تيسر الأمر علينا لأنها تلخص العناصر الرئيسية ، إلا أنها فى الوقت ذاته غير وافية بالغرض إذ يتعين علينا أن نستنتج معالم هامة جداً للظاهرة التى نعمل على تعريفها . وعلى ذلك سنقدم تعريفاً للإمبريالية يشمل المعالم الأساسية الخمس التالية ، على ألا ننسى أن قيمة كافة التعاريف مسألة نسبية تتوقف على شروط معينة ، لأن التعاريف لا يمكن أن تشمل جميع الحلقات المتصلة فى الظاهرة فى أكمل صورة لنموها : —

١ — تركز الانتاج ورأس المال إلى الحد الذى يولد الاحتكارات التى تلعب دوراً حاسماً فى الحياة الاقتصادية .

٢ — امتزاج رأس مال المصارف برأس مال الصناعة ، وظهور أقلية مسيطرة من رجال المال ، نتيجة « للرأسمالية المالية » .

٣ — إصدار رأس المال الذى أصبح بالغ الأهمية بالقياس إلى تصدير السلع .

٤ — تكوين احتكارات رأسمالية دولية تقتسم العالم فيما بينها .

٥ — إتمام التقسيم الإقليمى للعالم أجمع بين أعظم الدول الرأسمالية .

فالإمبريالية مرحلة فى التطور الرأسمالى متميزة بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية المالية ، وازدياد أهمية تصدير رأس المال ، وابتداء تقسيم العالم بين الاتحادات الاحتكارية الدولية ، وإتمام عملية توزيع جميع أقاليم الكرة الأرضية على الدول الرأسمالية العظمى . وسنرى فى فصل تال أن من الضرورى والممكن أن نصوغ للإمبريالية تعريفاً آخر لا يقتصر على العوامل الاقتصادية الأساسية وإنما يعنى كذلك بالمركز التاريخى الذى تشغله هذه المرحلة بالنسبة إلى الرأسمالية عموما أو بالنسبة إلى العلاقات القائمة بين الإمبريالية والاتجاهين الرئيسيين اللذين تتميز بهما حركة الطبقة العاملة . غير أن الأمر الجدير بالملاحظة الآن هو أن الإمبريالية كما عرفناها آنفا تمثل بدون شك مرحلة خاصة فى تطور الرأسمالية . ولما كان قصدنا أن نمكن القارىء من أن يكون فكرة قوية الأسس عن السيطره الاستعمارية ، لجأنا إلى الاقتباس الوفير من أقوال الاقتصاديين البورجوازيين الذين يضطرون إلى الاعتراف بحقائق عن الاقتصاد الرأسمالى الحديث لا سبيل إلى إنكارها أو مناقشتها . ولتحقيق نفس الهدف الذى وضعناه نصب أعيننا أوردنا الإحصائيات المفصلة التى تظهر لنا إلى أى مدى عظم شأن رأس المال المصرفى — الخ مما أرانا عملية التحول من الكم إلى الكيف ، أى تحول الرأسمالية إلى إمبريالية . ولسنا فى حاجة إلى القول بأن كافة الحدود الفاصلة سواء فى الطبيعة أو فى المجتمع تتوقف على ظروف وشروط معينة كما أنها عرضة للتغير ، ولهذا فمن التفاهة والسخف أن نتناقش فى أمر العام أو العقد الذى ثبتت فيه دعائم السيطرة الاستعمارية « بصورة نهائية وبصفة قاطعة » .

وهذه الطريقة التى آثرناها فى تعريف السيطرة الاستعمارية تحملنا على الدخول فى نقاش وجدال مع كاوتسكى الذى كان يعد على رأس المتخصصين فى بحث النظرية الماركسية فى عهد ما يطلق عليه اسم الدولية الثانية ، أى خلال ربع القرن الممتد من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ .

فى عام ١٩١٥ بل وفى نوفمبر ١٩١٤ حمل كاوتسكى على الآراء الرئيسية

التى ينطوى عليهـا تعريفنا للسيطرة الاستعمارية وقال إن من الواجب ألا ننظر اليها بوصفها إحدى « مظاهر » أو « مراحل » الاقتصاديات ، بل على أنها سياسة محدودة معينـة « تؤثرها » الرأسمالية المالية . وهو يرى أن الإمبريالية لا يمكن أن تكون « متماثلة » مع « الرأسمالية المعاصرة » وأنه إذا أريد أن يفهم منها أنها تعنى « كافة مظاهر الرأسماليـة المعاصرة » — من أمثال نقابات المنتجين والحماية وسيطرة الماليين والسياسة الاستعمارية — لأصبح من اللغو التافه أن نتساءل هل هذه السيطرة الاستعمارية ضرورية للرأسماليـة لأنها فى مثل تلك الحالة لا بد وأن تكون ضرورة حيوية للرأسمالية . ولـكننا نعتقـد أن خير طريقة نعرض بها آراء الرجل تكون باقتباس التعريف الذى انتهى اليه ، ومنه نرى أنه مناقض على خط مستقيم للآراء التى أبديناها « كان كاوتسكى عارفا من زمن طويل بالاعتراضات المنبعثة من معسكر الماركسيين الألمـان الذين ظلوا سنوات كثيرة ينادون بهـذه الآراء ويدافعون عنها ، وكان يعلم أن هذه الاعتراضات تمثل اتجاها معينا فى الماركسية » .

وها هو التعريف الذى صاغه كاوتسكى :

« السيطرة الاستعمارية وليـدة رأسماليـة صناعية نمت نمواً كبيراً ، وتنحصر فى أن كل شعب صناعى رأسمالى يسعى جاهداً كى يبسط سلطانه ويضم إليه أقاليم زراعية واسعة بصرف النظر عن الشعوب التى تقطن هذه الأقاليم » (وضع كاوتسكى نفسه هذا الخط تحت كلمة زراعيـة) . وهذا التعريف لا قيمـة له مطلقاً لأنه يبرز بطريقة تعسفية أثر المشكلة القومية وحدها (مع أنها فى غاية الأهمية فى حد ذاتها وبالنسبة إلى الإمبرياليـة) . والتعريف يربط كذلك بطريقة تعسفية وغير صادقة بين الإمبريالية ورأس المال الصنـاعى وحده فى البلاد التى تضم إلى سلطانها شعوباً أخرى ، وفى الوقت ذاته يجعل الأهمية لضم الأقاليم الزراعية .

وتنصب الناحية السياسية من تعريف كاوتسكى على أن السيطرة الاستعمارية

جهاد فى سبيل ضم الأراضى . وهذا صحيح ولكنه لا يقدم لنا صورة كاملة وافية لأن السيطرة الاستعمارية على وجه العموم تعد من الوجهة السياسية سعياً شديداً صوب العنف والرجعية والذى يعنينا فى هذه اللحظة الناحية الاقتصادية التى أوردها كاوتسكى فى تعريفه . وهنا نلمس بوضوح عدم الدقة والضبط فى هذا التعريف ، لأن الظاهرة التى تميز الإمبريالية ليست الرأسمالية الصناعية وإنما هى الرأسمالية المالية ، إذ ليس من قبيل الصدفة أن أعظم التوسع الاستعمارى بالنسبة لفرنسا وقع خلال الفترة التالية لعام ١٨٨٠ ، وهى فترة تميزت بسرعة نمو الرأسمالية المالية وضعف الرأسمالية الصناعية . والصفة الأخرى التى تتسم بها مرحلة السيطرة الاستعمارية أنها لاتعنى بضم الأقاليم الزراعية وحدها ، بل إنها لتسعى إلى الاستيلاء على أقاليم بلغت شأناً بعيداً فى التطور الصناعى (كما يتضح لنا من تطلع ألمانيا إلى بلچيكا ، وشدة رغبة فرنسا فى امتلاك اللورين) ، وتعليل هذا (١) أنه لما كان العالم قد تم اقتسامه فالدول التى تفكر فى إجراء تقسيم جديد تجد نفسها مضطرة أن تمد أيديها إلى أى نوع من الأراضى (٢) ولأن الطابع الأساسى للمرحلة الإمبريالية هو التنافس بين عدد من الدول العظمى الساعية فى سبيل التفوق والسيطرة أى غزو الأراضى بقصد إضعاف زعامة وتفوق خصومها أكثر من اجتلاب النفع المباشر لها . ولهذا (نجد بلچيكا ضرورية لألمانيا كى تتخذ منها الأخيرة قاعدة لعملياتها ضد انجلترا ، كما أن انجلترا فى حاجة إلى بغداد لتكون قاعدة للعمل ضد ألمانيا وهكذا . . .) .

ويشير كاوتسكى بصفة خاصة ولأكثر من مرة واحدة إلى الكتاب الانجليز الذين — على حد زعمه — يسبغون لوناً سياسياً صرفاً على « السيطرة الاستعمارية » بالمعنى الذى يفهمه . ولكننا نقرأ العبارة التالية فى كتاب « Imperialism » الذى نشره الكاتب الانجليزى هوبسن فى سنة ١٩٠٢ :

« وتختلف الامبريالية الحديثة عن النوع القديم منها من وجهتين ، فأولا

نجد أنه مكان أطماع إمبراطورية نامية واحدة قد حلت نظرية وسياسة الامبراطوريات المتنافسة ذات البواعث المتشابهة من حيث التوسع السياسى والكسب التجارى : وثانياً تتميز المرحلة الجديدة بسيطرة وتفوق المصالح المالية والاستعمارية على مثيلتها التجارية » ومن هذا يبدو خطأ كاوتسكى فى الاستشهاد بالكتاب الانجليز (اللهم إلا إن كان يقصد الكتاب الاستعماريين البسطاء العاديين ، أو أولئك الذين يلتمسون الاعذار والمبررات صراحة لسياسة السيطرة الاستعمارية) .

وهكذا نرى أن كاوتسكى فى الوقت الذى يدعى فيه الدفاع عن الماركسية يتراجع فى الحقيقة إذ ما عقدنا الموازنة بينه وبين الاشتراكى الحر هوبسن الذى كان أصح منه حيث لمس مظهرين تاريخيين بارزين للرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية الحديثة (بينما تعريف كاوتسكى كله سخرية من هذه الناحية) . وهذان المظهران هما (١) التنافس بين عدة دول رأسمالية نزاعة إلى السيطرة الاستعمارية (٢) وغلبة رجل المال على التاجر . إذ لو اقتصر الأمر على ضم الأراضى الزراعية لكان دور التاجر أكثر أهمية .

ولا يقف الأمر فى تعريف كاوتسكى عند حد خطأه ومجافاته للماركسية بل إنه يصلح كذلك أساسا لمجموعة من الآراء المناقضة للنظرية الماركسية تماما ، وسنعود إلى هذا بعد قليل . وليس هناك أهمية مطلقا لذلك النقاش الذى يثيره كاوتسكى بصدد الألفاظ كأن نتساءل هل نسمى المرحلة الأخيرة من الرأسمالية « سيطرة استعمارية » أو « مرحلة الرأسمالية المالية » . مهما ما شئت فهذه المسألة ليست ذات شأن . أما الحقيقة ذات الأهمية فهى أن كاوتسكى يفصل سياسات الإمبريالية على اقتصادياتها ، ويتحدث عن أعمال الضم بوصفها سياسة « تفضلها » الرأسمالية المالية ثم يضع مقابلها سياسة بورجوازية مناقضة بزعم أنها تقوم على نفس أساس الرأسمالية المالية . وتنحصر حجته فى أن الاحتكارات فى الاقتصاديات تتفق مع الأساليب المتبعة فى المسائل السياسية ، وغير القائمة على أسس الاحتكار والعنف والضم

ويرى كذلك أن التقسيم الإقليمي للعالم والذي تم خلال فترة الرأسمالية المالية تماما والذي هو الأساس الذي ترتكز عليه الخواص الحالية لمظهر الصراع القائم بين أعظم الدول الرأسمالية ، يتفق هو أيضا مع سياسة لا تقوم على مبدأ السيطرة الاستعمارية . هذه النتيجة تغفل وتهمل أعمق متناقضات المرحلة الأخيرة من الرأسمالية بدلا من أن تكشف بجلاء عمق هذه المتناقضات . والنتيجة أننا لسنا إزاء الماركسية وإنما أمام النزعة الاصلاحية البورجوازية .
ويشتبك كاوتسكي في نقاش مع الكاتب الألماني Cunow الذي يحاول تبرير سياسة السيطرة الاستعمارية والضم . وتنحصر الحجج التي يدلي بها الأخير بطريقة عقيمة جافية منافية للأصول السليمة ، في أن الامبريالية هي الرأسمالية الحديثة ، ولما كان نمو الرأسمالية محتوماً وتقدمياً فكذلك الامبريالية تدفع إلى التقدم ، الأمر الذي يقتضي منا أن ننحني أمامها ونتغنى بمدحها . وهذا قول شبيه بتلك الصورة الهزلية الممسوخة التي صور بها جماعة Narodniki الماركسية الروسية في ١٨٩٤ — ٩٥ ، حين قالوا إنه إذا كان الماركسيون يعتقدون بحتمية قيام الرأسمالية في روسيا وأنها باعثة على التقدم ، لهذا وجب عليهم أن يشيدوا امكانا عاما يغرسونها فيه ! ويرد كاوتسكي على Cunow قائلا إن الامبريالية ليست هي الرأسمالية الحديثة ، ولكنها فقط إحدى أشكال السياسة التي تنتهجها الرأسمالية الحديثة . وفي استطاعتنا ومن الواجب علينا أن نحارب هذه السياسة ، وأن نحارب السيطرة الاستعمارية وسياسة الضم .. الخ .

ويبدو على الرد أنه صحيح ومقنع ، غير أن الواقع يثبت أنه يمثل صورة أشد دهاء وأعظم خطراً من صور الدعاية التي ترمي إلى مسالمة الاستعمار ومهادنته ، لأنه إذا لم يحطم الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه نقابات الشركات الموحدة والمصارف فإن « الصراع » ضد هذه الأخيرة لن يعدو أن يكون سياسة الاصلاح والتهدئة التي تدعو اليها البورجوازية ، ولن يزد عن كونه آمالا طيبة تجيش بها نفوس صالحة . إن مدلول نظرية كاوتسكي

هو أن نمتنع عن ذكر المتناقضات الموجودة وأن نغفل أشدها أهمية ، بدلا من أن نكشفهـا ونظهر مدى عمقها وتغلغلها . إنها نظرية لاتمت بصلة إلى الماركسية . ولا جدال أن مثل هذه «النظرية» لاتخدم إلا غرضا واحداً وهو الدعوة إلى الاتفاق والاتحاد مع أمثال Cunow . ويقول كاوتسكى أيضا « لو نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر الاقتصادية « الصرفة » لأبدَّا أنه ليس من المستحيل أن تجتاز الرأسمالية مرحلة جديدة وهى انتقال سياسة نقابات المنتجين إلى نطاق السيـاسة الخارجية أى مرحلة «الامبريالية العليا» ، أى اتحاد من الامبريالية العالمية بدلا من الصراع بين مختلف الدول الامبريالية ، وهى مرحلة ستتميز بانتهاء الحروب فى ظل الرأسمالية « وباستغلال العـالم استغلالا مشتركا بواسطة الرأسمـالية المالية ذات المظهر الدولى المتحد » وسنضطر إلى معالجة هذه النظرية عن « الامبريالية العليا » فيما بعد لكى نوضح ابتعادها الكلى التام عن روح الماركسية . ولكى نتمشى مع خطة هذا المؤلف سنفحص البيانات والأدلة الاقتصادية المضبوطة عن هذه المسألة . فهل هذه « الامبريالية العليا » ممكنة «من وجهة النظر الاقتصادية البحتة» أم أنها هراء لايعلوه شىء ؟

إذا كنا نقصد بعبـارة « وجهة النظر الاقتصادية البحتة » مجرد مسألة معنوية «خالصة » لكان مايمكن قوله أن التطور يتجه نحو الاحتكار ، وإذن فالاتجاه يكون نحو احتـكار عالمى أى شركة موحدة عالمية . وهذا القول لا يحتمل النقاش والجدال ولـكنه فى الوقت ذاته عديم المعنى كما لو فرضنا أن « التطور يسير ناحية » صناعة المواد الغذائية فى المعامل . وهنا لاتكون « نظرية » الامبريالية العليا أقل سخفا من ابتداع «نظرية الزراعة العليا» .

ومن جهة أخرى إذا قصدنا مناقشة وبحث الأحوال « الاقتصادية البحتة » فى عصر الماليـة العليا كفترة ذات كيان تاريخى حقيقى فى القرن العشرين فخير ما يمكن الرد به على هذه المعانى الميتة عن « الامبريالية العليا » (التى لا غرض لهـا سوى إزاحة الاهتمام عن عمق المتناقضات الحالية) ، هو أن

نعقد الموازنة بينها وبين الحقائق الاقتصادية المجسمة الثابتة للاقتصاد العالمى السائد اليوم . إن نظرية كاوتسكى الخالية من المعنى عن الامبريالية العليا تشجع الآراء الخاطئة التى تدعى أن سيطرة الرأسمالية المالية تقلل ما يكمن فى الاقتصاد العالمى من عدم استواء ومن متناقضات ، بينما هى فى الحقيقة تزيدها حدة وقوة .

وقد حاول Richard Cawler فى كتابه الصغير An Introduction to World Economics أن يجمع البيانات الرئيسية والاقتصادية البحتة اللازمة لوصف العلاقات الداخلية فى الاقتصاد العالمى فى ختام القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وهو يقسم العالم إلى خمس « أقاليم اقتصادية رئيسية » على النحو الآتى : (١) أوربا الوسطى (ويشمل القارة كلها باستثناء روسيا وبريطانيا العظمى) (٢) بريطانيا العظمى (٣) روسيا (٤) آسيا الشرقية (٥) أمريكا . ويلاحظ أن المؤلف يدخل المستعمرات فى « أقاليم » الدولة التى تنتمى إليها هذه المستعمرات ، كما أنه « أسقط من التقسيم » دولا قلائل لم توزع تبعاً للمساحات ، ومن أمثلة ذلك فارس وأفغانستان وبلاد العرب فى آسيا ، ومراكش والحبشة فى افريقية الخ .

وفيما يلى خلاصة البيانات التى أقتبسها عن هذه الأقاليم :

الأقاليم الاقتصادية الرئيسية	المساحة	السكان	النقل التجارى			الصناعة		عدد مغازل القطن (بالملايين)
	ملايين الكيلو مترات المربعة	بالملايين	السكك الحديدية (الوف الكيلو مترات)	الأساطيل التجارية (ملايين الأطنان)	الواردات والصادرات (ملايين الماركات)	انتاج الفحم (ملايين الأطنان)	انتاج الحديد (ملايين الأطنان)	
١ — أوربا الوسطى	٢٧ر٦ (٢٣ر٦) *	٣٨٨ (١٤٦)	٢٠٤	٨	٤١	٢٥١	١٥	٢٦
٢ — المنطقة البريطانية	٢٨ر٩ (٢٨ر٦)	٢٩٨ (٣٥٥)	١٤٠	١١	٢٥	٢٤٩	٩	٥١
٣ — المنطقة الروسية	٢٣	١٣١	٦٣	١	٣	١٦	٣	٧
٤ — آسيا الشرقية	١٢	٣٨٩	٨	١	٢	٨	٠ر٠٢	٢
٥ — المنطقة الأمريكية	٣٠	١٤٨	٣٧٩	٦	١٤	٢٤٥	١٤	١٩

وتدل تلك الأرقام على وجود أقاليم ثلاثة نمت فيها الرأسمالية إلى درجة عالية أى تقدمت فيها كثيراً وسائل النقل والتجارة والصناعة ، وهذه هى الأقاليم الأولى والثانية والخامسة ، ومنها دول ثلاث تسيطر على العالم وهى ألمانيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة . وقد اشتد التنافس والصراع فى سبيل السيطرة بين هذه الدول إذ مساحة ألمانيا محدودة وأملاكها الاستعمارية صغيرة . (إن إنشاء « أوربا الوسطى » لا يزال من المسائل المتروكة للمستقبل وهذه الوحدة تنبعث اليوم فى وسط صراع مميت) . والشىء الذى يميز أوربا فى الوقت الحالى هو التفكك السياسى ، أما فى المنطقتين البريطانية والأمريكية فقد بلغ التركيز السياسى مبلغاً عالياً مع التفاوت الكبير بين المستعمرات الشاسعة التى تملكها بريطانيا العظمى والممتلكات التافهة التابعة للمنطقة الأخرى . والرأسمالية فى المستعمرات

* الارقام التى بين قوسين تمثل مساحة وعدد سكان المستعمرات .

لا تزال فى بدء نموها ، والنضال على أمريكا الجنوبية يزداد حدة باطراد .

أما الإقليمان الباقيان وهما الروسيا وآسيا الشرقيـة فالرأسمالية فيهما لازالت ضعيفة النمو ، والمنطقـة الأولى تتميز بقلة كثافة السكان وازدياد التركز السياسى ، أما الثانيـة فـكثافة السكان فيها عالية ولـكن التركز السياسى لا وجود له . وقد بدأ اقتسام الصين ، ويزداد النضال بين اليابان والولايات المتحدة وغيرها فى هذا الشأن .

هذه الحقائق من عِظم اختلاف وتنوع الأحوال السياسية والاقتصادية والتفاوت البالغ القدر من حيث سرعة تقـدم الدول المختلفة ، والصراع العنيف بين الدول الاستعمارية فى سبيل السيطرة ، تستطيع أن توازن بينها وبين الخرافة الصغيرة التافهة التى يذيعها كاوتسكى عن الإمبرياليـة العليـا « السلمية » . أليست هذه محاولة رجعيـة من رجل تملـكه الخوف يحاول بها عدم مواجهة الحقيقة المرة ؟ هذه النقابات الإنتاجية الدولية ، التى يخيل إلى كاوتسكى أنها « بذرة » هذه « الامبريالية العليـا » — ألا تهىء لنا المثال عن اقتسام العالم وإعادة اقتسامه ، وعن الانتقـال السلمى إلى التقسيم المصحوب بالعنف ، وبالعكس ؟

أليست الرأسمالية المالية الأمريكيـة وغيرها والتى قسمت العالم بطريقة سلمية بالاشتراك مع ألمانيا مثلا فى نقابة القضبان الحديدية أو فى شركة الملاحة البحرية الموحدة ، مشغولة الآن بإجراء توزيع جديد للعـالم على أسـاس علاقات جديدة من القوى ، وهو الأساس الذى تغير بوسائل ليست سلمية بأى حال من الأحوال ؟

إن الرأسمالية المالية ونقابات الشركات الموحدة تزيد من الفروق فى سرعة تطور أجزاء الاقتصاد العالمى المختلفة ، بدلا من أن تؤدى إلى الإقلال منها . وحين تتغير علاقة القوى فـكيف يستطاع فى ظل الرأسمالية الاهتداء إلى حل يقضى على المتناقضات الموجودة بدون الالتجاء إلى العنف ؟

والإحصائيات التى لدينا عن السكك الحديدية تمدنا ببيانات دقيقة مضبوطة عن التفاوت فى سرعة تقدم الرأسمالية والرأسمالية المالية فى الاقتصاد العالمى . ففى العقود الأخيرة من التطور الإمبريالى تغير طول الخطوط الحديدية ، مقدراً بآلاف الكيلومترات ، على الشكل التالى [١] :

	١٨٩٠	١٩١٣	الزيادة
أوربا . . .	٢٢٤	٣٤٦	١٢٢
الولايات المتحدة .	٢٦٨	٤١١	١٤٣
المستعمرات (المجموع الكلى)	٨٢	٢١٠	١٣٨
	١٢٥	٣٤٧	٢٢٢
الدول المستقلة أو شبه المستقلة فى آسيا وأمريكا	٤٣	١٣٧	٩٤
المجموع الكلى	٦١٧	١,١٠٤	

ومن هذا نرى أن ازدياد الخطوط الحديدية كان سريعاً فى المستعمرات والبلدان المستقلة وشبه المستقلة بآسيا وأمريكا ، حيث تتحكم دون منازع الرأسمالية المالية التابعة لأربع أو خمس دول رأسمالية عظمى . إن ٢٠٠,٠٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية الجديدة بالمستعمرات والبلدان الأخرى فى آسيا وأمريكا تمثل أكثر من ٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من رأس المال المستثمر حديثاً فى ظل ظروف ملاءمة جداً مع ضمانات خاصة من حيث الحصول على عائد طيب وطلبات مجزية من المصنوعات الصلبية الخ . . .

إن الرأسمالية تتقدم بأقصى سرعة ممكنة فى المستعمرات والبلدان الواقعة فيما وراء البحار . ومن بين صفوف الأخيرة تظهر دول إمبريالية جديدة

---

(١) سنة ١٩٢٠ ٣٤٤ (+ ٤١) ، ٤٠٢ (— ٩) ؛ ٢٨٨ (+ ٩١) ، ١٧٠ (+ ٣٣)

(خارجا عن هذا الخطوط الحديدية فى داخل حدود بلاد الاتحاد السوفيتى)

(كاليابان) إلى الميدان . والصراع بين عناصر السيطرة العالمية وممثليها يعظم حدة . وكذلك تزداد وطأة الجزية التى فرضتها الرأسمالية المالية على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة بالمستعمرات وفيما وراء البحار ، ويتسرب نصيب كبير جداً من الغنيمة إلى دول ليست فى الصف الأول من حيث نمو القوى الانتاجية . ففى حالة أكبر الدول بنسبة مستعمراتها كان طول الخطوط الحديدية (بآلاف الكيلومترات) كالآتى : (١)

	١٨٩٠	١٩١٣	مبلغ الزيادة
الولايات المتحدة	٢٦٨	٤١٣	١٤٥
الامبراطورية البريطانية	١٠٧	٢٠٨	١٠١
روسيا . . .	٣٢	٧٨	٤٦
ألمانيا . . .	٤٣	٦٨	٢٥
فرنسا . . .	٤١	٦٣	٢٢
المجموع الكلى .	٤٩١	٨٣٠	٣٣٩

وهكذا نرى أن ٨٠ ٠/٠ من الخطوط الحديدية متركز فى أيدى خمس من الدول العظمى ، ولكن التركز فى ملكية هذه الخطوط أى ملكية الرأسمالية المالية أعظم ، فأرباب الملايين مثلا من الفرنسيين والانجليز يملكون مقداراً طائلا من السندات والأذونات فى السكك الحديدية الأمريكية والروسية وغيرها .

(١) ١٩٣٠ ٤١٠ ، ٢٢٩ — ، — ٩٤ — اليابان ٢٨

التغييرات فى الفترة
(١٩١٣ — ٣٠) ٦٣ + ٧١ ، — ، — ٦ — ٢١ — اليابان + ١٦

في الوقت الذى زاد فيه الخطوط الحديدية للعالم الرأسمالى كله بمقدار ١٥ ٠/٠ (١٩١٣ — ٣٠) ، زاد طول ما فى المستعمرات بمقدار ٤٨ ٠/٠ ، وفى البلاد البلاد المستقلة وشبه المعتمدة على غيرها بآسيا وأمريكا بمقدار ٢٤ ٠/٠ فى نفس الفترة .

وقد تمكنت بريطانيا العظمى بفضل مستعمراتها من زيادة طول خطوطها الحديدية بمقدار ١٠٠٫٠٠٠ كيلو متر أى أربعة أمثال ألمانيا مع أن تقدم الأخيرة فى الفترة ذاتها أسرع فى حالة القوى الإنتاجية وبخاصة تقدم صناعتى الفحم والحديد . ففى سنة ١٨٩٢ أنتجت ألمانيا ٤٫٩٠٠٫٠٠٠ طن من سبائك الحديد بينما أنتجت انجلترا ٦٫٨٠٠٫٠٠٠ وتغيرت النسبة فى سنة ١٩١٢ فأصبحت ١٧٫٦٠٠٫٠٠٠ ، ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ على التوالى . ومعنى هذا أن ألمانيا كان لها التفوق فى هذه الناحية .

هنا نتساءل : هل هنـاك سبيل غير الحرب فى ظل الرأسمالية كى تزيل التفاوت بين نمو القوى الانتاجية وتجمع رؤوس الأموال من جهة ، وتقسيم المستعمرات و « مناطق النفوذ » للرأسمالية المالية من جهة أخرى ؟ (١)

(١) لعل أكبر الأدلة على صدق هذه النظرية لمثاه فى نشوب الحربين العالميتين ولما ينتصف القرن العشرين ، وفى الأعمال العدوانية التى ارتكبتها ايطاليا ضد الحبشة والبانيا ، واليابان ضد الصين ... الخ . (المعرب — الطبعة الثانية)

الفصل الثامن

طفيلية الرأسمالية وانحلالها

يلزمنا أن نتناول بالبحث مظهراً آخر للرأسمالية على جانب كبير من الأهمية وإن لم يلق إلا إهتماماً طفيفاً فى معظم الحجج التى أدلى بها فى هذا الموضوع . ومن نواحى قصور هلفردنج الماركسى أنه يتراجع خطوة بالقياس إلى هوبسن الذى لاينتمى إلى الماركسية . ونحن نشير هنا إلى صفة الطفيلية ، إحدى ظاهرات الإمبريالية .

رأينا أن الاحتكار هو الأساس الاقتصادى العميق الذى تقوم عليه الامبريالية وهذا احتكار رأسمالى بمعنى أنه تولد عن الرأسمالية ، ويعيش فى البيئة الرأسمالية لإنتاج السلع والمنافسة ويظل فى تناقض دائم لايمكن فضه مع هذه البيئة . وهذا الإحتكار الرأسمالى كأى احتكار آخر ، يولد حتماً اتجاها نحو الركود والانحلال . وإذ تتحدد الأسعار الإحتكارية — ولو مؤقتاً — يزول الباعث على التقدم الفنى ، وبالتالى أى تقدم آخر ، إلى حد معين . وإلى هذا الحد تنشأ الحالة الاقتصادية التى تؤخر التقدم الفنى عمداً .

لقد اخترع مستر أونس الأمريكى آلة أحدثت إنقلابا فى صناعة القوارير الزجاجية فاشترت الشركة الموحدة لصنع الزجاجات بألمانيا الامتياز وامتنعت عن الانتفاع به . ومن المؤكد أن الاحتكار فى ظل الرأسمالية لايستطيع القضاء على المنافسة تماماً ولمدة طويلة فى السوق العالمية (وبهذه المناسبة نقول أن هذا من الأسباب التى تُظهر ماتنطوى عليه نظرية « الامبريالية العليا » من سخافة) . ومن المؤكد أن احتمال خفض نفقة الإنتاج و زيادة الأرباح عن طريق استخدام التحسينات الفنية ، مما يؤثر فى الإتجاه نحو التغيير . وبالرغم من ذلك فالميل إلى الركود والانحلال ، وهو أحد ظواهر

الاحتكار ، يظل موجوداً بل وتصبح له الغلبة فى فروع معينة فى الصناعة وفى بلدان معينة ، ولفترات معينة . ويدفعنا إلى نفس الاتجاه إحتكار ملكية المستعمرات الشاسعة الغنية ذات الموقع الطيب .

وفضلا عن هذا فالامبريالية هى التجمع البالغ القدر فى بلدان قلائل لرأس المال النقدى ، وقد رأيناه يتراوح بين ١٠٠ ، ١٥٠ بليون فرنك فى أوراق مالية مختلفة ، ومن هنا كان قيام طبقة حملة السندات أو المقرضين الذين يعيشون على « الكوبونات » (أى أرباح الأوراق المالية) دون أن يشتركوا فى الإنتاج ، ولا عمل لهم سوى الخمول . وتصدير رؤوس الأموال الذى يعتبر من الأسس الاقتصادية اللازمة للامبريالية يُزيد من ابتعاد هذه الطبقة عن الإنتاج، ويدمغ بطابع الطفيلية الدولة كلها التى تعيش من وراء استغلال عمل عدد وافر من المستعمرات والبلدان الواقعة فيما وراء البحار .

يقول هوبسن « كان رأس المال البريطانى المستثمر فى الخارج عام ١٨٩٣ يمثل ١٥ ٪ من ثروة المملكة المتحدة » ولنذكر أن رأس المال هذا زاد مرتين ونصف مرة سنة ١٩١٥ . ويتابع هوبسن الحديث قائلا « إن الامبريالية العدوانية التى تكلف دافع الضرائب ثمناً غاليا والتى هى قليلة القيمة بالنسبة إلى المشتغلين بالصناعة والتجارة ، مصدر كسب كبير المستثمر . وحسب تقدير سيرز . جيفن حصلت بريطانيا العظمى (١٨٩٩) من العمولة فى مجموع تجارتها الخارجية ومع المستعمرات ، أى الواردات والصادرات ، على ١٨ مليون جنيه بواقع ٢,٥ ٪ من المجموع الكلى المال المتداول البالغ ٨٠٠ مليون جنيه » . ومهما بدا المبلغ ضخما فإنه لا يفسر إمبريالية بريطانيا العظمى العدوانية ، إذ هذه يفسرها إيراد يتروح بين ٩٠ ، ١٠٠ مليون جنيه استرلينى مما يدره رأس المال « المستثمر » . وهذا المبلغ هو دخل طبقة المقرضين . إن إيراد حملة السندات يفوق خمس مرات الإيراد المتحصل من التجارة الخارجية لأعظم دولة تجارية فى العالم . وهذا هو جوهر الامبريالية والطفيلية الامبريالية . ولهذا السبب سرت فى الأدب الاقتصادى الذى يعالج

موضوع الامبريالية ، عبارة « الدولة حاملة السندات » Rentnerstaat أو الدولة المرابية . لقد انقسم العالم إلى حفنة من دول تقرض الأموال وأغلبيـة عظيمة من دول مدينة . وفي هـذا يقول شـولز جافرنتز « والمكان الاول للاستثمارات الخارجية هو البلاد التي تكون في حالة تبعية سياسية للدول صاحبة الأموال المستثمرة أو البلاد التي ترتبط معها بتحالف وثيق . فبريطانيا العظمى تقرض مصر واليابان والصين وأمريكا الجنوبية ، وتقوم بحريتها بدور المحضر التنفيذى ، كما تحميها قوتها السياسية من غضب مدينيها الشديد » . ويذكر سارتوريوس فون فالترهاوسن في كتابه « النظام الاقتصادى للاستثمارات الأجنبية » هولنده كالدولة النموذجية لهذا الطراز من الدول حملة السندات ، ويشير إلى أن بريطانيا العظمى وفرنسـا سلكتا نفس السبيل . ويعتقد شيلدر أن أمماً صناعية خمساً ، وهى بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا ، أصبحت الشعوب الدائنة البارزة . ويلاحظ أنه يستبعد هولنده لأنها في رأيه « أقل تقدماً في الناحية الصناعية » ، وهو يؤكد أن الولايات المتحدة دائنة فقط بالنسبة للبلدان الأمريكية الأخرى ، وإليك قوله « إن بريطانيا العظمى تتحول تدريجياً من دولة صناعيـة إلى دولة دائنة لأنه برغم الزيادة المطلقة في إنتاجها الصناعى وتصدير المصنوعات فان الأهميـة النسبية للدخل الذى تحصل عليه عن طريق الفوائد وأرباح السندات وإصدار القروض وعمليات العمولة والمضاربة ، في زيادة مطردة بالنسبة الى الاقتصاد القومى بأسره . ويبدو لى أن هذا هو الأساس الاقتصادى الصحيح الذى يقوم عليه التفوق الامبريالى . إن علاقة الدائن بالمدين أكثر دواماً من الصلة القائمة بين البائع والمشترى » . قد كتب ا . لانسبرج في سنة ١٩١١ مقالا بمجلة « البنك » بعنوان « ألمانيا كدولة من حملة السندات » جاء فيه « قد يسخر القوم في ألمانيا مما يلاحظ من تطلع الناس في فرنسا إلى أن يصبحوا من أولئك الذين يعيشون على ريع استثماراتهم ، ولكنهم ينسون أنه فيما يختص بالطبقة الوسطى في ألمانيا يقرب الحال من أنه يشابه ما في فرنسا » .

إن الدولة المقرضة دولة ذات رأسمالية طفيليـة متداعية ، الأمر الذى يؤثر فى كافة الأحوال الاجتماعية والسياسية للبلدان التى تتأثر بذلك عموماً ، كما يؤثر فى الاتجاهين الأساسيين لحركة الطبقة العاملة بصفة خاصة . ولكى نبرز هذه الحقيقة بأعظم قدر ممكن من الوضوح والجلاء نقتبس العبارات التالية من هوبسن الذى يعد شاهداً جديراً بالثقـة ما دام لا يمكن اتهامه بالميل إلى « الماركسية الصادقة » . وعلاوة على هذا فهو انجليزى ذو اطلاع واسع على الموقف فى وطنه الذى يعتبر أغنى بلاد العالم من حيث المستعمرات والرأسمالية المالية والخبرة فى شؤون الاستعمار . وإذ لا تزال ذكرى حرب البوير عالقة بذهنه تراه يصف العـلاقة بين الإمبريالية ومصـالح الماليين ، والأرباح المترتبة على عقود الحرب الخ . وإليك قوله « بينما يدير الرأسماليون هذه السياسة الطفيليـة فإن نفس البواعث تلقى قبولا لدى طوائف معينة من العمال . فمعظم الحرف الهامة فى مدن كثيرة تعتمد على الأعمال والعقود الحـكومية ، وإلى هذه الحقيقة تعزى النزعة الامبريالية المراكز المشتغلة ببناء السفن والمعادن إلى حد ليس بالقليل » .

ويرى الكاتب أن هناك سببين أضعفا الإمبراطوريات القديمة وهما (١) الطفيلية الاقتصادية (٢) وتكوين الجيوش من الأجناس الخاضعة لتلك الامبراطوريات « فهناك أولا عادة الطفيلية الاقتصادية التى جعلت الدولة الحاكمـة تستغل الولايات والمستعمرات والإيالات التابعة لها كى تستطيع إثراء الطبقة ذات السلطان فيها ، ورشـوة الطبقات الدنيا لحملها على الرضاء والاستسلام » . ونضيف إلى ذلك أن المقدرة الإقتصادية التى تمكن من اتباع سياسـة الرشوة هذه مهما كان مظهرها أو شـكلها ، تتطلب أرباحاً إحتكارية عالية . أما عن السبب الثانى فيقول هوبسن « ومن أغرب أعراض عمق الامبريالية ما نلمسـه من اعتماد بريطانيا العظمى وفرنسـا وغيرهما من الشعوب الإستعمارية على الأجناس الخاضعة لها ، اعتماداً محفوفاً بالمكاره دون اكتراث بالعواقب التى تنجم عنه : وقد قطعت بريطانيا العظمى فى هذا

السبيل شوطاً أبعد من سواها ، فمعظم المعارك التى كسبنا بها إمبراطوريتنا الهندية اضطلع بها الوطنيون أنفسهم . وفى الهند ، كما فى مصر حديثاً ، توضع جيوش عظيمة تحت إمرة قواد من البريطانيين وقد قام الوطنيون نيابة عنا بجميع المعارك تقريبا التى خضنا غمارها فى ممتلكاتنا بافريقية ، ماعدا المعارك التى دارت رحاها فى الجزء الجنوبى من القارة » .

وفى العبارات الآتية يتجلى مدى تقدير هوبسن للقيمة الاقتصادية المترتبة على تقسيم الصين المنتظر « فى هذه الحالة يدنو غرب أوربا من أن يشابه بعض بقاع جنوب انجلترا والرڤييرا ومناطق السياحة والإقامة بايطاليا وسويسرا من حيث وجود مجموعات قليلة العدد من أفراد الأرستقراطية الأثرياء الذين يعيشون على ما يرد إليهم من الشرق الأقصى من فوائد السندات ومن المعاشات . وتلقى إلى جانبهم فريقاً أكبر عدداً من الاتباع والتجار المحترفين ، وفريقاً كبيراً من الخدم الخصوصيين ومن العمال المشتغلين فى أعمال النقل وفى المراحل الختامية من عملية إنتاج السلع الأكثر قابلية للتلف ، ذلك أن الصناعات الرئيسية تكون قد زالت بسبب تدفق المواد الغذائية والمصنوعات الأساسية على هيئة جزية من آسيا وإفريقية . لقد تصورنا إمكان قيام تحالف أعظم مدى مكون من الدول الغربية ، أى اتحاد أوربى من الدول العظمى . وبدلا من أن يعمل هذا الاتحاد على ما فيه تقدم الحضارة العالمية ، فانه يعرضها للخطر الهائل الناجم عن وجود طفيلية غربية أى مجموعة من الشعوب الصناعية الراقية التى تحصل الطبقات العليا من أهلها على جزية طائلة من آسيا وإفريقية تستطيع بواسطتها الاحتفاظ بجماهير وفيرة من الاتباع الذين لم يَعُد لهم عمل فى الحرفتين الرئيسيتين : الزراعة والصناعة وإنما يقومون بأداء خدمات شخصية أو صناعية حقيرة الشأن تحت إشراف أرستقراطية مالية جديدة . وعلى الذين قد يسخرون من مثل هذه النظرية ويعدونها غير جديرة بالاعتبار أن يدرسوا الحالة الاقتصادية والاجتماعية التى تدهورت إليها جهات عدة فى جنوب انجلترا ، وأن يتصوروا انتشار

هذا النظـام على نطاق واسع . وتحقيق الأمر الأخير فى حيز الامكان إذا خضعت الصين اقتصادياً لسيطرة جماعات مماثلة من المـاليين والمستثمرين ورجال السياسة وأرباب الأعمـال الذين يمتصون أعظم مورد قادر على در الأرباح عرفه العالم ، ثم يستهلكون هذه القوة فى أوربا . إن الموقف على جانب كبير من التعقيد ، وأثر فعل القوى العالمية مما يصعب حسبانه ، وفى هذا مايجعل هذا التفسير أو أى تفسير واحد آخر للمستقبل شديد الاحتمال ، ولـكن المؤثرات التى تتحكم فى إمبريالية غرب أوربا اليوم تسير بنا فى هذا الاتجاه ، وإن لم نقـاومها أو نحول مجراها فإنهـا ستدفعنا إلى مثل هذه النتيجة النهائية » .

وإن هوبسن لعلى حق فإن لم نقاوم فعل قوى الإمبريالية فستؤدى بنا إلى النهاية التى تصورناها . إنه يقدر بحق المغزى الذى تنطوى عليه فكرة « ولايات متحدة أوربية » فى ظروف الامبريالية الراهنـة . وكان واجباً عليه أن يزيد على ما سبق أنه حتى فى صفوف حركة الطبقة العاملة يعمل الانتهازيون ، وهم أصحاب الغلبة فى معظم البلدان فى هذه الآونة ، فى نفس الاتجاه باطراد وانتظام وبدون أن يحيدوا عنه . إن الامبريالية التى يعنى بها اقتسام العالم ، واستغلال بلاد أخرى إلى جانب الصين ، واجتناء الأرباح الاحتكارية الوفيرة لصالح حفنة من البلدان العظيمة الثراء — نقول إن هذه الامبريالية تخلق الأحوال الاقتصادية التى تجعل من المستطاع إفساد الطبقة العليا من البروليتاريا . وبذا تزيد الانتهازية وتشكلها وتقويها . غير أن هذا ينبغى ألا يحول أبصارنا عن تلك القوى التى تقاوم الإمبريالية عموماً وتقف فى وجه الانتهازية خصوصاً ، وهى القوى التى يعجز هوبسن الحر عن رؤيتها أو إدراكها بطبيعة الحال .

إن الانتهازى الألمـانى جرهارد هلدبراند الذى طرد من الحزب لدفاعه عن الإمبريالية والذى يصلح اليوم زعيماً لمـا يطلق عليه بألمانيا « الحزب الاشتراكى الديموقراطى » جدير أن يلحق بهوبسن بسبب دعوته إلى تأليف

« ولايات متحدة أوربية » (بدون الروسيا) بقصد العمل المشترك ضد « الأجناس السوداء بإفريقية » و « الحركة الإسلامية العظمى » ولغرض « الاحتفاظ بجيش وبحرية قويتين » ضد ائتلاف من الصين واليابان » ..الخ

والوصف الذى أورده شولز جافرنتز « للإمبريالية البريطانية » فى كتابه يوضح نفس المعالم الطفيلية . فقد تضاعف الدخل الأهلى فى بريطانيا العظمى تقريبا فيما بين عامى ١٨٦٥ ،١٨٩٨ ، بينما فى الفترة ذاتها زاد الدخل المتحصل من البلاد الواقعة فيما وراء البحار تسعة أمثال ما كان عليه . ولوأن «ميزة» أو فضل الرأسمالية أنها تدرب السود على العمل والنشاط (ولم يكن ذلك بغير القهر طبعاً ..) فإن الخطر الناشىء عن الإمبريالية ينحصر فى أن أوربا ستزيح عن عاتقها عبء المجهود الجثمانى ممثلا فى الزراعة والتعدين أولا ثم العمل الأشق فى الصناعة ثانياً ، ويُلقى بهذا العبء على أكتاف الأجناس الملونة بينما تقنع هى (أى أوربا) بتمثيل دور المقرض . وبهذه الطريقة قد تمهد للأجناس الملونة سبيل التحرر الاقتصادى أولا والسياسى بعدئذ . وفى بريطانيا العظمى تزداد نسبة الأراضى التى تنتزع من نطاق الزراعة وتخصص للرياضة والترفيه عن الأغنياء . وفى هذا يقول شولز جافرنتز « إن اسكتلنده أعظم ملعب فى العالم للأرستقراطية ، ويعيش هذا البلد على ماضيه وعلى أمثال مستر كارنيجى » . وتنفق بريطانيا العظمى سنويا ١٤ مليون جنيه على سباق الخيل وصيد الثعالب ، وزاد عدد حملة السندات إلى حوالى المليون بينما تقل نسبة المنتجين إلى مجموع السكان .

السنة	عدد السكان (بالملايين)	عدد العمال (بالملايين) فى الصناعات الأساسية	نسبة المنتجين إلى السكان (٪)
١٨٥١	١٣،٩	٤،١	٢٣
١٩٠١	٣٢،٥	٤،٩	١٥

حين يتحدث الباحثون البورجوازيون فى « الامبريالية البريطانية فى

بداية القرن العشرين » عن العمال فى بريطانيا العظمى يضطرون إلى التمييز بين « الطبقة العليا » من العمال و « الطبقة الدنيا من البروليتاريا الصحيحة » . ومن صفوف الاولى أغلب رجال الجمعيات التعاونية واتحادات العمال وأعضاء الأندية الرياضية وكثير من الشيع الدينية . ونظام الانتخاب الذى لايزال « يتضمن قيوداً تخرج الطبقة الدنيا من البروليتاريا الحقيقية من نطاقه » ملائم لمستواهم ! ولا يتحدث الكتاب إلا عن الطبقة العليا التى لاتمثل إلا أقلية العمال ، وذلك لتبدو حالة الطبقة العاملة ببريطانيا العظمى فى مظهر طيب . فمثلا يُنظر إلى مشكلة العاطلين على أنها « مشكلة خاصة فى الأغلب بمدينة لندن وبالطبقة الدنيا من العمال وهى ذات أهمية سياسية ضئيلة » . ويحسن أن نقول إنها قليلة الخطر والأهمية من الناحية السياسية بالنسبة إلى السادة البورجوازيين وإلى الانتهازيين « ممن يدعون الانتساب إلى الاشتراكية » .

وثمت صفة أخرى خاصة بالإمبريالية ولها اتصال بالحقائق التى نصفها ، ونقصد بذلك تناقص الهجرة من البلدان الإمبريالية وازديادها إليها من البلدان المتأخرة حيث الأجور منحطة . فقد لاحظ هوبسن تضاؤل الهجرة من بريطانيا العظمى منذ سنة ١٨٩٤ إذ هاجر منها فى تلك السنة ٢٤٢,٠٠٠ ثم هبط العدد إلى ١٦٩,٠٠٠ سنة . وبلغت هجرة الألمان أقصاها فيما بين عامى ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ إذ غادر البلاد ١,٤٥٣,٠٠٠ ثم نقص العدد فى العقدين التاليين إلى ٥٤٤,٠٠٠ بل وإلى ٣٤١,٠٠٠ . ومن جهة أخرى زاد الوافدون على ألمانيا من النمسا وإيطاليا وروسيا والبلدان الأخرى ، إذ يدل إحصاء ١٩٠٧ على أن عدد الأجانب بألمانيا كان ١,٣٤٢,٢٩٤ منهم ٤٤٠,٠٠٠ من العمال الصناعيين و٢٥٧,٣٢٨ من الزراعيين . والجانب الأكبر من العمال المشتغلين فى فرنسا فى صناعة التعدين من أهالى بولنده وإيطاليا وأسبانيا . وفى الولايات المتحدة يمارس المهاجرون من أوربا الشرقية والجنوبية أحط المهن أجراً . بينما يستأثر الامريكيون بأعلى نسبة من المقدمين والعمال ذوى الأجور الطيبة . إن الإمبريالية تتجه نحو خلق فئات ممتازة فى صفوف العمال وتبعدها عن جماهير البروليتاريا .

ومما ينبغي ملاحظته في حالة بريطانيا العظمى أن اتجاه الإمبريالية نحو تقسيم العمال على هذا النحو ، ونحو تشجيع الانتهازية في صفوفهم ، وبث الانحلال المؤقت في سير الحركة العمالية ، ظهر في تلك البلاد قبل انتهاء القرن التاسع عشر وابتداء العشرين بزمن لأن مظهرى الإمبريالية الأساسيين ، وهما الممتلكات الاستعمارية الواسعة والمركز الاحتكاري في الأسواق العالمية ، قد ظهرا واضحين في انجلترا في منتصف القرن التاسع عشر . ولاحظ ماركس وإنجلز تلك العلاقة بين الانتهازية في الحركة العمالية وبين الظواهر الإمبريالية للرأسمالية البريطانية خلال عقود عدة . وفي هذا قال إنجلز في كتابه إلى ماركس بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٥٨ : إن الطبقة العاملة الانجليزية تقرب شيئاً فشيئاً من الإندماج في دائرة البورجوازية . ويبدو أن الشعب الأكثر بورجوازية من سواه يهدف في النهاية إلى أن تكون به أرستقراطية بورجوازية وطبقة عمال بورجوازية فضلا عن الطبقة البورجوازية ذاتها . ولعلنا نجد ما يبرر هذه الظاهرة إلى حد معين في حالة هذا الشعب الذي يستغل العالم بأسره » . وفي خطاب بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٥١ تحدث إنجلز عن أسوأ طراز من اتحادات العمال إذ يدع قيادته في أيدي رجال قد اشتراهم الرأسماليون أو استخدموهم لصالحهم على الأقل « . وكتب كذلك إلى كاوتسكي (١٢ سبتمبر ١٨٨١) يقول : وتسألني عن رأى العمال الانجليز في السياسة الاستعمارية . حسنا ، إنه لا يختلف فيها عنه في المسائل السياسية بوجه عام وعما يراه البورجوازيون أنفسهم . ليس في البلاد حزب عمال ، ولا يوجد سوى المحافظون والأحرار الراديكاليون . أما العمال فيشاطرون غيرهم السرور لأن انجلترا تحتكر السوق العالمية والمستعمرات » . (عبر إنجلز عن هذه الآراء في مقدمة كتابه « حالة الطبقة العاملة في انجلترا » طبعة ١٨٩٢) .

وعلى ذلك نستطيع أن نتبين الأسباب والنتائج بوضوح . أما الأسباب فهي (١) استغلال هذا البلد للعالم أجمع . (٢) مركز انجلترا الاحتكاري

فى السوق العالمية . (٣) الاحتكار الاستعمارى . وتتلخص النتائج فى (١) أن فريقاً من الطبقة العاملة فى بريطانيا العظمى يدخل فى زمرة البورجوازية (٢) وأن فريقاً من هذه الطبقة يبيح لنفسه أن يتزعمه قوم باعوا أنفسهم للبورجوازية أو على الأقل أصبحوا خدماً لها . لقد أتمت إمبريالية مستهل القرن العشرين تقسيم العالم بين دول قلائل تستغل كل منها (أو تجنى الأرباح المالية) جزءا من العالم أقل قليلا مما كان موضع استغلال انجلترا سنة ١٨٥٨ ، وتشغل كل منها مركزاً احتكارياً فى السوق العالمية بفضل الشركات الموحدة ونقابات المنتجين والرأسمالية المالية والعلاقات بين المدين والدائن . وكل واحدة منها تتمتع إلى حد باحتكار استعمارى (وقد رأينا كيف أن ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ من الكيلو مترات المربعة أى ٨٦ ٪ من مساحة الممتلكات الاستعمارية الكلية البالغة ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ملك لست من الدول العظمى ، كما أن ما مساحته ٦١ مليونا أى ما يعادل ٨١ ٪ ينتمى إلى ثلاث دول كبرى فقط) .

إن المظهر الذى يميز الموقف الحالى هو انتشار أحوال اقتصادية وسياسية لا يمكن إلا أن تزيد من استحالة التوفيق بين الإنتهازية والمصالح العامة والحيوية لحركة الطبقة العاملة . لقد تطورت الامبريالية من بداية تافهة حتى صارت نظاماً له السيادة والسيطرة ، وأصبحت الاحتكارات الرأسمالية تشغل المحل الأول فى الاقتصاد والسياسة ، وكمل اقتسام العالم . ومن جهة أخرى ، بعد أن كانت انجلترا تشغل مركزاً احتكارياً لا ينازعها إياه أحد ، أصبحنا نرى دولا استعمارية قلائل يناضل بعضها بعضاً فى سبيل الحصول على نصيب من هذا الاحتكار ، وصار هذا النضال الشىء الذى يميز بداية القرن العشرين . وعلى ذلك فإن الانتهازية لا تستطيع الفوز على الحركة العمالية فى أى بلد مدى سنوات طويلة كما كان الشأن فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولكنها نضجت إلى حد كبير وفسدت فى بلدان كثيرة وامتزجت تماماً بالسياسة البورجوازية على هيئة « وطنية اشتراكية متعصبة » .



الفصل التاسع

دراسة نقدية للامبريالية

يقصد بهذه العبارة، بمعناها الواسع الذى تنطوى عليه، ذلك الموقف الذى تقفه طبقات المجتمع المختلفة إزاء السياسة الإمبريالية، بمعنى أن هذا الموقف أو هذه النظرة مما يمثل جانبا من مذهبية هذه الطبقات أى الفلسفة التى تعتنقها.

لقد رأينا المدى الواسع الذى بلغه تركز الرأسمالية فى أيد قلائل، وكيف خلق هذا التركز شبكة واسعة دقيقة للغاية من صلات أخضعت صغار الرأسماليين ومتوسطيهم وصغار أصحاب العمل، كما ولَّد من جهة أخرى الصراع الحاد بين المجموعات المالية فى البلدان المختلفة فى سبيل اقتسام العالم والتسلط على البلاد الأخرى — نقول ان هذا جميعه حمل الطبقات المالكة على الانحياز بكليتها إلى صف الامبريالية. وقد أصبح طابع العصر حماساً «عاماً» بشأن ماينتظر أن تحققه الامبريالية. ودفاعاً حاراً عنها، وبذلا لكل مجهود مستطاع لإظهارها فى صورة براقة. وسرت النظرة الامبريالية فى صفوف الطبقة العاملة التى لا يفصلها عن غيرها حاجز لايستطاع تخطيه. وان الذين يتزعمون ما يقال له اليوم فى ألمانيا «الحزب الاشتراكى الديموقراطى» لجديرون حقاً أن نسميهم الإمبرياليين الاشتراكيين، لأنهم اشتراكيون بألسنتهم وأقوالهم، وإمبرياليون بقلوبهم وأفعالهم. أى أن ظاهرهم يباين حقيقتهم وباطنهم. ولكن لاحظ هوبسن فى عام ١٩٠٢ وجود إمبرياليين فابيين «ممن ينتمون إلى الجمعية الفابية [١] الانتهازية بانجلترا».

---

(١) Fabian Society وهى جمعية إشتراكية ظهرت بانجلترا فى أواخر القرن الماضى. (المعرب — الطبعة الثانية)

ودفاع الكتاب والدعاة البوجوازيين عن الامبريالية متستر نوعا يحاولون به إخفاء سيطرتها الكاملة وأصولها العميقة ، وهم يسعون جاهدين نحو تركيز الاهتمام فى التفاصيل والخواص الثانوية وصرف النظر عن جوهر الموضوع والعنصر الأساسى فيه ، وذلك بما يتقدمون به من مشروعات « إصلاح » تدعو الى السخرية ، ومن قبيل ذلك الاقتراح بأن يتولى البوليس الإشراف على الشركات الموحدة والمصارف الخ . ولكننا نلقى نفراً أوتى من الصراحة والجفاء والجرأة القدر الذى يحمله على الاعتراف بسخافة فكرة « إصلاح » المظاهر الأساسية للامبريالية . ولنضرب مثلا من الامبرياليين الألمان يحاولون فى مجلة « محفوظات الاقتصاد العالمى » تتبع حركات التحرير القومى فى المستعمرات وبخاصة ما تبع منها دولا غير ألمانيا . ترى القوم يلفتون النظر إلى حركات الغليان والاحتجاج بالهند وناتال (جنوب افريقية) وجزر الهند الشرقية الهولندية . وعلق أحدهم على تقرير انجليزى صدر متضمناً الخطب التى ألقاها ممثلو الشعوب المحكومة بافريقية وآسيا وأوربا فى المؤتمر المنعقد فى يوليو (٢٨ — ٣٠) من عام ١٩١٠ ، فقال : « يحدّثون أن علينا محاربة الامبريالية ، وأن على الدول المسيطرة أن تعترف بحق الشعوب المحكومة فى الاستقلال الذاتى ، وأن من المتعين إنشاء محكمة دولية تشرف على تنفيذ المعاهدات التى تعقدها العظماوات[1] مع الشعوب الضعيفة . ولكننا لا نرى أكثر من الافصاح عن هذه « الأمنيات الصالحة » ولا نجد أثرا ينم عن ادراك للحقيقة التى تقول ان الامبريالية مرتبطة بالرأسمالية فى صورتها الراهنة ارتباطا لا تنفصم عراه » !! « وعلى ذلك لا نجد أيضا دليلا على الادراك بأن صراعا صريحا ضد الامبريالية هو صراع لا أمل فيه إذا اقتصر النزاع على احتجاجات على نواح معينة من أعمالها المتطرفة البشعة بصفة خاصة » . وبما أن إصلاح أساس الامبريالية « خداع و« أمنية صالحة » ولما كان البوجوازيون الذين يمثلون الشعوب المهضومة

(١) نقصد بهذه الكلمة « الدول الكبرى » Powers (المعرب — الطبعة الثانية) .

الحقوق لا « يتقدمون » أبعدمن هذا ، فإن الممثلين البورجوازيين للأمم الحاكمة يسيرون إلى الوراء : أى إلى موقف الذلة والخنوع إزالة الامبريالية وإن أخفـوا ذلك تحت ستار عبارات « العلم » و « المنطق . حقاً ذلك !!

تنحصر المسألة الأساسية فى نقد الامبريالية فيما يلى : هل إصلاح أساس الامبريالية فى دائرة المستطاع ؟ وهل نسير الى الامام نحو زيادة حدة مظاهر الصراع المتولدة عنها ، أم إلى الوراء نحو تخفيف وطأة هذه العداوات ؟ وإذ كانت الظواهر السياسية للامبريالية ذات صفة رجعية على طول الخط ، وإذ ازداد الاضطهاد القومى الناجم عن استبداد الأقلية الحاكمة من رجال المـال وزوال المنافسة الحرة ، لهذا نجد فى كافة الأمم الامبريالية تقريباً منذ بداية القرن العشرين حركة مناهضة للإمبريالية تزعمها فريق يمثل البورجوازية الصغيرة . إن ابتعاد كاوتسكى والاتجاه الدولى المنتمى إليه ، عن الماركسية ليتمثل فى أنه لم يكلف نفسه عناء مقاومة هذه النزعة الإصلاحية من جانب البورجوازية الصـغيرة أو لم يكن قادراً على ذلك فحسب ، بل فى أنه امتزج بهذه الجماعة من الوجهة العملية واندرج فى دائرتها .

لقد أثارت الحرب الاستعمارية ضد أسبانيا (١٨٩٨) معارضـة خصوم الامبريالية فى الولايات المتحدة ، فأعلنوا أنها حرب « إجرامية » وحملوا على ضم أراض أجنبية لمجافاة ذلك روح الدستور ، واستنكروا « خدعة جنجو الغـادرة » التى لعبها الأمريكيون على أجوينالدو زعيم الفلبين (إذ وعدوه باستقلال بلاده ثم حنثوا بوعدهم وأنزلوا جنودهم إلى الفلبين وضموها إلى سلطانهم) . واستشهد المعارضون بقول لنكولن « حين يحكم الرجل الأبيض نفسه فهنا حكم ذاتى ، أما إذا حكم نفسه وغيره لم يعد للحكم الذاتى وجود وإنما نجد مكانه استبداداً » . غير أن هذا النقد كله لايزيد عن كونه « أمنية صالحة » مادام لايعترف بالرابطـة التى لا تنفصم بين الامبريالية والشركات الموحدة وبالتالى بين الامبريالية و نفس القواعد التى تقوم عليها الرأسمالية ، ومادام يتجنب إثارة مسألة القوى التى خلقتها الرأسمالية الكبيرة وتطورها .

٣ ، السلح

هذا أيضا هو الموقف الذى اتخذه هوبسن فى نقده للإمبريالية ، وهو قد استبق كاوتسكى حين اعترض على « حتمية الامبريالية » وحين دعا إلى الحاجة إلى رفع مقـدرة الناس الاستهلاكية (فى ظل الرأسمالية طبعاً) . أما نظرة البورجوازية الصغيرة فى نقد الامبريالية وسيطرة المصارف وحكم الأقلية المالية ، فقد عبر عنها والتزمها الكتاب الذين اقتبسنا منهم مراراً أمثال أغاد ، ا. لانسبرج ، ل. اشفيج ، وفيكتور بيرارد الفرنسى صاحب كتاب « انجلترا والسيطرة الاستعمارية » وهو كتاب سطحى صدر عام ١٩٠٠ . وهؤلاء الكتاب جميعاً ممن لا يمتون بصلة إلى الماركسية يظهرون التباين بين الإمبريالية وبين المنافسة الحرة والديموقراطية . فهم يستنكرون « مشروع سكة حديد بغداد » لأنه يؤدى إلى المنازعات والحرب ، وهم كذلك يعبرون عن « أمانيهم الصالحة بصدد حلول السلام الخ . وينطبق نفس الأمر على ا. نيمارك الذى جمع إحصائيات عن الإصدارات الدولية من الأسهم والسندات ، وبعد أن حسب مئات البلايين من الفرنكات التى تمثل قيماً « دولية » صاح قائلا (١٩١٢) . أمن الجائز الاعتقاد بإمكان اضطراب حبل السلام . . وبأن شخصاً يجرأ إزاء هذه الأرقام الضخمة أن يثير حرباً ؟ » .

ليس هناك ما يثير الدهشة إزاء هذه البساطة فى التفكير من جانب الاقتصاديين البورجوازيين . وفضلا عن هذا فمن صالحهم التظاهر بمثل هذا الاخلاص البرىء وأن يتحدثوا « جدياً » عن السلام فى ظل الإمبريالية . ولكن ماذا يتبقى من ماركسية كاوتسكى حين يتخذ فى سنوات ١٩١٤ — ١٥ — ١٦ موقف الإصلاحيين البورجوازيين ، ويؤكد « اتفاق الجميع بخصوص السلام (ويقصد بهم الإمبرياليين وأدعياء الاشتراكية ودعاة السلم الاشتراكيين) . وهو بدلا من أن يحلل الإمبريالية إلى عناصرها ويكشف عن عمق متناقضاتها لا نجد لديه سوى « أمنية صالحة » داعية إلى الاصلاح ليطرح هذا التحليل جانباً ويتحاشاه ويعرض عنه . وإليك مثال عن الطريقة التى بها ينتقد كاوتسكى الامبريالية من الناحية الإقتصادية . تدل الإحصائيات

عن تجارة بريطانيا العظمى من الواردات والصادرات مع مصر لعامى ١٨٧٢ ، ١٩١٢ على أن نمو هذه التجارة كان أبطأ سرعة منه فى حالة التجارة البريطانية بوجه عام . ومن هذا يستخلص كاوتسكى النتيجة الآتية : « ليس هنـاك من سبب يحملنا على الظن بأن تجارة بريطانيا العظمى مع مصر كانت تكون أقل نمواً لو كانت خاضعة لمجرد فعل العوامل الاقتصـادية غير المصحوبة بالاحتلال العسكرى . إن الحافز للدول اليوم على التوسع يمكن أن يزيد بطريق الديموقراطية السلمية خيراً مما لو اعتمد على أساليب الاستعمار العنيفة » .

هذه الحجة التى يرددها مستر سبكتاتور حامل درع كاوتسكى (وهو الروسى الذى يعد حامياً لدعاة الوطنية المتعصبة) تـكوّن الأساس الذى يقوم عليه انتقاد كاوتسكى للامبريالية ، وهذا هو السبب الذى يلزمنا أن نعالجها بتفصيل أكبر ، وسنبـدأ بعبارة من هلفردنج الذى اقتبس كافة صائغى النظريات من الاشتراكيين « بالاجماع » النتائج التى وصل اليها ، كما صرح بذلك كاوتسكى فى مناسبات كثيرة ، وبخاصة فى ابريل سنة ١٩١٥ . وإليك قول هلفردنج « ليست مهمة البروليتاريا أن توضح التبـاين بين السياسة الرأسمالية التقدمية وسياسة العصر المنصرم — عصر حرية التجارة والعداء للدولة . إن جواب البروليتاريا على السياسة الاقتصادية للرأسمالية المالية والامبريالية لا يمكن أن يكون عودة المنافسة الحرة التى أصبحت غاية رجعية ، ولـكن الهدف هو القضاء التام على المنافسـة عن طريق الغاء الرأسمالية » .

لقد انحرف كاوتسكى عن الماركسية لمناصرته فى عصر الرأسمالية المالية « هدفاً رجعياً » و « ديموقراطيات سلمية » و « فعل العوامل الاقتصادية وحده » . لأن هذا الهدف الأعلى يجذبنا من الناحية الموضوعية من مرحلة الرأسمالية الاحتكارية إلى الرأسماليـة غير الاحتـكارية ، فهو إذن إحدى خدع المدرسة الإصلاحية وألاعيبها .

إن التجارة مع مصر (أو مع أية مستعمرة أو شبه مستعمرة أخرى)

كان يمكن أن تنمو بطريقة أفضل بدون الاحتلال العسكرى، وبدون الإمبريالية، وبدون الرأسمالية . ماذا يراد بهذا ؟ يراد به أن نمو الرأسمالية يكون أسرع لو لم تقيد المنافسة الحرة بواسطة الاحتكارات بوجه عام وبواسطة « صلات » الرأسمالية المالية أو نيرها « أى الاحتكار »، ولو لم تقيدها الملكية الاحتكارية للمستعمرات من جانب بلدان معينة . لا يمكن أن يكون لحجة كاوتسكى معنى آخر . وهذا « المعنى » لا يدل على شىء . ولنفرض لمجرد الجدل أن فى استطاعة المنافسة الحرة بدون أى نوع من أنواع الاحتكار، أن تنمى الرأسمالية والتجارة بسرعة أعظم : أليس من الحقائق الثابتة أنه كلما أسرع نمو التجارة والرأسمالية عظم تركز الانتاج ورأس المال هذا التركز الباعث على الاحتكار ؟ ولقد نشأت الاحتكارات حتى الآن عن طريق المنافسة الحرة . وحتى إذا كانت الاحتكارات بدأت الآن تؤخر التقدم فليس فى هذا ما ينهض حجة لصالح المنافسة الحرة التى أصبحت مستحيلة ما دامت قد بعثت على الاحتكار .

فمهما قلبت حجة كاوتسكى على مختلف وجوهها فلن تلق فيها سوى الرجعية والإصلاحية البورجوازية . وحتى إذا عدلنا هذه الحجة وقلنا كما فعل سبكتاتور إن نمو تجارة المستعمرات البريطانية مع انجلترا أبطأ منه مع البلدان الأخرى، فإن هذا أيضا لن ينقذ كاوتسكى، لأن الذى يوجه الضربة إلى انجلترا هو الاحتكار والامبريالية أيضا، ولكنهما الاحتكار والامبريالية من جانب دولة أخرى (كأمريكا وألمانيا) . ومن المعلوم أن نقابات المنتجين قد خلقت شكلا جديداً غريبا من الرسوم الجمركية الحامية فتحمى السلع المعدة للإصدار (كما لاحظ إنجلز فى الجزء الثالث من كتاب « رأس المال »)، ونعلم أيضا أن نقابات المنتجين والرأسمالية المالية اتخذت أسلوباً خاصاً بها وهو إصدار السلع بأسعار لا تقبل مزاحمة، وهو ما يعرف عند الانجليز باسم « إغراق الأسواق » . ففى داخل الدولة تبيع النقابة سلعها بسعر مرتفع يحدده الاحتكار، ولكنها تبيعها فى الخارج بسعر

منخفض بحيث تتمكن من تحطيم المنافسين ، ومن توسيع نطاق انتاجها إلى الحد الأقصى . . الخ . فإذا كانت تجارة ألمانيا مع المستعمرات البريطانية أسرع نمواً من تجارة انجلترا مع هذه المستعمرات ، ففي هذا دليل على أن الإمبريالية الألمانيـة أحدث عهداً وأشد قوة وأعظم تنظيما من زميلتها البريطانية أو أرقى منها بتعبير آخر . ولـكن هذه الحقيقة لا تثبت مطلقاً « تفوق » أو « أفضليـة » حرية التجارة لأننا هنا لسنا إزاء حرب بين حرية التجارة من جهة والحماية وتبعية المستعمرات للدولة الحاكمة من جهة أخرى ، وانما نحن أمام صراع بين إمبرياليتين ، واحتكارين ، ومجموعتين من الرأسماليـة المالية . إن تفوق الامبريالية الألمانية على البريطانية أقوى من الحاجز الذى تقيمه حدود المستعمرات أو الرسوم الجمركيـة الحاميـة . أما أن نلجأ الى مثل هذه الحجج دفاعاً عن المنافسة الحرة و « الديمقراطية السلمية » فمن اللغو التافه ومعناه أننا ننسى المظاهر والصفات الضرورية للامبريالية ، وأن نستبـدل بالماركسية تلك النزعة الإصلاحية البورجوازية .

ومن المفيد أن نلاحظ أنه حتى الاقتصادى البورجوازى ا. لانسبرج الذى يشابه كاوتسكى فى أن نقده للامبريالية يمثل وجهة نظر البورجوازية الصغيرة ، يدرس الاحصائيات التجارية بطريقة أقرب إلى الطريقة العلمية . فهو لا يكتفى بأن يعقـد الموازنة بين بلد يختاره عفواً أو مستعمرة وبين البلدان الأخرى ، ولـكنه يدرس تجارة الصادرات لدولة إمبريالية (١) مع البلدان التى تعتمد عليها ماليا أى تقترض الأموال منها (٢) ومع البلدان التى تستقل ماليا عنها ، وقد حصل على النتائج التالية :

صادرات ألمانيا

(مقدرة بملايين الماركات)

البلدان التي تعتمد على ألمانيا ماليا	١٨٨٩	١٩٠٨	٪ نسبة الزيادة	البلدان المستقلة عن ألمانيا ماليا	١٨٨٩	١٩٠٨	٪ نسبة الزيادة
رومانيا	٤٨,٢	٧,٨	٤٧	بريطانيا العظمى	٦٥١,٨	٩٩٧,٤	٥٣
البرتغال	١٩	٣٢,٨	٧٣	فرنسا	٢١٠,٢	٤٣٧,٩	١٠٨
الأرجنتين	٦٠,٧	١٤٧	١٤٣	بلجيكا	١٣٧,٢	٣٢٢,٨	١٣٥
البرازيل	٤٨,٧	٨٤,٥	٧٣	سويسرا	١٧٧,٤	٤٠١,١	١٢٧
شيلي	٢٨,٣	٥٢,٤	٨٥	أستراليا	٢١,٢	٦٤,٥	٢٠٥
تركيا	٢٩,٩	٦٤	١١٤	جزر الهند الشرقية الهولندية	٨,٨	٤٠,٧	٣٦٣
المجموع الكلي	٢٣٤,٨	٤٥١,٥	٩٢	المجموع الكلي	١٢٠٦,٦	٢٢٦٤,٤	٨٧

لم يجمع لانسبرج الأرقام . ولذا فمن الغريب أنه عجز عن ملاحظة أنه إذا كانت هذه الأرقام تدل على شيء فانها تثبت أنه على خطأ ، لأن صادرات ألمانيا إلى البلاد المعتمدة عليها ماليا قد نمت بسرعة أكبر وإن يكن هذا النمو طفيفا نوعا بالنسبة إلى الصادرات إلى البلدان المستقلة ماليا عن ألمانيا (ويلاحظ أننا وضعنا خطا تحت « إذا » للتأكيد ، لأن الأرقام بعيدة عن الوفاء) . وقد كتب لانسبرج عن العلاقة بين تجارة الصادرات والقروض يقول : « فى ١٨٩٠ — ١٨٩١ طرح قرض لرومانيا عن طريق المصارف الألمانية التى سبق أن قدمت مبالغ على حساب القرض فى السنوات السابقة . واستخدم معظم القرض فى شراء معدات السكك الحديدية من ألمانيا لحساب رومانيا . وبلغت صادرات ألمانيا إلى رومانيا ٥٥ مليونا من الماركات سنة ١٨٩١ ثم هبطت إلى ٣٥,٤٠٠,٠٠٠ فى السنة التالية ، ثم تقلبت قيمتها حتى كانت ٢٥,٤٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٠٠ ، ولم تصل إلى رقم ١٨٩١ إلا فى

السنوات الأخيرة بفضل بضع قروض جديدة . وعلى أثر قروض (١٨٨١ — ٨٩) ارتفعت صادرات ألمانيا إلى البرتغال إلى ٢١,١٠٠,٠٠٠ (١٨٩٠) ثم هبطت فى العامين التاليين إلى ١٦,٢٠٠,٠٠٠ ، ٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ، ولم تسترجع مستواها السابق إلا فى سنة ١٩٠٣ . وتجارة ألمانيا مع الارجنتين مثال آخر أشد وضوحا . فعلى أثر قروض ١٨٨٨ ، ١٨٩٠ بلغت الصادرات ٦٠,٧٠٠,٠٠٠ (١٨٨٩) ولكنها لم تتعد ١٨,٦٠٠,٠٠٠ بعد عامين ، أى أقل من ثلث ما كانت عليه ، ولم تبلغ ذلك المستوى إلا فى عام ١٩٠١ وتخطته نتيجة قروض جديدة عقدتها الدولة والبلديات ، مصحوبة بمبالغ لبناء محطات توليد الكهرباء وعمليات ائتمانية أخرى . وارتفعت الصادرات إلى شيلى إلى ٤٥,٢٠٠,٠٠٠ (١٨٩٢) بعد إتمام المفاوضات بشأن قرض عام ١٨٨٩ ثم هبطت فى السنة التالية إلى ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ . وفى سنة ١٩٠٦ قدمت المصارف الألمانية قرضا لشيلى تلاه ارتفاع الصادرات فى سنة ١٩٠٧ إلى ٨٤,٧٠٠,٠٠٠ ، ثم أعقب ذلك هبوطها ثانيا إلى ٥٢,٤٠٠,٠٠٠ عام ١٩٠٨ » .

من هذه الحقائق يستخلص لانسبرج المغزى الأدبى الباعث على التسلية والذى يمثل وجهة نظرية البورجوازية الصغيرة ، فيقول إننا نستطيع أن نرى عدم استقرار وانتظام تجارة الصادرات إذا ارتبطت بالقروض ، وضرر استثمار رأس المال بالخارج بدلا من إنماء الصناعة المحلية « بطريقة طبيعية » و « بانسجام » ، وكيف أن هذا البقشيش الذى يدفعه كروب فى ترويج القروض الخارجية « كثير الكلفة » . . . ! ولكن الحقائق واضحة ، فازدياد الصادارت وثيق الصلة بالحيل الخادعة التى تلجأ إليها الرأسمالية المالية التى لا تلقى بالا إلى المبادىء البورجوازية فى الأخلاق ، وإنما يعنيها أن تسلخ الثور مرتين فهى تحصل على أرباح من القرض ، ثم تجنى أرباحا أخرى من نفس القرض الذى يستخدمه المقترض فى الشراء من كروب ، أو فى ابتياع المواد اللازمة لمد الخطوط الحديدية من نقابة الصلب الخ » .

ونعيد القول مرة أخرى إننا لا نعد الأرقام التى أوردها لانسبرج كاملة لكننا اقتبسناها لسببين : أولهما أنهما أقرب إلى الطريقة العلمية مما ذكره كاوتسكى وسبكتاتور ، وثانيهما أن لانسبرج أوضح الطريقة القديمة لمعالجة الموضوع . وينبغى لمن يدرس مغزى الرأسمالية المالية بخصوص الصادرات الخ أن يكون قادرا على تمييز العلاقة بين الصادرات ذاتها وبصفة خاصة وبين ألاعيب الماليين ، وكذلك العلاقة بينهما وبيع السلع بواسطة نقابات المنتجين وغير ذلك . أما الاكتفاء بالموازنة بين المستعمرات وأشباهها ، وبين إمبريالية وأخرى ، وبين شبه مستعمرة أو مستعمرة (كمصر) وكافة البلدان الأخرى فمعناه أننا نتحاشى النقطة الرئيسية فى الموضوع ونعمل على تلطيفها وتخفيفها . إن النقد النظرى الذى يوجهه كاوتسكى إلى الامبريالية لاعلاقة له بالماركسية وليس سوى مقدمة الدعاية فى سبيل المسالمة والاتحاد مع الانتهازيين الوطنيين المتعصبين ؛ والسبب فى هذا أن نقده يتجنب ويطمس المتناقضات الأساسية العميقة الأصول التى تنطوى عليها الامبريالية ، وهى المتناقضات بين الاحتكار والمنافسة القائمة إلى جانبه ، وبين « العمليات » الضخمة (والأرباح الطائلة) التى تقوم بها الرأسمالية المالية والتجارة « النزيهة » فى السوق الحرة وبين الهيئات المتحدة والشركات الموحدة من جهة والصناعة الخارجة عن نطاق هذه الشركة الموحدة من جهة أخرى . الخ .

والنظرية ذات السمعة السيئة عن « الامبريالية العليا » التى ابتدعها كاوتسكى هى نظرية رجعية كذلك ، وما عليك إلا الموازنة بين الحجج التى أدلى بها عام ١٩١٥ وما أورده هوبسن سنة ١٩٠٢ فى هذا الموضوع .

وهذا ما يقول كاوتسكى « سواء من غير المستطاع أن تحل محل السياسة الامبريالية الحالية سياسة امبريالية عليا يترتب عليها الاستغلال المشترك من جانب اتحاد عالمى من الرأسمالية المالية بدلا من المنافسات القائمة الآن بين مجموعات الرأسمالية فى البلدان المختلفة . وعلى كل حال يمكن تصور مثل هذا المظهر الجديد للرأسمالية .. فهل فى الإمكان تحقيق ذلك ؟ لا تزال تعوزنا

المقدمات اللازمة للادلاء برأى فى هذه القضية والإجابة عن هذا السؤال » .
وهاك ما سطر هوبسن من قبل « لقد أنشأ العالم المسيحى عدداً قليلا من الامبراطوريات الاتحادية يتبع كلاً منها عدد من الشعوب غير المتمدينة الخاضعة أو التابعة لها . ويبدو أن هذه الظاهرة هى التطور المشروع للاتجاهات الحالية ، وهو تطور قد يتيح أكبر الأمل فى حلول السلام الدائم على أساس من « الإمبريالية المتداخلة « inter-imperialism » .

فما دعاه كاوتسكى « الإمبريالية العليا » (أى ذات الطابع العالمى) سماه هوبسن من قبله بثلاث عشرة سنة « الامبريالية المتداخلة » . وإذا استثنينا ما عمله كاوتسكى من صوغ كلمة جديدة حاذقة أو إحلال المقطع اللاتينى inter مكان ultra فإن ما ساهم به الرجل فى ميدان الفكر « العلمى » ينحصر فى أنه أطلق الماركسية على ما وصفه هوبسن بأنه ادعاءات القساوسة الإنجليز.
كان من الطبيعى بعد حرب البوير أن تبذل هذه الطبقة الجليلة كل جهدها لتعزية الطبقة الوسطى والعمال فى انجلترا عن أقاربهم الذين راحوا ضحية تلك الحرب ، وعن الضرائب الباهظة التى اضطروا إلى دفعها حتى يكفل ذلك أرباحا أكثر للماليين الانجليز وأى تعزية خير من أن يقال لهم إن الامبريالية ليست بهذا القدر من السوء ، وإنها تقرب من الإمبريالية المتداخلة (أو العليا) اذ تعدهم بالسلام الدائم ؟ ومهما كانت طيبة نوايا القساوسة الإنجليز وكاوتسكى العاطفى ، فالمعنى الموضوعى أو الاجتماعى الحقيقى لنظرية كاوتسكى هو أنها وسيلة غاية فى الرجعية يراد بها تعزية الجماهير بالأمل فى إمكان حلول السلام الدائم فى ظل الرأسمالية ، ويراد بها ألا تقع أنظارهم على العداوات الشديدة والمشاكل الحادة التى تميز العصر الحالي ، وبذا يعيشون على الأمل الكاذب فى قيام « إمبريالية عليا » خيالية فى المستقبل . ليست نظرية كاوتسكى « الماركسية » إلا خداع الجماهير .

وفى الحقيقة ما علينا إلا أن نوازن الحقائق المعروفة التى لا تحتمل الجدل حتى نزداد اقتناعاً ببطلان هذه الآمال التى يلوح بها كاوتسكى للعمال الألمان

(وزملائهم فى جميع البلدان) . ولننظر الى الهند والهند الصينية والصين ، فهذه البلدان الثلاث التى هى فى حكم المستعمرات أو أشباه المستعمرات يقطنها ما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ مليون نفس ، تستغلها الرأسمالية المالية فى عدة بلدان امبريالية هى بريطانيا العظمى وفرنسا واليابان والولايات المتحدة . لنفرض أن هذه البلدان الإمبريالية عقدت محالفات كل منها ضد الآخر بقصد حماية وتوسيع نطاق ممتلكاتهم ومصالحهم ومناطق نفوذهم فى هذه الدول الآسيوية ، فيترتب على هذا أن تكون هذه الاتفاقات عبارة عن « إمبريالية متداخلة » . ولنفرض أن جميع هذه البلدان الامبريالية تتفق فيما بينها على اقتسام هذه الأقاليم « بوسيلة سلمية » فهذا الاتفاق يكون محالفاً يمثل « الرأسمالية الدولية المتحدة » . وفى الواقع عقدت محالفات من هذا النوع فى القرن العشرين وأخصها بالذكر ما تعلق بالصين . هنا نتساءل : هل يمكن « أن نتصور » أن يكون لهذه المحالفات سوى طابع « مؤقت » وأنها تقضى على كافة أنواع وأشكال المنازعات والاحتكاك والصراع ؟ وهذا مع فرض بقاء النظام الرأسمالى سليما وهو الغرض الذى يقول به كاوتسكى فعلا .

لا يمكن الإجابة على هذا السؤال الا بالنفى إذ لا يمكن أن يكون هناك أساس يمكن تصوره فى ظل الرأسمالية لتقسيم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات إلا بحسبان قوة الأطراف الداخلة فى عملية الاقتسام أى قوتها العامة والاقتصادية والمالية والحربية الخ . وقوة هؤلاء المقتسمين لا تتغير بدرجة متساوية إذ أنه فى ظل الرأسمالية لا يتحقق استواء نمو مختلف المشروعات والشركات الموحدة وفروع الصناعة أو البلدان . فمنذ نصف قرن كانت ألمانيا دولة رأسمالية لا تذكر بالقياس إلى انجلترا ، وكذلك كانت اليابان بالنسبة إلى الروسيا . فهل يمكن أن نتصور ثبات أو عدم تغير القوى النسبية للدول الامبريالية فى خلال عشر سنوات أو عشرين سنة ؟ هذا أمر لا يمكن تصوره مطلقاً .

وعلى ذلك فهذه المحالفات من الطابع الإمبريالى « المتداخل » أو « الأعلى »

لاتعدو أن تكون فى ظل حقائق النظام الرأسمالى ، لا فى مهاترات القساوسة الإنجليز وكاوتسكى « الماركسى » الألمانى ، سوى هدنة بين فترات من الحروب مهما كان الشكل الذى تتخذه هذه المحالفات ، كأن تكون تحالفاً إمبريالياً ضد آخر ، أو محالفة عامة من جميع الدول الإمبريالية . هذه المحالفات السلمية تمهد السبيل لقيام الحروب ، وهى بدورها تتولد عن هذه الحروب . فكأن كلاً منهما شرط ضرورى لوجود الآخر ، مما يولد أشكالا متعاقبة من الصراع السلمى والمسلح ناشئة عن أساس واحد وهو العلاقات والروابط الإمبريالية بين اقتصاديات العالم وسياساته . وإذ الغرض تهدئة العمال والتوفيق بينهم وبين الوطنيين المتعصبين من أدعياء الاشتراكية الذين هجروا الماركسية وانحازوا إلى جانب البورجوازية ، نجد كاوتسكى الحكيم يتناول السلسلة الواحدة فيفصل حلقة عن الأخرى ، وهو على هذا النحو يفصم التحالف عن الصراع المسلح الذى قد ينشب فى الغد والذى يمهد الطريق لتحالف « سلمى آخر » بين الدول يراد به اقتسام تركيا مثلا بعد ذلك ، وهكذا دواليك . كان كاوتسكى ، بدلا من أن يوضح الرابطة الحيوية بين فترات السلام الامبريالى وفترات الحروب الامبريالية ، يضع أمام أنظار العمال فكرة مجردة عن أى معنى أو حياة حتى يحملهم على مسالمة قادتهم الذين تجردوا من الحيوية والنشاط .

وقد وضع الكاتب الأمريكى David Jayne Hill كتاباً عن « تاريخ الدبلوماسية فى التطور الدولى بأوربا » أشار فى مقدمته إلى الفترات التالية فى تاريخ الدبلوماسية المعاصر ، وهى (١) الفترة الثورية (٢) الحركة الدستورية (٣) الفترة الحالية من « الامبريالية التجارية » . ويقسم كاتب آخر تاريخ سياسة بريطانيا العظمى الخارجية منذ سنة ١٨٧٠ إلى المراحل الأربع التالية : (١) المرحلة الآسيوية وفيها وقفت انجلترا فى وجه الزحف الروسى فى آسيا الوسطى صوب الهند (٢) المرحلة الإفريقية (وتقع فيما بين عامى ١٨٩٥ ، ١٩٠٢ تقريباً) وهى فى فترة النضال ضد فرنسا فى سبيل

اقتسام إفريقية (حادث فاشوده الذى وقع سنة ١٨٩٨ وكانت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى) . (٣) المرحلة الآسيوية الثانية (وتتميز بالتحالف مع اليابان ضد الروسيا) . (٤) المرحلة الأوربية والطابع الغالب عليها السياسة المعادية لألمانيا . « إن المناوشات السياسية بين الطلائع والمراكز الأمامية تقع فى الميدان المالى » . هذا ما كتب المصرفى ريسر عام ١٩٠٥ وهو يرينا كيف اتجهت أعمال الرأسماليين المالية الفرنسية فى إيطاليا نحو عقد تحالف سياسى بين الدولتين ، وكيف أخذ الصراع يشتد وينمو بين بريطانيا العظمى وألمانيا بصدد بلاد فارس وبين كافة الرأسماليين بأوربا بصدد القروض الصينية وهكذا . ها أنت مستطيع أن تبصر الحقيقة الحية التى تنطوى عليها هذه المحالفات السلمية ذات الطابع الامبريالى العالمى الأعلى من حيث ارتباطها بالمنازعات الامبريالية العادية ارتباطا لا تنفصم عراه !

إن كاوتسكى يغفل أبعد المتناقضات الإمبريالية غوراً ، وعمله هذا معناه حتما تزيين الامبريالية ، وهذه النغمة التى يضرب عليها نلمسها فى نقده للمظاهر السياسية للإمبريالية . إن الامبريالية هى عهد الرأسمالية المالية والاحتكارات التى تؤدى فى كل مكان إلى السعى الحثيث فى سبيل التسلط لا الحرية . والنتيجة المترتبة على هذا رجعية على طول الخط مهما كان النظام السياسى ، وازدياد بالغ القدر لحدة ألوان الصراع القائم فى هذا الميدان ذاته . وبصفة خاصة يعظم نير الاستبداد القومى والجهاد فى سبيل ضم الأراضى ، أى انتهاك حرمة الاستقلال (إذ الضم إن هو إلا خرق لحق الشعوب فى تقرير مصيرها) .

ويوجه هلفردنج بحق النظر إلى العلاقة بين الإمبريالية وازدياد الاستبداد القومى ، وفى هذا يقول : « وفيما يتعلق بالبلدان التى تم الاستيلاء عليها حديثاً نجد أن الرأسمالية الوافدة عليها تزيد من حدة المتناقضات وتوقظ الشعور القومى فى الشعوب وتدفعها إلى مقاومة الدخلاء فى أوطانها . ومن السهل أن تتحول هذه المقاومة إلى أساليب هى خطر يهدد رؤوس الأموال الأجنبية . فتتعرض العلاقات القديمة الاجتماعية إلى انقلاب شامل ، ويزول

الغشاء الزراعى البعيد العهد والذى ميز تلك الشعوب التى لا تاريخ لها » ، وتجتذب الرأسمالية هذه الإمم إلى دائرتها . وبمرور الزمن تزودها الرأسمالية بالأدوات والموارد التى تلزم هذه الشعوب والتى تستخدمها فى سبيل تحرير ذاتها وفى تحقيق الهدف الذى كان يعتبره الأوربيون من قبل هدفاً سامياً ، وهو إنشاء دولة قومية واحدة على اعتبار أن ذلك هو سبيل الحرية الاقتصادية والثقافية . هذه الحركة القومية فى سبيل الاستقلال تهدد رؤوس الأموال الأوربية فى أثمن الميادين التى تملكها والتى تبشر بتحقيق أعظم الخير والربح . وهنا لا تجد رؤوس الأموال الأوربية وسيلة للاحتفاظ بسيطرتها وسلطانها سوى زيادة استخدام أساليب العنف والقمع » .

وينبغى أن نضيف إلى ما تقدم أن الأمر غير مقصور على البلاد المستعمرة حديثاً . ففى البلدان التى فتحت قديماً تؤدى الامبريالية إلى الضم ، وازدياد الاستبداد بالشعوب المحكومة ، وشدة المقاومة من جانب سكانها . أما كاوتسكى فبدلا من أن يقاوم حدة الرجعية السياسية المتولدة عن الإمبريالية ، نراه يطمس معالم هذه المسألة الهامة الجدية وهى استحالة الانسجام أو الاتحاد مع دعاة الانتهازية فى عصر السيطرة الاستعمارية هذا . ففى الوقت الذى يعترض فيه على أعمال الضم ، يفعل ذلك بأسلوب يقبله هؤلاء القوم ولا يسيئهم . وهو يتجه بالحديث إلى الألمان ويتغافل عمداً عن أمر ذى أهمية قصوى ونقصد بذلك استيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين . وسنضرب المثل التالى لندلل به على قيمة هذا « الخبل العقلى » . لنفرض أن يابانياً استنكر ما أقدمت عليه الولايات المتحدة من ضم جزر الفلبين ، فهل يصدق الناس أن استنكار الرجل راجع إلى أنه يفزع من أمثال هذه الأساليب ، أم أنه يفعل ذلك لأنه يشعر برغبة ملحة فى امتلاك الفلبين ؟ وألا نضطر أن نعترف بإخلاص الرجل فى الحرب التى يشنها على سياسة الضم إذا حارب استيلاء اليابان على كوريا وحث بلاده على منح هذه الأخيرة حق الانفصال عن اليابان ؟

إن تحليل كاوتسكى النظرى للإمبريالية ، ونقده الاقتصادى والسياسى لها . تسودهما تماماً روح لاتتفق مع الماركسية مطلقاً، لأنه يغفل أو يتجاهل أعمق متناقضات الرأسمالية ، ويسعى جاهداً للاحتفاظ بالوحدة المتداعية الأركان مع الانتهازية فى الحركة العمالية بأوربا مهما كلف ذلك الجهد من ثمن .

الفصل العاشر

مركز الامبريالية فى التاريخ

رأينا أن جوهر الإمبريالية الصحيح هو أنها رأسمالية الاحتكار . وهذه الحقيقة ذاتها تحدد مركز الامبريالية فى التاريخ ، لأن الاحتكار الذى قام على أساس المنافسة الحرة وتولد عنها حقاً هو مرحلة الانتقال من النظام الرأسمالى إلى نظام اجتماعى اقتصادى أرقى منه . ويجدر بنا أن نلاحظ بصفة خاصة أشكال الاحتكار الرئيسية الأربعة أو المظاهر الرئيسية الأربعة للرأسمالية الاحتكارية ، وهذه جميعها الطابع الذى يتميز به العهد الذى نستعرضه .

أولا : نشأ الاحتكار حين بلغ تركز الإنتاج مرحلة متقدمة من تطوره وهذا يشير إلى الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية من اتحادات المنتجين ، والنقابات ، والشركات الموحدة . وقد رأينا الدور الهام الذى تلعبه هذه الهيئات فى الحياة الاقتصادية الحديثة . وفى بداية القرن العشرين صارت للاحتكارات الغلبة التامة فى البلدان المتقدمة . وبرغم أن الخطوات الأولى فى سبيل تكوين اتحادات المنتجين قد اتخذت فى البلدان المتمتعة بالحماية عن طريق الرسوم الجمركية العالية (كألمانيا وأمريكا) فإننا نلاحظ أن هذه الظاهرة الأساسية ، وهى نشأة الاحتكار نتيجة تركز الانتاج ، لم يتأخر العهد بها طويلا فى انجلترا التى كانت متبعة نظام حرية التجارة .

ثانياً : عجلت الاحتكارات عملية الاستحواذ على أهم مصادر المواد الأولية ، وبخاصة لصناعتى الفحم والحديد ، وهما من الصناعات الأساسية التى فاقت سواها فى المجتمع الرأسمالى من حيث التنظيم النقابى . وقد زاد احتكار مصادر المواد الأولية من قوة رأس المال الكبير إلى درجة هائلة ،

كما اشتد بسبب ذلك النضال بين الصناعة الداخلة فى نطاق الشركات الموحدة وزميلتها الخارجة عن هذه الدائرة .

ثالثاً : نشأ الاحتكار عن المصارف التى تحولت من مشروعات « وسيطة » متواضعة ، فصارت محتكرة للرأسمالية المالية . فحوالى ثلاث أو خمس من أعظم المصارف فى كل من البلدان الرأسمالية الرئيسية قد حققت « الاتحاد الشخصى » بين كل من رأس المال الصناعى ورأس المال المصرفى ، وركزت فى أيديها التصرف فى ملايين الملايين التى تمثل أو تكون الجانب الأعظم من رأس مال بلدان بأكملها ودخلها . وأبرز المظاهر التى يبدو فيها هذا الاحتكار قيام أقلية حاكمة من رجال المال ، بسطت شبكة واسعة من علاقات جعلت كافة المؤسسات السياسية ، والاقتصادية فى المجتمع البورجوازى المعاصر بلا استثناء تعتمد عليها وتتبعها وتخضع لسلطانها .

رابعاً : تولد الاحتكار عن السياسة الاستعمارية . فالى جانب الدوافع « القديمة » على انتهاج سياسة استعمارية ، أضافت الرأسمالية المالية إليها باعثاً آخر ! وهو النضال فى سبيل الحصول على مصادر المواد الأولية وتصدير رأس المال ، والاستحواذ على « مناطق النفوذ » أى مجالى العمليات الرابحة والامتيازات والأرباح الاحتكارية وما إليها . . . وبالاختصار نقول : إن هذا الباعث الجديد هو الصراع فى سبيل الاستيلاء على الأقاليم الاقتصادية على وجه العموم . حينما كانت المستعمرات الأوربية فى إفريقية عبارة عن عشر أراضى هذه القارة (كما كان الحال سنة ١٨٧٦) استطاعت السياسة الاستعمارية أن تنمو بوسائل خلاف الاحتكار ، أى « بالاختطاف الحر » للأقاليم اللازمة ، إن أردنا التعبير . أما وقد تم الاستيلاء على تسعة أعشار القارة (سنة ١٩٠٠ تقريباً) ، وكمل اقتسام العالم ، بدأ بالضرورة عهد الاحتكار الاستعمارى ، وأعقبته تبعاً لذلك فترة نضال حاد لاقتسام العالم وإجراء تقسيم جديد .

نعلم إلى أى حد عمل رأس المال الاحتكارى على ازدياد حدة متناقضات

الرأسمالية ، ويكفى دليلا على صحة القول أن نذكر أمرين ، وهما : ارتفاع تكاليف المعيشة ، وقوة الشركات الموحدة . وفى حدة هذه المتناقضات نجد القوة الدافعة فى هذه الفترة الانتقالية من التاريخ ، وهى الفترة التى بدأت فى الوقت الذى تم فيه انتصار الرأسمالية المالية العالمية .

إن قيام الاحتكارات ، وسيطرة أقلية من أرباب المال ، وصراع السيادة مكان السعى فى سبيل الحرية ، والاستغلال الذى يخضع له عدد كبير متزايد من الشعوب الصغيرة أو الضعيفة على أيدى فئة قليلة العدد من الأمم المتفوقة ثراء وقوة — نقول إن هذه جميعا خلقت المظاهر التى تميز الإمبريالية ، الأمر الذى يحملنا على وصف الأخيرة بأنها رأسمالية طفيلية متداعية آخذة فى الانحلال . ومن الاتجاهات المصاحبة للإمبريالية ذلك الذى يزداد وضوحا باطراد وازدياد ونقصد به ظهور الدولة « حاملة السندات » أى التى تعيش على ما تقرض من أموال ، والتى فيها تحيا الطبقة البورجوازية على الأرباح التى تدرها الصادرات من رؤوس الأموال أو على « الكوبونات » بتعبير آخر . ومن الخطأ أن يتبادر إلى الظن أن هذا الاتجاه نحو الانحلال يستبعد إمكان النمو السريع للرأسمالية . إنه لا يستبعد أمراً كهذا . فى عصر الإمبريالية نجد فى فروع معينة من الصناعة ، وفئات معينة من البورجوازية ، وبلدان معينة ؛ ما ينم عن واحد أو آخر من هذه الاتجاهات . وعلى وجه العموم نقول إن الرأسمالية تنمو بخطى أسرع من ذى قبل ، ولكن لا يقف الأمر فى هذا النمو عند ازدياد عدم استوائه ، بل إن ظاهرة عدم الاستواء هذه تبدو بوجه خاص فى انحلال البلدان التى تعد أغنى من غيرها رأس مال (كما هو حال انجلترا) .

وفيما يتعلق بسرعة تقدم ألمانيا الاقتصادى نجد ريسر مؤلف كتاب عن المصارف الألمانية العظمى يقرر ما يأتى :

« إن التقدم الذى حدث فى الفترة السابقة (١٨٤٨ — ١٨٧٠) والذى لم يكن بطيئا تماما ؛ يعادل بالنسبة إلى تقدم الاقتصاد الألمانى عموما

والمصرفية الألمانية خلال الفترة الحالية (١٨٧٠ — ١٩٠٥) ؛ الفارق بين عربة البريد وبين السفر فى أيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة والسيارة اليوم . . . وهذه الأخيرة إذ تخترق الطرقات سراعا لا تعرض للخطر الأبرياء ممن يسيرون على أقدامهم فحسب ؛ بل إنها تعرض له أولئك الذين فى داخلها » .

ونجد بالمثل أن الرأسمالية المالية التى تقدمت بمثل هذه السرعة ليست راغبة (لأنها نمت بمثل هذه السرعة) عن الانتقال إلى مرحلة امتلاك المستعمرات من الدول الأعظم ثراء ، ذلك الامتلاك « الهادىء الساكن » وإن لم تقتصر الوسيلة على النوع السلمى منها . ففى الولايات المتحدة نلاحظ أن التقدم الاقتصادى فى العقود الأخيرة كان أسرع منه فى ألمانيا ، ولهذا السبب ذاته تبرز الصفة الطفيلية للرأسمالية الأمريكية الحديثة بوجه خاص .

ومن جهة أخرى لو وازنا بين البورجوازية فى أمريكا الجمهورية والبورجوازية فى ألمانيا واليابان الملكيتين ، لوجدنا أن هذه الموازنة تظهر لنا أن أشد الاختلافات السياسية وضوحاً تصبح غير ذات بال فى العصر الامبريالى ، لا لأن هذه الاختلافات غير ذات أهمية بوجه عام ، بل لأن المسألة خلال هذا العصر مسألة بورجوازية ذات مظاهر من الطفيلية محدودة معينة .

إن الأرباح العالية التى يحصل عليها الرأسماليون فى أحد فروع الصناعة أو البلدان الوفيرة العدد تجعل من المستطاع اقتصادياً إفساد فئات فردية من الطبقة العاملة بل وأقلية كبيرة العدد نوعاً فى بعض الأحيان ، وتمكن الرأسماليين من أن يستميلوا الى جانبهم أفراد هذه الجماعة فى صناعة معينة أو دولة معينة ضد الصناعات الأخرى أو الدول الأخرى . ومما يزيد السعى إلى هذا ازدياد العداء والصراع بين الدول الامبريالية فى سبيل اقتسام العالم . ومن هنا تنشأ تلك الصلة بين الامبريالية والانتهازية التى ظهرت فى انجلترا فى تاريخ مبكر وبطريقة أوضح ، لأن مظاهر معينة من التطور الامبريالى كانت ملموسة ملحوظة فى تلك البلاد قبل غيرها .

ويحاول بعض الكتاب ، ، ومنهم ل . مارتوف مثلا ، أن يتحاشوا

حقيقة وجود علاقة بين الإمبرياليـة والانتهازية فى الحركة العمالية ، وهى الشيء البارز الآن بنوع خاص . فتراهم يلجأون إلى حجج بالية طابعها التفاؤل (على طريقة كاوتسكى وهويسمانس) ويقولون : إن قضية خصوم الرأسمالية كانت تكون مدعاة لليأس لو أن الرأسمالية التقدمية هى التى أدت إلى ازدياد الانتهازية ، أو لو أن أكثر العمال أجراً هم الذين يميلون إلى الانتهازية الخ . وجدير بنا ألا يخدعنا « التفاؤل » الذى من هذا اللون ، فهو تفاؤل يراد به إخفاء الانتهازية . وفى الحقيقـة ليس فى سرعة نمو الانتهازية وصفتها المثيرة ما يعد ضماناً بأن فوزها سيستمر طويلا ، لأن نضوج البثور الخبيثة فى الجسم السليم يسبب تفتحها وانفجارها وخلاص الجسم منها . إن أشد الناس خطراً هم أولئك الذين لا يريدون أن يدركوا أن الصراع ضد الامبريالية زيف وخداع إن لم يكن وثيق الارتباط بالنضال ضد سياسة الانتهاز ومسايرة الفرص والظروف .

من كل ما سبق قوله عن كنه الإمبرياليـة الاقتصادى يتعين علينا أن نعرفها بأنها رأسمالية فى دور انتقال ، أو بعبارة أدنى إلى الدقة والضبط ، رأسمالية على وشك الموت والفناء . ومن المفيد بهذا الصدد أن نذكر ونلاحظ أن الكتاب الاقتصاديين البورجوازيين . حين يصفون الرأسمالية الحديثة غالباً ما يستخدمون اصطلاحات « كالتـداخل » و « انعدام العزلة » الخ ، طبقاً لوظائفها ومجرى تطورها » . فإن المصارف »ليست مشروعات أعمال خاصة صرفة ، بل إنها لتخرج أكثر فأكثر عن نطـاق نظم العمل الخاص الصرف » . وريسر نفسه الذى استخدم هذه الاصطلاحات والعبارات التى اقتبسناها آنفا ، يعلن بكل معانى الجد أن « نبوءة » الماركسيين بخصوص « الاشتراكية » لم تتحقق ! .

وما الذى تنم عليـه كلمة « تداخل » ؟ إنها تعبر عن أشد مظاهر العملية الحادثة أمام أعيننـا بروزاً . إنها تظهر أن المراقب يعد الأشجار المنفصلة بعضها عن بعض دون أن يرى الغابة . إنها تظهره رجلا قد طغت عليه المادة

الأولية وهو عاجز عن إدراك مغزاها وتقدير أهميتها . إن ملكية الأسهم والعلاقات القائمة بين أصحاب الملكية الخاصة ، « تتداخل بطريقة عرضية أى بمحض الصدفة » . ولكن العامل الذى يقوم على أساسه هذا التداخل هو علاقات الانتاج الاجتماعية المتغيرة . عند ما تمتد حدود مشروع ضخم ، ويعظم طبقاً لخطة موضوعة مورد المواد الأولية الأساسية اللازمة لعشرات الملايين من الناس ، وعندما تنقل هذه المواد الأولية إلى أصلح أماكن الانتاج التى تبعد مئات وألوف الأميال — وذلك بطريقة منتظمة منظمة ، وعند ما يتولى مركز واحد إدارة مراحل العمل المتعاقبة حتى صناعة أنواع مختلفة من السلع التامة الصنع ، وعند ما توزع هذه المنتجات طبقاً لنظام مرسوم بين عشرات المئات من ملايين المستهلكين (كما فى حالة توزيع زيت البترول فى أمريكا وألمانيا بواسطة شركة « استاندارد أويل » الأمريكية) — نقول إنه عند ما يتم هذا فمن الواضح أن الذى أمامنا هو الإنتاج ذو الصورة الاجتماعية لا « التداخل » ، وأن الذى نشاهده هو أن العلاقات الاقتصادية الخاصة وعلاقات الملكية الخاصة عبارة عن القشرة التى لم تعد تلائم محتوياتها ، والقشرة التى لابد أن تبدأ فى الانحلال إذا تأجل تحطيمها بأساليب اصطناعية ، والقشرة التى تستمر فى حالة انحلال لفترة طويلة نوعاً من الزمن (بخاصة إذا أطيل علاج الخرّاج الانتهازى) ولكن لابد حتما فى النهاية من زوال هذه القشرة .

ويقول شولز جافرنتز الذى يعجب فى حماس بالإمبريالية الألمانية :

« إذ يعهد إلى إثنى عشر شخصاً بالإدارة العليا للمصارف الألمانية ، فإن عملهم يكون — حتى فى الوقت الحاضر — أعظم أهمية بالنسبة إلى الصالح العام من عمل أغلبية وزراء الدولة » . (يجد المؤلف من المناسب إغفال « التداخل » بين المصرفيين والوزراء وأساطين الصناعة وحملة السندات) .

وإذا تصورنا التحقيق الكامل لاتجاهات التطور التى لاحظناها ، من اتحاد رأس مال الأمة النقدى بالمصارف ، وتكوين نقابات تضم المصارف وتحول

رأس مال الأمة الاستثمارى إلى أوراق مالية — نقول فى هذه الحالة تتحقق نبوءة سان سيمون الباهرة . إن فوضى الانتاج الحاليـة الناجمة عن العلاقات الاقتصادية لا تنمو بتنظيم وانسجام ، ويجب أن تفسح الطريق للتنظيم فى الانتاج . لن يعد تنظيم الانتاج فى أيدى نفر من رجال الصناعة كل منهم متباعد ومستقل عن الآخر وجاهل بحاجيات الانسان الاقتصادية ، وإنما ستتولى هذا التنظيم مؤسسة اجتماعية ، فتتألف هيئة مركزية للادارة وتشرف من أفق أعلى على ميادين الاقتصاد الاجتماعى الواسعة ، وتنظم هذا الاقتصاد لصالح المجتمع بأسره ؛ وتستطيع أن تعهد بأدوات الانتاج إلى الأيدى الصالحة لهذه المهمة ، وتعمل فوق ذلك كله على توفر الانسجام الدائم بين الانتـاج والاستهلاك . لقد وجدت منشئـات أخذت على عاتقها نوعاً من تنظيم العمل الاقتصادى ، وهذه هى المصارف . إن تحقق نبوءات سان سيمون ودخولها فى حلبة الممكنات أمر لا يزال مطويا فى حجب المستقبل ولكننا سائرون نحو تحقيقها — أى إلى الماركسيـة التى تخالف ما تخيل ماركس ، وإن اقتصر الاختلاف على الشكل » .

حقا إن هذا تفنيد سـاحق للماركسيـة ! إنه تراجع عن تحليل ماركس العلمى الدقيق إلى خيال سان سيمون . إن ماقال به سان سيمون يدل على عبقرية صاحبه ، ولـكنه لايعدو حد الخيال والحدس والتخمين .

القسم الثانى

ويشمل

— أولا —

عشرة ملاحق بها إحصائيات وبيانات وافية عن الفترة التالية لحرب (١٩١٤ — ١٨) ، وذلك لإتمام البحث الذى وضعه لينين ودعم النظريات التى أوردها فيه .

— ثانيا —

تعليق شامل وتحليل دقيق

مقتبسة من كتاب

New Data on Lenin's Imperialism

للأستاذين

فارجا و مندلسن

أولا - ملاحق

ملحق رقم (١)

(١) تركز الانتاج فى صناعة كل من ألمانيا وفرنسا

	ألمانيا		فرنسا		
			بما فى ذلك الألزاس واللورين		بدونهما
	١٩٢٥	١٩٣٣	١٩٢٦	١٩٣١	١٩٢٦
المنشئات					
المجموع الكلى	٣,٤٨٩و٣٧٤	٣و٥٤١,٨٠٩	١,٥١٥و٣٨٢	١,٧٢١,٢١٢	١,٥٦٠,٩١٨
المنشئات الكبرى (٥٠ عاملا فأكثر)	٤٣و٠٩٩	٢٩و٠٠٤	١٣و٩٠٩	١٢,٣٩٤	١٤و٧٣٧
النسبة المئوية	١,٢	٠,٨	٠,٩١	٠,٧٢	٠,٩٤
العمال (بالملايين)					
فى جميع المنشئات	١٨و٧	١٤,٦	٦,٧	٦و٣	٧و١
فى المنشئات الكبرى	٨و٩	٥,٥	٣	٢و٦	٣,٢
النسبة ٪	٤٧و٦	٣٨	٤٤,٨	٤١و٣	٤٥,١
منشئات (١٠٠٠ عامل فأكثر)					
العدد	١١٢٢	٦٣٩	٣٦٢	٣١١	٣٩٧
العمال بالملايين	٢و٥	١,٢٢	٠,٩	٠,٧	١
النسبة الى الصناعة من حيث :					
(١) العدد	٠,٠٣٢	٠,٠١٨	٠و٠٢	٠و٠٢	٠و٠٣
(٢) عدد العمال	١٣,٤	٨و٤	١٣,٤	١١و١	١٤و١
(٣) القوة المحركة	٤١و٢	٣٢و٤			
(٤) المحركات الكهربية	٤١,٦	٣١و٧			

المنشئات الصغيرة فى ألمانيا (٥ عمال فما دون ذلك)

عددها : ٣ر١٠٩ر١٩٤ (١٩٢٥) ، ٣ر٢٥٤ر٩٠٦ (١٩٣٣)

نسبتها إلى الصناعة كلها من حيث (ا) العدد (٩١ر٩ — ٨٩ر١) (ب) القوة المحركة البخارية والكهربية (٧ر٦ — ١١ر٤) .

(ب) تركز الانتاج فى الولايات المتحدة

	منشئات قيمة منتجات كل منها أكثر من ٥٠٠ دولار		
	١٩١٤	١٩٢٣	١٩٢٩
مجموع المنشئات الكلى :	١٧٧،١١٠	١٩٦،٣٠٩	٢١٠،٩٥٩
العمال فى جميع المنشئات (بالملايين)	٦،٩	٨،٦	٨،٨
قيمة المنتجات (بلايين الدولارات)	٤٢	٦٠،٦	٧٠،٤
منشئات ذات إنتاج يزيد عن مليون دولار سنوياً (و نسبتها إلى الكل ٪) :			
العدد	٣،٨١٩ (٢،٢)	١٠،٣٢٧ (٥،٣)	١١،٧٦٣ (٥،٦)
عدد عمالها (بالملايين)	٢،٥ (٣٦،٢)	٥ (٥٦،٨)	٥،١ (٥٨)
قيمة المنتجات (بلايين الدولارات)	١١،٨ (٤٩،٢)	٤٠،٢ (٦٦،٣)	٤٨،٨ (٦٩،٣)

(ح) تابع الولايات المتحدة

السنة	جميع الصناعة	منشئات تستخدم من العمال			
	مشروعات ذات إنتاج يزيد عن ٥٠٠ دولار سنويا	لغاية ٥	٦ — ٥٠	أكثر من ٥٠	
				المجموع الكلي	أكثر من ١٠٠٠
		عـدد	المنشئات		
١٩١٤	١٧٧و١١٠	٧٥و٦٣٨	٧٦و٨٣٣	٢٤,٦٣٩	٦٤٨
١٩٣٣	١٤١,٧٦٩	٦١,٦٧٠	٥٨و٧٥٢	٢١و٣٤٧	—
		عـدد	العمال	(بالآلاف)	
١٩١٤	٦و٨٩٦	١٨٣	١و٣٤٤	٥,٣٦٩	١و٢٥٥
١٩٣٣	٦و٠٥٦	١٥٨	١,٠٤٦	٤و٨٥٢	—
		القوى	الآلية	بآلاف الاحصنة	
١٩٢٩	٤٢و٩٣١	١,٦٩٤	٥,٩٠٣	٣٥و٣٣٤	١١,٥٨٢
	النسبة إلى الصناعة	(حسب عدد	المنشئات	وعدد العمال)	
١٩١٤	١٠٠	٢و٧ ٤٢,٧	٤٣و٤ ١٩,٥	١٣,٩ ٧٧,٨	٠,٤ ١٨,٢
١٩٣٣	١٠٠	٤٣,٥ ٢,٦	٤١و٤ ١٧و٣	١٥,١ ٨٠,١	— —
	(حسب	القوة	المحركة)		
١٩٢٩	١٠٠	٣,٩	١٣و٨	٨٢,٣	٢٧

تركز الانتاج فى الصناعة البريطانية

الصناعات	المنشئات حسب عدد من يستخدم فيها من العمال											
	عدد المنشئـات				عدد عمالها (بالآلاف)				حسب عدد الأشخاص المستخدمين فى المنشئات (٪)			
	١١ـ٥٠ شخصا	٥٠ ـ ٢٩٩	٣٠٠ـ٩٩٩	١٠٠٠ فأكثر	١١ـ٤٩	٥٠ـ٢٩٩	٣٠٠ـ٩٩٩	١٠٠٠ فأكثر	١١ـ٤٩	٥٠ـ٢٩٩	٣٠٠ـ٩٩٩	١٠٠٠ فأكثر
الحديد والصلب	١,٦٥١	١,٣٣٩	٣١٩	٦٨	٤٣	١٦٦	١٦٣	١٢٦	٨,٧	٣٢,٧	٣٣	٢٥,٦
المعادن غير الحديدية	٧٩٤	٤٧٠	٦٤	٥	٢٠	٥٢	٣١	٦	١٨,٣	٤٧,٨	٢٨,٤	٥,٤
عمل المنسوجات	٢,٢٤٤	٣,٣٤٩	٦٦٢	٩٢	٦١	٤٤٣	٣١٧	١٧٤	٦,١	٤٤,٥	٣١,٩	١٧,٥
الملابس والأحذية وأغطية الرأس	٣,٨٨٦	١,٩٣١	٢٥٣	٣٢	٩٤	٢١٧	١١٨	٤٨	١٩,٧	٤٥,٥	٢٤,٧	١٠

(هـ) تركز الانتاج فى اليابان

السنة	جميع الصناعة: المنشئات (ا)	جميع الصناعة: العمال بالالوف (ب)	المنشئات التى تستخدم من العمال ٥ — ٥٠ (ا)	٥ — ٥٠ (ب)	٥٠ — ١٠٠٠ (ا)	٥٠ — ١٠٠٠ (ب)	اكثر من ١٠٠٠ (ا)	اكثر من ١٠٠٠ (ب)
١٩١٤	٣١,٧١٧	٩٤٨	٢٨,٥٥٠	٣٦٦	٣,٠٨٢	٤٢١	٨٥	١٦١
١٩٢٦	٥١,٩٠٦	١٨٧٥	٤٦,٧١٩	٥٨١	٤,٩٣٩	٧٨٢	٢٤٨	٥١٢
١٩٣٣	٧٢,٦٠٥	٢٠١٠	٦٦,٥٩٦	٧٣٢	٥,٨٣٠	٩١٢	١٧٩	٣٦٦

النسبة المئوية الى الصناعة كلها (حسب عدد المنشئات والعمال)

السنة	جميع الصناعة منشئات ـ عمال	[٥ — ٥٠] منشئات	[٥ — ٥٠] عمال	[٥٠ — ١٠٠٠] منشئات	[٥٠ — ١٠٠٠] عمال	[اكثر من ١٠٠٠] منشئات	[اكثر من ١٠٠٠] عمال
١٩١٤	١٠٠	٩٠	٣٨,٦	٩,٧	٤٤,٤	٠,٣	١٧
١٩٢٦	١٠٠	٩٠	٣١	٩,٥	٤١,٧	٠,٥	٢٧,٣
١٩٣١	١٠٠	٩١,٥	٣٥,٧	٨,٢	٤٧,٤	٠,٣	١٦,٩
١٩٣٣	١٠٠	٩١,٧	٣٦,٤	٨,١	٤٥,٤	٠,٢	١٨,٢

ويلاحظ بشأن عام ١٩٣١ وجود نقص فى عدد المنشئات الكبرى (١٠٠٠ عامل فأكثر) وفى عدد عمالها . ونلاحظ كذلك زيادة فى عدد المنشئات الصغيرة ويعلل هذا بما يأتى : (١) إحصائيات المصانع الواردة فى الجدول لم تُدخِل فى حسابها العمال الذين يستخدمون بصفة مؤقتة والذين زاد عددهم كثيرا فى المصانع الكبرى أثناء الأزمة ، ولهذا أُدخلت بعض

المنشئات الكبرى فى عداد الصغرى نظراً لأن عدد العمال المستخدمين بصفة دائمة كان أقل من ١٠٠٠ عامل . (٢) عدم حسبان المنشئات الضخمة المشتغلة بإنتاج المواد الحربية . (٣) بسبب الأزمة خفضت بعض المنشئات الكبرى عدد عمالها ، ثم زاد التناقص بسبب التوسع فى عملية التنظيم العلمى الرشيد للصناعة . (٤) ترجع الزيادة فى عدد المنشئات الصغيرة إلى أنه نظراً لظروف اليابان الاقتصادية الخاصة ترى بعض المنشئات الكبرى أن من الأربح لها أن تجعل إنتاج بعض مصنوعاتها بواسطة المنشئات الصغرى المعتمدة عليها والخاضعة لسلطانها واستغلالها .

ازدياد المنشئات الموحدة فى الصناعة

اشتدت هذه العملية خلال الفترة التى بين الحربين ، وكانت اتجاهاتها الرئيسية على النحو التالى :

أولا — زيادة هائلة فى حجم المنشئات المتحدة : زاد إنتاج اتحاد الصلب بالولايات المتحدة فبلغ ٢١٫٩ مليونا من الأطنان سنة ١٩٢٩ ، واستخدم ٢٣٧٫٠٠٠ من العمال ، ووصل رأس ماله الثابت سنة ١٩٣٢ إلى ١٦٥١ من ملايين الدولارات . ولهذه الشركة الموحدة ١٤٣ منشأة تشمل كل حلقة فى عملية الانتاج . وتملك وسائل النقل الحديدية والمائية ، ولها منشآتها الخاصة بخزن وبيع المنتجات . وتأسست بألمانيا سنة ١٩٢٦ أعظم هيئة متحدة فى صناعة الحديد والصلب Vereinigte Stahewerke ، وكان عدد عمالها وموظفيها ١٧٧٫٠٠٠ (١٩٢٩) وبلغ نصيبها من إنتاج البلاد كالآتى : ٢٠ ٪ (فحم) ، ٥٠ ٪ (سبائك الحديد) ، ٤٠ ٪ (صلب) .

ثانيا — اتساع نطاق الانتاج الموحد وبخاصة بسبب عظم نمو الصناعة الكيماوية أثناء الحرب وما بعدها .

ثالثاً — إنشاء مؤسسات موحدة قوية في الصناعة الخفيفة ومن أمثلة ذلك شركة باتا التي تنتج سنوياً (٢٦ — ٣٠) مليون زوج من الأحذية ، ولها مدبغة ومحطة توليد كهرباء وورش هندسية وغابات الخ .

الاحتكارات في بريطانيا العظمى

(١) اتسعت شركة ڤيكرز بعد الحرب الأولى وانضمت إلى أرمسترونج سنة ١٩٢٨ ، وفي العام التالي كونت مع كاميل ليرد اتحاد الصلب البريطاني English Steel Corporation وهو أعظم هيئة متحدة للصلب في البلاد ، ولها أسهم في ١٢ شركة كبيرة أخرى (١٩٣٣) ، وتملك مشروعات في كندا وأستراليا وأسبانيا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان الخ . وقدر رأس مال الشركات الرئيسية في هذا الاتحاد الضخم بمبلغ ٤٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٣) .

(٢) بمقتضى قانون السكك الحديدية (١٩٢١) انضمت ١٢١ شركة لتكوين ٤ شركات احتكارية رأسمالها ١,١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٥).

عدد نقابات المنتجين في ألمانيا

السنة	١٩٢٢	١٩٢٥	١٩٣٠
العدد	١٠٠٠	١٥٠٠	٢١٠٠

وكان عددها (١٩٣١) ١٧٠ (بريطانيا العظمى) ، ٨٠ (فرنسا) .

وكانت نقابات ألمانيا تسيطر على ٥٠ ٪ من الإنتاج الصناعي .

احتكار الاختراعات

تستخدم شركة جنرال الكتريك (ورأسمالها ٢٢٥ مليون دولار) في معملها للأبحاث العلمية ما يقرب من ٣٠٠ مهندس . وتنفق سنوياً من ١٠ الى ١٥ مليون دولار .

الحكومات وتشجيع الاتجاه نحو الاحتكار

خلال الأزمة العالمية عمدت حكومات عدة إلى إجراءات ترمى إلى التكوين الاجبارى لنقابات المنتجين . ففى ألمانيا النازية صدر قانون فى هذا الصدد (١٥ يوليو ١٩٣٣) ، وفى مارس سنة ١٩٣٤ حُرِّم إنشاء مصانع جديدة فى صناعة الساعات . وفى سبتمبر سنة ١٩٣٣ تقرر إنشاء كارتل بصفة مؤقتة تضم كافة الشركات التى تعمل فى نهرى الالب والأودر . وبمقتضى قوانين الفحم الصادرة فى بريطانيا العظمى (١٩٣٠، ٣٢) تكونت ١٧ نقابة إقليمية بقصد الرقابة على الانتاج والأسعار وتنظيم الصناعة تنظيما علمياً سليما . وفى إيطاليا الفاشية صدر قانون فى ١٦ يونيه ١٩٣٢ أعقبه تكوين نقابات فى صناعات القطن والقنب والحرير والأصبغة .

الاحتكارات فى اليابان

كانت نقابات المنتجين باليابان تسيطر على جميع الصناعات الأساسية وفى هذه النقابات تقوم بالدور البارز شركات يملكها نفر قليل من ملوك المال .

الصناعة	السنة	المجموع الكلى	ماللنقابة والشركات المتصلة بها
الفحم	١٩٣٠	٢٥,٣ (مليون طن)	٢٤,٢
القطن	١٩٢٨	٧,٠٦٤,٠٠٠ (مغزل)	٦,٩٠٢,٠٠٠

رأس المال المدفوع للشركات التى تسيطر عليها أعظم المؤسسات اليابانية

اسم المؤسسة	رأس مال هذه الشركات (بملايين الين Yen)	النسبة إلى المجموع الكلى لرأس مال الشركات فى اليابان	
متسوى	١٩٠٦	١٥	رأس مال جميع الشركات ١٢,٦٣٤و٠٠٠,٠٠٠ ين سنة ١٩٢٨
متسوبسكى	٢٠٤٥	١٦	
سوميتومو	١٢٠٧	٩	
ياسودا	١٨٤٤	١٤	

ملحق رقم (٢)

تركز المصارف فى المملكة المتحدة [(١)]

عدد المصارف المساهمة الإنجليزية ونسبة الودائع فيها (٪)

السنة	رأس المال مليون جنيه فأكثر فى المصارف الخمس الكبرى		½ — ١ مليون		لغاية ½ مليون		جميع المصارف	
١٩٢٤	٢٠	٧٢,٤ ٪	٦	٤,٢٠ ٪	٣	١و ٪	٢٩	٩٥و٧ ٪
١٩٢٩	٢٠	٧٣و٥ ٪	٥	٣,١ ٪	٢	,١ ٪	٢٧	٩٦,٨ ٪
١٩٣٦	٢٠	٧٤,٦ ٪	٤	١,٧ ٪	٢	٢و ٪	٢٦	٩٨,١ ٪

---

(١) ماعدا بنك انجلترا ومصارف دولة أرلنده الحرة .

عدد المصارف الاهلية بالولايات المتحدة والنسبة المئوية للودائع بها

السنة	برأس مال أكثر من ٥ مليون دولار		١ — ٥		أقل من مليون	
١٩٢٣	٢١	٢٢و١ ٪	١٠٠	٢٠و١ ٪	٨٠٦٤	٥٧,٨ ٪
١٩٣٠	٣٩	٤٣و٣ ٪	١٧٧	١٧و١ ٪	٦٨٢٢	٣٩و٦ ٪
١٩٣٤	٤٠	٤٧و٨ ٪	١٨٢	٢٠,٦ ٪	٥٢٤٥	٣١,٦ ٪

وكان المجموع الكلى لعدد المصارف بالولايات المتحدة ٢٦٢٧٤ (١٩١٤)، ٣٠٥٦٠ (١٩٢١) ، ٢٥١١٠ (١٩٢٩) ، ١٥٧٥٢ (١٩٣٦) .

تركز المصارف فى اليابان

السنة	المصارف الخمس العظمى مجموع ودائعها (بلايين الين)	النسبة المئوية إلى مجموع ودائع جميع المصارف التجارية الخاصة
١٩٢٦	٢٢٣٣	٢٤,٣
١٩٢٩	٣٢١٠	٣٤,٦
١٩٣٦	٤٥٨٥	٤١و٩٠

عدد المصارف باليابان : ٢١٥٥ (١٩١٤) ، ٢٠٠٩ (١٩٢١) ، ١٠٠١ (١٩٢٩) ، ٥٦٣ (١٩٣٥) .

الاستغلال الاحتكاري لموارد المصارف

توزيع القروض في ٤ مصارف كبرى ببرلين وفروعها (اكتوبر ١٩٣١)

حدود القروض (بالماركات)	عدد القروض	./.	المجموع الكلي بلايين الماركات	./.	متوسط حدود القرض بالماركات
لغاية ٢٠و٠٠٠	١٥٨,٧٣٠	٨٤و٦	٥١,٨	٧,٩	٣,١٦١
من ٢٠ر٠٠٠ الى ١٠٠ر٠٠٠	٤٠و٥٦٨	١٠,٩	٩٠٨,—	١٤و٢	٤٤و١٤٥
القروض الصغيرة والمتوسطة	١٧٩و٢٩٨	٩٥,٥	١٤٠٩و٨	٢٢و١	٧و٨٦٣
١٠٠ر٠٠٠ — ٥٠٠ر٠٠٠	٦٥١٦	٣و٥	١٤٠٨و٩	٢٢	٢١٦و٢١٧
٥٠٠ر٠٠٠ — ٢ر٠٠٠ر٠٠٠	١٤٩٦	٠,٨	١٤٤٥,١	٠و٨	٩٦٦و٠٠٧
أكثر من مليونين	٣٩٠	٠,٢	٢١٣٧	٣٣,٤	٥,٤٧٩,٣٤١
المجموع الكلي	١٧٨و٧٠٠	١٠٠	٦٤٠٠,٧	١٠٠	٣٤و١٠١

رأس المال المملوك والمقترض في الشركات المساهمة (ألمانيا ١٩٣٣)

رأس مال كل شركة (ملايين الماركات)	عدد الشركات في كل مجموعة من نوع خاص	رأس المال المملوك	رأس المال المقترض (ملايين الماركات)	نسبة المقترض إلى المملوك ./.
لغاية ١٠	٦	٣١,٤	٦,٦	٢١
١٠ — ٢٠	٦	٩٣و٧	٢٧,٦	٢٩,٥
٢٠ — ٣٠	٥	١١٧و٧	٤٧	٣٩,٩
٣٠ — ٥٠	٩	٣٤٢و٥	١٧٣	٥٠و٥
٥٠ — ١٠٠	٤	٢٣٣و٨	١٤٩,٣	٦٣و٩
١٠٠ — ١٠٠٠	٣	١٤٤٦,٣	١٢٤٤,٣	٨٦,١

التغييرات النسبية فى الودائع بالمصارف وصناديق التوفير

الودائع (ببلايين المـاركات)

السنـة	انجلترا: مصارف	انجلترا: صناديق توفير	فرنسا: مصارف	فرنسا: صناديق توفير	ألمانيـا: مصارف	ألمانيـا: جمعيات الائتمان	ألمانيـا: صناديق توفير	الولايات المتحدة: مصارف	الولايات المتحدة: صناديق توفير
١٩١٣	٣٠, ٩	٥,٢	٥,٥	٤و٧	١٠و١	٤	١٩و٧	٥٢,٦	١٩,٨
١٩٢٨	٧٢	٨,٤	٧,٨	٤,٥	١٦و٦	—	٧,٢	١٨٠و٦	٤٣
١٩٣٦	٧٨,٩	١٣و٢	٦و٤	٩و٧	٩و٤	—	١٤,٣	١٢٤	٤٤و٥

اشتراك المصارف فى مجالس الاشراف الشركات المساهمة بألمانيا

مجموعات الشركات المساهمة حسب ما في مجالس الاشراف بها من ممثلين لمصارف		الشركات المساهمة في كل مجموعة	عدد الأعضاء في كل مجلس بهذه المجموعات	عدد ممثلى المصارف فى هذه المجموعات	المتوسط فى المائة لممثلى المصارف في كل مجموعة
أكثر من ٥٠ ٪	١٥٩	١٠,٣	١١٣٨	٧٧٣	٦٨
٢٥ ٪ — ٥٠ ٪	٥٨٣	٣٨,١	٤١٥٠	١٥٣٥	٣٧
١٠ ٪ — ٢٥ ٪	٧٠٠	٤٥,٧	٥٢٩٣	٩٨٥	١٩
لغاية ١٠ ٪	٩٩	٥,٩	١٣٦٧	١٠٤	٨
المجموع الكلى	١٥٤١	١٠٠	١١٩٤٨	٣٣٩٧	٢٨

ملحق رقم (٣)

نظام القبض

حلل البعض تقارير (١٩٢٩ — ٣٠) عن أكثر من ٢٠٠ من أعظم الشركات بالولايات المتحدة . وبلغ مقدار الأصول المتحدة لهذه الشركات ٨١ بليون دولار أى مايعادل تقريباً نصف مجموع الثروة الكلية المجتمعة لكافة المشروعات الصناعية والخطوط الحديدية والمنافع العمومية :

كانت السيطرة بواسطة امتلاك :	عدد الشركات	الاصول (بلايين الدولارات)
(١) أغلبية أسهم وسندات رأس المال	٢٢	٤,٩
(٢) أقلية « « «	١٧٦	٧٥,٩

ومعنى هذا أن ٧٦ مليون دولار (= ٩٤ ٪ من مجموع أصول ٢٠٠ شركة) يسيطر عليها نفر قليل من المحتكرين يملكون أقلية من رأس المال فى كل منها . وفيما يلى أهم وسائل هذا التحكم :

(١) امتلاك مقدار من الأسهم بينما الأغلبية موزعة بين عدد كبير من المساهمين غير المرتبط أحدهم بالآخر . (٢) بواسطة سلسلة دقيقة من الشركات القابضة ذات الشكل الهرمى . (٣) بأساليب قانونية مختلفة . (٤) شغل المناصب الهامة فى الإدارة .

احتكار المصارف فى طرح (ترويج) القروض الأجنبية

المصرف	السنة	المقدار (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية من المجموع الكلى للقروض الاجنبية الصادرة فى (١٩٢٠—٣١)
بيت مورجان	١٩٢٠ — ٣١	١٨٧٦	١٩
ديون وريد وشركاهم	١٩١٩ — ٣١	١٤٩١	١٥,١
سباير وشركاه	١٩٢٠ — ٣٠	٢٧٦	٢,٧

أمثلة لأرباح المصارف من طرح القروض الأجنبية

اسم البنك وتاريخ الاصدار	اسم القرض	القيمة الاسمية للاصدار (ملايين الدولارات)	٪ للنصيب المقسم بواسطة المقترض المصارف والوكلاء الاخرين
سبايروشركاه (١٧/١٢/٢٤) ١٥/٧/١٩٢٥	قرض الدولة اليونانية (٧٪)	١١	٩
	البلديات المتحدة المجرية (٧٫٥ ٪)	١٠	٨٫٤
هاريس فوريس وشركاه (١/٣/١٩٢٥)	شركة جنرال الكتريك بألمانيا (٦٫٥ ٪)	٥	٨٫٦

المصارف والعمل على بسط سيطرتها على المشروعات الصناعية

بعد الحرب العالميـة الأولى وخلال الأزمة الاقتصادية خصوصاً لجأت المصارف إلى « التعمير » كوسيـلة لإخضاع الشركات المساهمة الضعيفة. فشركة Deschimag لبناء السفن حدثت فيها ثلاث عمليـات « تعمير » فى سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ . ونتيجة لهذا حذف ٣٠٫٨٤ مليون مارك من رأس مال الشركة . وفى المرة الأخيرة خفض رأس مال الشركة من ١٤ مليون مارك إلى ٧٠٠٫٠٠٠ مارك . وفى سنة ١٩٣٣ زيد ثانية إلى ٦٫٧ مليون مارك ، ووزعت الأسهم الجديدة وقيمتها ٦ ملايين مارك بين الدائنين وذلك بتحويل ديونهم إلى أسهم . وقد كان أكثر من نصف الأسهم الجديدة من نصيب Nordden tsche Kredit Bank الذى صار مالك الشركة . أما الباقى فقسم بين ست مصارف كبرى .

أمثلة عن استخدام أموال الحكومة « لتعمير » الاحتكار

فى سنة ١٩٣١ وجدت شركة Vereinigte Stahlewerke نفسها فى صعاب ، وكان فليك أحد المالكين الفعليين . فتقدمت الحكومة « بالمساعدة » بأن

اشترت أسهما بمبلغ ١١٠ مليون مارك بسعر يزيد أربعة أمثال ما كان عليه سعر السوق .

ازدياد اصدارات رأس المال فى ١٧ من أهم الدول الرأسمالية

المجموع الكلى ببلايين الفرنكات

المجموع الكلى العالمى . ١٠٠,٤ (١٨٩١ — ١٩٠٠) ، ١٩٧,٨ (١٩٠١ — ١٠) ، ٣٥٨,٣ (١٩٢٦ — ٣٠)

أربعة بلدان نصيبها من المجموع العالمى ٧٥ ٪ — ٨٠ ٪ (خلال الفترة ١٩٢١ — ٣٠) .

الولايات المتحدة ٣٢٨,٣ ، انجلترا ٨٠,٣ ، فرنسا ٦٦,٢ ، ألمانيا ٢٦,٤ (التقدير بالفرنكات بسعر التعادل لما قبل الحرب) .

القيمة السوقية للاوراق المالية (بورصة نيويورك — مقدرة ببلايين الفرنكات بسعر التعادل لما قبل الحرب) — ١٩١٤ (١٤٢) ثم يناير من : ١٩٢٥ (٣٢٢) ١٩٢٧ ، (٣٩٣) ، ١٩٢٩ (٦١٤) ١٩٣٣ (٢٨٨) ، ١٩٣٧ ، (٥٥٤ مع عدم حسبان خفض الدولار) .

ملحق رقم (٤)

الأوراق المالية الأجنبية (بملايين الدولارات الذهبية)

البلدان	١٩٢٠–٢٣ (المتوسطات السنوية)	١٩٢٤–٢٨	١٩٢٩	٣٢	٣٤	٣٦
بريطانيا العظمى	٤٤٦	٥٣٠	٤٢٤	٩١	٩٥	٧٥
الولايات المتحدة	٥٧٦	١١٥٢	٦٧١	٢٩	—	١٤
فرنسا	٨٦	٦٠	١٤٠	١٦٠	٧٨	—
هولنده	—	١١٨	٤٥	٩	٠,٠٤	—
سويسرا	٤	٢٨	٢٠	٣٠	١,٢	—

الاستثمارات الأجنبية (بملايين الدولارات)

سنة ١٩١٣ : الصين ١٦١٠ ، الهند ١٨٤٤ ، كندا ١١٤ ، أمريكا الجنوبية ٤٠٠٦ ، مناطق البحر الكاريبي الأمريكية ٢٢١٧ .

سنة ١٩٢٩—٣٠ (فى البلدان المذكورة) : ٣٢٤٣ ، ٣٤٤٥ ، ٦١٢٦ ، ٦٧٨٠ ، ٤٦٩٨ .

الدول التى تستثمر أموالها (التقدير بملايين الفرنكات)

البلدان	الثروة الاهلية	استثماراتها الاجنبية ونسبتها إلى الثروة الاهلية ٪	
بريطانيا العظمى	٤٥٠ — ٤٥٥	٨٠ — ٨٥	١٨
الولايات المتحدة	١٧٦٠–١٧٦٥	٦٠ — ٦٥	٤
فرنسا	٢٩٥ — ٣٠٠	٤٠ — ٥٠	١٥
هولنده	٧٥ (تقريبا)	١٥ (تقريبا)	٢٠ (تقريبا)
سويسرا	٥٠ — ٥٥	٦ — ٧	١٢
بلچيكا	٤٥ — ٥٠	٥ — ٦	١٢

توزيع تقريبي لرؤوس الأموال الأجنبية (١٩٣٠)

	أوربا	أمريكا	المجموع الكلى آسيا وإفريقية وأستراليا	
بريطانيا العظمى	٦	٣٠	٤٠	٧٦
ألمانيا	٢و٣ — ٢,٧	١و٥ — ٢و١	٠,٢	٤ — ٥
الولايات المتحدة	٢١	٣٨	٧	٦٦

تصـدير رؤوس الأموال وسيلة لزيادة صادرات السلع : (١) زادت استثمارات الولايات المتحدة فى عشر من بلدان أمريكا الجنوبية من ١٨٣ مليون دولار (١٩١٣) إلى ٢٢٩٤ (١٩٢٩) وزاد نصيبها من واردات أمريكا الجنوبية من ١٦,١ ٪ إلى ٣١,٥ ٪ فى الفترة ذاتها . (٢) عقدت بولندة سنة ١٩٣١ قرضاً قيمته ١١ مليون مارك لمده ١٢ سنة لانشاء شبكة تليفونات، وتعهدت أن تشترى خلال السنوات الست الأولى مهمات انجليزية بمبلغ يعادل ٦ ملايين مارك بأسعار التعاقد .

دخل الدول الإمبريالية من الاستثمارات الطويلة الأجل فى الخـارج (١٩٢٩) بملايين الدولارات الذهبية :

بريطانيا العظمى ١٢١٩ ـ الولايات المتحدة ٨٧٦ ـ فرنسا ١٧٩ ـ اليابان ٤٥ .

ملحق رقم (٥)

(١) تنازع الاحتكارات فى الهندسة الكهربية (١٩٢٩)

شركة جنرال الكتريك الأمريكية . تداول رأس المال ١٧٤٤ والمستخدمون ٧٨٠٠٠ وصافى الأرباح بملايين الماركات ١٨٢و٦

وشركة جنرال الكتريك الألمانية A. E. G. : ٥٨٠ و٦٠٠٠٠ و١٩,٢٦٠ (وفق الترتيب ذاته) .

وعقدت المجموعتان اتفاقا (١٩٢٢) بشأن تبـادل المخترعات واقتسام السوق العالمية ، وفى عام ١٩٢٩ اشترت الشركة الموحدة الأمريكية ٣٠ ٪ من أسهم الاحتكار الألمانى .

(٢) الاحتكارات في الملاحة

استعادت شركات الملاحة الألمانية عام ١٩٣١ حمولة سنة ١٩١٣ تقريباً .

	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣١	١٩٣٥	
خط هبورج - أمريكا	١٣٦٠	٣٩٧	١٠٨٧	٧٤٤	(تسيطر على ١٠ شركات تابعة)
نورد شير لويد	٩٨٣	٥٧	٩٥٥	٦٠٧	(« « « « « « «)

وعقد الاحتكاران اتفاقا سنة ١٩٣٠ لمدة ٥٠ عاما . وكان أعظم احتكار ملاحي عالمي هو The Baltic and International Maritime Conference وكان يمثل في يونيه ١٩٣٠ ارتباطا من ٦٥٠ شركة وله ٣٥٣٢ سفينة تجارية حمولتها الاجمالية ٩٨٨ مليون طن أي ١٥ ٪ من الحمولة العالمية تقريباً .

(٣) نقابة صناع القضبان الحديدية

أعيد تنظيمها (١٩٢٦) ، وفيما يلي حصص الاصدار (٪) لعام ١٩٢٩ . بريطانيا العظمى ٢٤٫٧٥ ٪ — الولايات المتحدة ١٨٫٥٠ — المانيا ١٩٫٥٥ — فرنسا ١٧٫٦٠ — بلجيكا ١٤٫٥٣ — لـكسمبرج ٤٫٩٥ — مجموعة أوربا الوسطى ٤٫٣٠ .

عدد نقابات المنتجين الدولية (١٩٣١) ٣٢٠ ومنها ١٢ (تعدين) ، ١٠ (معادن غير حديدية) ، ٢٥ (مواد البناء) ، ٥١ (مواد كيماوية) ، ٢٧ (منسوجات) ، ١٠ (تأمين) الخ ، وتحطم البعض أثنـاء الأزمة ، (مصانع الصلب الأوربية — الزنك) ثم بذلت جهود لاحياء النقابات القديمة وتكوين أخرى جديدة .

ملحق رقم (٦)

اعادة تقسيم أملاك ألمانيا حسب معاهدة فرساى

وتم كذلك إعادة توزيع ممتلكات الامبراطورية العثمانية .

اليابان تحتل منشوريا وأجزاء من شمال الصين (١٩٣١ — ٣٦) — إيطاليا تغزو الحبشة (١٩٣٦).

أمثلة التوسع الإمبريالى فى إنتاج المواد الأولية بالمستعمرات (بألوف الهكتارات):

المساحة المنزرعة قطناً فى المستعمرات البريطانية	١٩٣٠ — ٣١	١٩٣٢ — ٣٣	١٩٣٦ — ٣٧
مصر	٨٧٥	٤٥٩	٧٢١
السودان	١٥٧	١٣٣	١٩٢
أوغنده	٢٩٩	٤٣٤	٦٠٢

	١٩٠٩ — ١٣	١٩٢٢ — ٢٣	١٩٢٩	١٩٣٤ — ٣٥	
القطن فى المستعمرات الفرنسية كلها	١٨٥٤	٥٤٣٧٤	٢٦٣٣٦٧	٣٥٤٧٦٦	هكتار
القطن فى إفريقية الاستوائية	—	٢٨١٠	١٥٠٠٠٠	١١٧٢٠٠	هكتار

النضال بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى فى أمريكا الجنوبية ومناطق البحر الكاريبى

الأموال المستثمرة	بريطانيا العظمى ١٩١٣	بريطانيا العظمى ١٩٢٩	الولايات المتحدة ١٩١٣	الولايات المتحدة ١٩٢٩
أمريكا الجنوبية	٣٨٣٦	٤٤٨٦	١٧٣	٢٢٩٤
مناطق البحر الكاريبى	١١٤٨	١٤٠٥	١٠٦٩	٣٢٩٣
المجموع الكلى	٤٩٨٤	٥٨٩١	١٢٤٢	٥٥٨٧

تجارة الواردات	الأرجنتين ١٩١٣	الأرجنتين ٣١	البرازيل ١٩١٣	البرازيل ٣١	شيلى ١٩١٣	شيلى ٣١
بريطانيا العظمى	٣١	٢٠,١	٢٤,٥	١٧,٥	٣٠	١٦
الولايات المتحدة	١٤,٧	١٦	١٥,٧	٢٥	١٦,٧	٣٤,٣

ملحق رقم (٧)

عدم استواء التقدم الرأسمالي في ظل الامبريالية

مستويات مقارنة للصناعات الأساسية :

البلدان	١٩٢٩	٣٢	٣٦
(إنتاج الفحم بملايين الأطنان)			
بريطانيا العظمى	٢٦٢	٢١٢,١	٢٣٢,٢
ألمانيا	١٦٣,٤	١٠٤,٧	١٥٨,٤ (١)
الولايات المتحدة (٣)	٥٥٢,٣	٣٢٦,٢	٤٤١,٥
فرنسا (٣)	٥٣,٨	٤٦,٣	٤٥,٢
اليابان	٣٤,٣	٢٨,١	٣٨,٤
(إنتاج الصلب بملايين الأطنان)			
بريطانيا العظمى	٩,٨	٥,٣	١١,٩
ألمانيا	١٦,٢	٥,٨	١٩,٢ (٢)
الولايات المتحدة (٣)	٥٧,٣	١٣,٩	٤٧,٧
فرنسا (٣)	٩,٧	٥,٦	٦,٧
اليابان	٢,٣	٢,٤	٥
(إستهلاك القطن بملايين القناطير)			
بريطانيا العظمى	٦,٣	٥	٦
ألمانيا	٣	٣,٣	١,١ (٢)
الولايات المتحدة (٣)	١٦	١١,٦	١٦,٥
فرنسا (٣)	٣,٦	٢,٤	٢,٧
اليابان	٥,٩	٥,٩	٧,٥

(١) بما فيها إقليم السار (٢) لنصف السنة الثاني فقط (٣) فحم — ليجنيت

الصادرات من المصنوعات (بملايين الدولارات) والأرقام القياسية (١٩٠٩ — ١٣ = ١٠٠)

البلدان	١٩٠٩ — ١٣ (المتوسط)		١٩٢٥ — ٢٩ (المتوسط)		١٩٣٢		١٩٣٦	
بريطانيا العظمى	١٧٥٠٫٣	١٠٠	٢٧٨٨٫٦	١٥٩٫٣	٩٦٦٫٣	٥٥٫٢	١٠٠٣٫٦	٥٧٫٣
ألمانيا	١٢٧٧٫٨	١٠٠	١٩١٣٫٦	١٤٩٫٨	١٠٦٤	٨٣٫٣	١١٣٦٫٧	٨٩
فرنسا	٧٠٤٫٣	١٠٠	١٢٣٨٫٦	١٧٥٫٩	٤٨٠٫٧	٦٨٫٢	٣٠٩٫٤	٤٣٫٩
الولايات المتحدة	٥٩٧	١٠٠	٢١١٤٫٨	٣٥٤٫٢	٦٢٤٫٢	١٠٤٫٦	٦٨١٫٤	١١٤٫١
اليابان	٧٣٫٥	١٠٠	٣٧٤٫٥	٥٠٩٫٥	١٩٦٫٨	٢٦٧٫٧	٢٦٨٫٩	٣٦٥٫٩

عدم استواء التقدم فى اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى [١]

	الرقم القياسى للانتاج الصناعى ١٩١٣ = ١٠٠			قوة المحركات الكهربية فى الصناعة (ملايين الاحصنة)			قيمة الصادرات (ملايين الدولارات)		
	ا	ب	ح	ا	ب	ح	ا	ب	ح
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٫٢	٨٫٨	٢٫٢	٣١١	٢٤٤٨	٢٥٥٦
١٩٢٥	٢٢٢	١٥١	٨٧	١٫٨	٢٦٫١	٧٫٦	٩١٠	٤٨١٩	٣٧٣٤
١٩٢٩	٢٩٧	١٧٠	٩٩	٤٫٩	٣٥٫٢	١٠٫٢	٩٦٩	٥١٥٧	٣٥٤٩
١٩٣٦	٤٥٠	١٥٠	١١٥	—	—	—	٤٦٣	٢٤١٦	١٢٩٧
نسبة ١٩٢٩ الى ١٩١٣	—	—	—	٢٤٥	٤٠٠	٤٦٤	٣١٢	٢١١	١٣٩

عدم استواء التقدم فى المناطق الصناعية :

بعد الحرب انتقل مركز الثقل فى صناعة القطن بالولايات المتحدة من الشمال إلى الجنوب بسبب رخص العمل والقرب من المادة الخام . وقبل الحرب كان ٢/٣ المغازل بالولايات الشمالية .

---

(١) استمر تقدم اليابان السريع الذى أشار اليه لينين ، وسنرمز بالأحرف ا ، ب ، ج للدول الثلاث الواردة فى الجدول .

السنة	مجموع المغازل (حسب عدد السكان) نيوانجلند ملايين	% من المجموع الكلى	ولايات الجنوب ملايين	%	عدد المغازل نيوانجلند ملايين	% من مجموع ما بالمنطقة	ولايات الجنوب ملايين	%
١٩١١	١٧	٥٥و٢	١١,٧	٣٨	١٦و٥	٩٧و١	١١,١	٩٤و٩
١٩٢٢	١٨,٩	٥١,٢	١٦و١	٤٣,٦	١٧و٩	٩٤و٧	١٥و٩	٩٨و٨
١٩٣٢	١١و٤	٣٦	١٩,١	٦٠و٣	٨,٦	٧٥و٤	١٧و٦	٩٢,١
١٩٣٥	١٠,٥	٣٤	١٩و٤	٦٢و٨	٧,٨	٧٤,٣	١٨,١	٩٢,٣

ملحق رقم (٨)

الدخل من	بريطانيا العظمى (ملايين الجنيهات)			و الولايات المتحدة (ملايين الدولارات)			
التجارة الخارجية	١٩١٢	٢٩	٣٢	١٩٢٢	٢٩	٣٢	
الاستثمارات الأجنبيـة	٣٣	٥١	٢٨	١٧٤	٢٤١	٧٣	(١)
« « + الاستثمارات القصيرة الأجل	١٧٦	٢٥٠	١٤٥	٥٣٠	٩٧٩	٤٦١	(٢)
عمولة المصرفيين والسماسرة	—	٣٧٨	—	١٢٠	٤١٤	٦٨	(٣)

(١) خارج ديون الحرب. (٢) بما فيها مدفوعات ديون الحرب.
(٣) ما تدفعه للدول الأخرى من فائدة وأرباح أسهم.

ازدياد دخول من يعيشون على فائدة أموالهم المقرضة

السنوات	بلايين الدولارات	الرقم القياسى ١٩١٢=١٠٠	الرقم القياسى للدخل الاهلى ١٩١٣=١٠٠	
١٩١٣	١,٨	١٠٠	١٠٠	ما يدفع من فوائد سندات في الولايات المتحدة (بما فى ذلك المصارف والشركات الموحدة ومدفوعات الفائدة من حكومتى الاتحاد ونيويورك)
١٩٢٩	٦,٩	٣٨٣	٢٤٦	
١٩٣٢	٧	٣٨٩	١١٧	
١٩٣٤	٦و١	٣٣٩	١٤١	

المدفوعات عن الديون الداخلية الخاصة والحكومية (بالولايات المتحدة)

١٩١٣—١٤	١٩٢١	١٩٢٩	١٠٤٢—٣٣	
٢١٤٣	٤٩٥٣	٧٦٤٢	٧٩١٠	(ملايين الدولارات)
٦	٧	٩	٢٠	(٪ من الدخل الأهلى)

دخل بريطانيا العظمى من الأوراق المالية :

السنة	١٩١٣—١٤	٢٤—٢٥	٣٠—٣١	٣١—٣٢
بألوف الجنيهات	١٢٨و٤١٦	٢٩٧و٦٢٨	٣٦٣و٢٢١	٣٤٣,٧٤٣
٪ للدخل الاهلى	٥و٧	٨,٣	٩,٢	١٠

تابع بريطانيا العظمى :

السنة	الرقم القياسى للدخل الاهلى	الرقم القياسى (اصافي الدخل من الخارج)
١٩٢٤	١٠٠	١٠٠
١٩٢٧	١٠٨,٤	١٤٨و٧
١٩٢٩	١١١و٤	١٥٥,١
١٩٣٠	١٠٩,٨	١٣٩و٥

تناقص نسبة المستخدَمين فى الانتاج (بريطانيا العظمى) :

السنة	عدد السكان		العمال في الصناعات الاساسية	٪
١٩٢٩	٣٩,٦	بالملايين	٥,٤	١٣,٦
١٩٣٢	٤٠,٢		٤و٦	١١و٤

ملحق رقم (٩)

حقائق وأرقام عن انحلال الرأسمالية الحديثة

أولا — عجز الرأسمالية عن استخدام

القوة الانتاجية الأساسية (قوة العمل) للمجتمع

البطالة المزمنة : أدنى مستوى للبطالة فى فترة رواج (١٩٢٩) بالملايين ٣ — ٤ (الولايات المتحدة) ، ١,٥ — ٢ (بريطانيا العظمى) ، ١,٥ — ٢ (ألمانيا) .

أدنى وأعلى نسبة مئوية للعاطلين من أعضاء اتحادات العمال .

	١٩٠٠ —	١٩١٣	١٩٢٤	— ١٩٢٩	١٩٣٢
بريطانيا العظمى	١و٢	٧,٨	٩و٧	١٢,٥	٢٢,١
ألمانيـا	١,١	٢و٩	٦و٧	١٨	٤٣و٨

تناقص عدد العمال المستخدمين فعلا فى الصناعة (بعد الحرب الأولى)

	السنة	عـدد العمال (بالألوف)	متوسط التغيير السنوى (بالألوف)
الولايات المتحدة	١٩١٩	٨٨٩٠	+ ٤٢٠
	١٩٢٩	٨٨٢٢	— ١٧
	١٩٣١	٦٥٠٧	— ١١٥٨
ألمانيا	١٩٢٥	٩٤٣٩	+ ١١٥
	١٩٢٨	٨٦٧٨	— ٢٥٥
	١٩٣٣	٥٧١٨	— ٥٩٢

العمال الصناعيون ومستخدمو المكاتب (المؤمن عليهم) المشتغلون فعلا :

بريطانيا العظمى (بالألوف)

	١٩٢٤	٢٩	٣٣	١٩٣٦
الصناعة كلها	٧٢٧٣	٧٢٣٤	٦٤٤٤	٧٨٧٦
فحم . حديد . صلب . بناء سفن منسوجات	٢٩١٩	٢٥٦٤	٢٠١٤	٢٠٨٤

البطالة المستترة : فى بيانات المعهد المجرى للابحاث الاقتصادية (١٩٣٣) حوالى ٢٤ ٪ من وقت السكان الزراعيين غير مستغل إذ ذاك (بسبب نظم ملكية الأرض وحجم السكان) .

الفقر فى بريطانيا العظمى: نسبة من يمنحون إعانة الفقر ٣٢٠ فى الألف (١٩٢٩) والعدد حوالى مليون ونصف ، والعدد فى ألمانيا ١ — ١,٥ مليون (١٩٢٩) وثلاثة ملايين خلال الأزمة العالمية .

شدة الازدحام فى المستعمرات وأشباهها :

فى الصين (١٩٢٥) حوالى ١٧٠ مليونا لا عمل لهم ، وفى الهند ١١٠ (بالريف أو المدن) .

تناقص الزيادة فى السكان : (أى فى قوة العمل) .

متوسط الزيادة فى السكان (فى الألف)

الفترة	الولايات المتحدة	انجلترا وويلز	ألمانيا	فرنسا
١٩١١ — ٢٠	—	٦,٨	٣,٧	٦,٥
١٩٢١ — ٣٠	٩,٣	٥,٩	٧,٢	١,٨
١٩٣٣	٥,٩	٢,١	٣,٥	٠,٥

ثانيا — التدمير المباشر وغير المباشر لقوة العمل

ضحايا حرب (١٩١٤ — ١٨) : قتلى ٩,٩٩٨,٧٧١ — مصابون بجراح خطيرة ٦,٢٩٥,٥١٢ — مصابون بجراح طفيفة ١٤,٠٠٢,٠٣٩ — أسرى ومفقودون ٥,٩٨٣,٦٠٠ — موتى سنة ١٩١٨ من الانفلونزا المتسببة عن الحرب عشر ملايين .

(يضاف إلى ما تقدم ضحايا الحروب التى نشبت خلال الفترة الواقعة بين الحربين) .

ضحايا الإرهاب الأبيض : مقبوض عليهم ٥,١٨٧,٠٠٠ — جرحى ٣,٨٢٠,٠٠٠ — قتلى ٣,٤٠٩,٠٠٠ — محكوم عليهم بالإعدام ٢٤٣,٠٠٠ وبالحبس ٣١٩,٠٠٠ — المجموع الكلى = ١٢,٩٧٨,٠٠٠ .

التدمير الناشىء عن ازدياد الفقر :

(ا) بعد سنة ١٩٣١ تضاءلت صحة العاطلين كثيراً بألمانيا بسبب سوء التغذية والمسكن والعناية الصحية . (ب) نسبة وفيات الأطفال فى بريطانيا العظمى ٦٥ فى الألف (١٩٣٢) ، والنسبة أعلى فى مناطق العمال . (ح) زادت نسبة المرض بين المتعطلين فى الولايات المتحدة بمقدار ٥٥٪ (١٩٣٠) بالقياس إلى سنة ١٩٢٩ .

ازدياد حوادث الانتحار : ونسبتها فى كل ١٠٠,٠٠٠ من السكان فى عامى (١٩٣٣ — ١٩٣٤) .

العدد : الولايات المتحدة (٩٩٨٨ — ١٩٩٩٣) — بريطانيا (٣٧٩١ ٦١٤٨) — ألمانيا (١٥٥٦٤ — ١٨٨٠١) .

النسب : الولايات المتحدة (١٥,٨ — ١٧,٥) بريطانيا (٨,٣ — ١٣,٢) ألمانيا (٢٣,٤ — ٢٨,٣) .

التدمير الناشىء عن نظام تشهيل العمل : speed-up (إحصائيات شركة خاصة بالولايات المتحدة) .

السنة	عدد الحوادث	عدد حوادث الانهيار	عدد الحالات العقلية
١٩٢٦	٢٥٣٥	٦٩٦	٣٩
١٩٢٩	٢٩٣١	؟	٥٥

ثالثا — النمو فى العمل غير المنتج

التناقص النسبى فى عدد العمال المستخدمين فى الصناعة :

السنة	عدد السكان	العمال فى الصناعة المعدنية	٪	السنة	عدد السكان	العمال فى الصناعة	٪
الولايات المتحدة				ألمانيا			
١٩١٤	٩٧,٩	٧,٠٢	٧,٢	١٩٠٧	٥٢	٧,٩	١٢,٧
١٩٣٣	١٢٥,٧	٦,٠٦	٤,٨	١٩٣٣	٦٥,٢	٥,٧	٨,٨

(أ) الزيادة فى العدد النسبى للمشتغلين فى التوزيع والخدمة الشخصية

(الولايات المتحدة)

العمل	١٩١٠	١٩٣٠	١٩١٠	١٩٣٠
	(بالآلاف)		(النسب المئوية)	
أعمال إنتاجية	٢٦,٩١٧	٢٩,٦٦١	٧٠,٦	٦٠,٧
أعمال غير إنتاجية	٩,٥٣٩	١٥,٩١٥	٢٤,٩	٣٢,٩

(ب) بريطانيا العظمى (المستخدمون المؤمن عليهم)

	١٩٢٣	١٩٣٣	١٩٢٣	١٩٣٣
أعمال إنتاجية	٧,٨٧٩	٧,١١٠	٧٧,٦	٦٧,٢
أعمال غير إنتاجية	٢,٢٧٢	٣,١٦٥	٢٢,٤	٣٠,٨

(حـ) الزيادة فى ألمانيا

	١٩٠٧	١٩٣٣	١٩٠٧	١٩٣٣
الصناعة	٩,٨٣٩	٨,٩٩٩	٧٨	٦٨,٢
تجارة ـ أعمال مصرفية ـ تأمين ـ فنادق الخ	٢,٧٧٦	٤,٢٠٥	٢٢	٣١,٨

(ى) تابع ألمانيا (المنشئات التى تستخدم أكثر من ٥ أشخاص)

	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٢٨	١٩٣٢
الصناعة	٩,٠٧٣	٥,١٩١	٨٧,٩	٨٢,٥
تجارة . أعمال مصرفية . تأمين . فنادق الخ .	١,٢٥٤	١,٠٩٨	١٢,١	١٧,٥

رابعا — بطء سرعة ازدياد الانتاج

النسب المئوية للزيادة أو النقص فى الانتاج الصناعى

السنة	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى	ألمانيا	فرنسا	العالم الرأسمالى كله	الرقم القياسى لانتاج العالم الصناعى والزراعى
١٨٩٧—١٩١٣	+١٠٠	+٣٥,١	+٧٩,٥	+٥٨,٧	+٨١,٨	٦٨,٢
١٩١٣—٢٩	+٦٩,٨	—٠,٩	+٣	+٣٨	+٤٦,٦	+٣١,١
١٩٢٩—٣٣	—٣٦,١	—١١,٨	—٣١,٣	—٢٢,٩	—٢٨,٨	—

النسبة المئوية لازدياد أو نقص إنتاج العالم من الصناعات الهامة

السنة	الفحم	سبائك الحديد	الصلب	بناء السفن	استهلاك القطن
١٨٩٧—١٩١٣	+١١٢	+٢٥٤,١	+١٣٩,٦	+١٥٠,٤	+٦٤,٧
١٩١٣—٢٩	+١٥,٨	+٦١,٥	+٢٧,٣	—١٧,١	+٨,٨
١٩٢٩—٣٣	—٣١,٤	—٤٧,٤	—٥٧,٥	—٨٢,٤	—١٨,١

خامسا — تأخر التقدم الفنى

بدليل تأخر كهربة الخطوط الحديدية كما يتضح من النسب المئوية التالية (١٩٣٦) : الولايات المتحدة ١,١ ، بريطانيا العظمى ٣,٩ ، ألمانيا ٤,١ ، فرنسا ٦,١ . . . ويُحتج بالخوف من تناقص سعر الفحم فتقل أجور النقل بالسكك الحديدية ويتضاءل الطلب على العمال .

ملحق رقم (١٠)

سادسا — الظاهرة المزمنة من حيث قصور الاستغلال عن الطاقة

نسبة الانتاج فى الصناعة إلى الطاقة

ألمانيا			الولايات المتحدة			بريطانيا العظمى		
	١٩٢٩	١٩٣٢		١٩٢٩	١٩٣٢		١٩٢٩	١٩٣٢
الصناعة عموما	٦٧	٣٦	فحم	٧٨	٥٧	سبائك حديد	٥٢	٣٠
سلع الطبقة العليا	٦٨	٣٠	صلب	٨٧	١٩	صلب	٥٩	٤٢
« « الدنيا	٦٧	٤٣	سيارات	٥٤	١٤	نتروچين	٦٧	٦٦
هندسة	٦٨	٢٧	نحاس	٧٨	١٩	فرنسا		
منسوجات	٧٢	٥٠	ورق	٨٦	٥٥	سوبرفوسفات	٦١	٣٩
نتروچين	٥١	٣٧	نتروچين	٦٨	٣٠	نتروچين	٤٥	٤١

سابعا — تدمير أدوات الانتاج

(١) ازدياد أو نقص عدد المغازل فى الصناعة القطنية

	١٩٠٨ — ١٣	١٩٢٤ — ٢٨	١٩٢٨ — ٣٦	
بريطانيا العظمى	+ ٣,٧	+ ٠,٣	— ١٥,٧	بالملايين
ألمانيا	+ ١,٥	+ ١,٧	— ١	
الولايات المتحدة	+ ٤,٥	— ٢,٣	— ٧,٤	

(ب) حمولة السفن التجارية التى حطمت فى البلدان الرأسمالية الرئيسية (ألوف الأطنان)

١٩١٣	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	١٩٣٥
٨٧,٧	٩٤٣,٦	٨٤٨,٥	١٠١٨	١٣٤٦,١	٢٤١٥,٢	١٧٤٠,٩	١١٥١,٣

(حـ) نقص مجموع الخطوط الحديدية (بالولايات المتحدة — بالأميال)

السنة	خطوط تمت حديثا	خطوط أهملت	الزيادة أو النقص
١٩٢٩	٦٦٦	٤٧٥	+ ١٩١
١٩٣٢	١٦٣	١٤٥٢	— ١٢٨٩
١٩٣٦	٩٣	١٥١٩	— ١٤٢٦

ثامنا — تدمير السلع خلال الأزمة الاقتصادية

استخدم القمح بولاية نبراسكا للتدفئة فى المدارس (لانخفاض ثمنه)، ودمرت البرازيل ٣٢ مليون شيكارة بن تقريباً لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٣.. الخ

تاسعا — ازدياد نفقات التوزيع

النفقات المباشرة وغير المباشرة فى بيع سيارة مقدرة بمبلغ ٤٥٠٠ ريال قد تبلغ ٢٠٠٠ ريال.

عاشرا — التسليح والحروب وقوات البوليس

الإدارة المركزية

	الولايات المتحدة		بريطانيا العظمى	
	الرقم القياسى ١٩١٠ = ١٠٠		الرقم القياسى ١٩٢٢ = ١٠٠	
	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٠	١٩٣٣
جميع الموظفين	١٣٨	١٩٩	١٠٦	١١٨

الميزانية الرسمية لنفقات التسلح

(١٩١٢ — ١٣ = ١٠٠)

	١٩٢٨ — ٢٩	١٩٣٢ — ٣٣	١٩٣٧ — ٣٨
الولايات المتحدة	٢٣٥,٧	٢٣٨,٧	٣٢٥
اليابان	٢٥٩,١	٣٤٣,٩	٧٠٦,٢
بريطانيا العظمى	١٤٧	١٣٣,٣	٣٧٤

ثانيا - تعليق وتحليل

أولا - الزيادة السريعة فى تركز الانتاج

فى ألمانيا (١٩٠٧ — ٢٥) تضاعف عدد المنشئات الضخمة (١٠٠٠ عامل فأكثر) تقريبا، وزاد نصيبها من مجموع القوة المحركة من ٣٢ ٪ إلى ٤١,٣ ٪ ولم يعد الأمر عبارة عن عشرات الألوف من المشروعات الكبيرة، بل شملت البلاد (١٩٢٥) ٦٧ مشروعا (٥٠٠٠ عامل فأكثر) بها من القوة المحركة ضعف ما فى ٦٠٠,٠٠٠ و١ مشروع صغير. وعظم التركز (١٩٢٥ — ٣٣) وأغلقت ألوف من المنشئات الصغرى بسبب الأزمة، وإن لوحظ فتح عدد كبير من هذا النوع لرغبة المتعطلين فى عمل يعيشون منه، ومعظمها من النظام المنزلى القديم. وفى الولايات المتحدة (١٩٠٩ — ٢٩) ارتفعت نسبة قيمة إنتاج المشروعات العظمى (مليون دولار سنويا فأكثر)، من ٨و٤٣ ٪ إلى ٦٩,٣ ٪. ، وزاد عددها (١٠٠٠ عامل فأكثر) من ٥٤٠ إلى ٩٩٦ بها ١٢ مليون حصان من القوة المحركة. وفى فرنسا (١٩٠٦ — ٢٦) زاد عدد المستخدمين فى المنشئات الكبرى (٥٠ عاملا فأكثر) من ٦و٣٠ ٪ إلى ٤٤,٨ ٪. (بنسبة مجموع المشتغلين فى الصناعة)، وارتفع عدد المنشئات (١٠٠٠ عامل فأكثر) من ٢٠٧ إلى ٣٦٢. ونجحت عملية التركز باليابان نجاحا كبيراً ففى الفترة (١٩٠٩ — ٢٧) زاد عدد الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة (رأس المال ٥ مليونين فأكثر) من ٣٨ إلى ٦٨٧، رأس المال من ٤٩٥ إلى ٨١١٣ مليونين، ونصيبها من رأس المال المدفوع من ٣٦,٢ ٪ إلى ٦٤,٢ ٪.

واتسع نطاق الهيئات المتحدة القديمة، وأتاحت الكيمياء والكهرباء فرصا جديدة فى عملية التوحيد، واتبع هذا التنظيم فى عدة فروع مشتغلة بصناعة سلع الاستهلاك (أحذية باتا مثلا). وفيما يلى موجز لأسباب تسهيل عملية تركز الانتاج بعد الحرب.

(١) وضح من الحرب عدم استواء التقدم بين الصناعات الثقيلة والخفيفة» وبين الصناعات «الجديدة» و«القديمة» ، كما أدى نقص العمل إلى التوسع فى استخدام الآلات ونظام الانتاج الكبير . (٢) كان ازدياد القوى الإنتاجية للرأسمالية بعد الحرب أسرع فى الصناعات والبلدان المتميزة من قبل بارتفاع مستوى مركزة الانتاج ، وتبعا لذلك زادت أهمية هذه البلدان وهذه الصناعات ، الأمر الذى يتضمن فى حد ذاته مستوى عاليا من التركز . (٣) ما حدث من تغييرات فنية هامة . (٤) حدة الصراع التنافسى بصفة خاصة بسبب اشتداد مشكلة الأسواق ، ونمو الاحتكار ، لأن انكماش الأسواق يسرع بإفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وامتصاص الكبيرة لها ، كما أن نمو الاحتكار يدفعه إلى « خنق » ما ينافسه .

إن تركز الانتاج من حيث سرعته آخذ فى الازدياد ، ولكنه من جهة أخرى أبطأ من سرعة درجة مركزة رأس المال ، كما أنه يتعثر خلف المطالب والفرص التى خلقها التقدم الفنى الحديث . إن الأمر الأخير خلق فرصا كبيرة لعمليات الإنتاج الموحد ، ولكن الرأسمالية الحديثة لم تستطع استغلال ذلك بالقدر الواجب ، ويبدو هذا إذا قيس بالتقدم الهائل فى الزراعة الآلية وإنشاء المؤسسات الصناعية الضخمة فى بلاد الاتحاد السوفيانى . هذه الصعوبات فى وجه عملية تركز الانتاج الرأسمالية تنم عن ازدياد الاتجاه نحو الانحلال ، وهى تزيد من متناقضات التركز الرأسمالى . ويدل على ذلك عدم التوسع بالقدر الواجب فى إنشاء مشروعات ضخمة جديدة أو توسيع القديمة عن طريق إدخال المعدات الجديدة ، بنفس النسبة التى كانت ملحوظة قبل الحرب . ويلاحظ أن الهيئات المتحدة الاحتكارية تبتاع المشروعات الخارجة عنها وتغلقها ، كما نلاحظ أن تقييد طاقة الأسواق يحد من احتمالات إنشاء المشروعات الضخمة .

وازدياد المتناقضات فى عملية التركز فى ظل الرأسمالية الحديثة تفصح عنه الزيادة البالغة ن عدم استوائه . وهذا الأمر الأخير يفسر لنا الحقيقة

التالية وهى ، أن الاحتكار لا يشمل كافة فروع الصناعة ، وإنما يمثل صرحا أعلى يرتكز على أساس واسع من الانتاج غير المحتكر .

تدل البيانات التى أوردناها فى الملحق الثانى على النمو الهائل فى الاحتكارات ، وعلى السرعة الكبيرة التى تمت بها هذه العملية خلال الحرب وما بعدها . ففى ألمانيا زادت اتفاقات الكارتلات من (٥٥٠ — ٦٠٠) عام ١٩١١ إلى ٢١٠٠ سنة ١٩٣٠ . وقد ذكر لينين أمثلة من الاحتكارات القوية كنقابة الفحم فى الرين ووستفاليا . ولكن شركة الصلب الموحدة بألمانيا (بعد الحرب) أكبر أربع أو خمس مرات من شركة جلسنكرشن . ورأس مال الشركة الكيماوية الموحدة أعظم عشرين مرة من رأسمال أى من المجموعتين اللتين أشار إليهما لينين . وفى الولايات المتحدة أنتج اتحاد الصلب ٢٧ مليون طن مقابل ١٤ مليونا (١٩٠٨) أى أكثر من إنتاج بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة بمقدار مرة ونصف مرة فى عام ١٩٣٢ . أما النقص فى نصيبه بالنسبة إلى الإنتاج الكلى فسببه ظهور احتكارات أخرى أهمها اتحاد بيت لحم للصلب Bethlehem Steel Corporation الذى ينتج ١٠ مليون طن سنويا . ويدل على ازدياد قوة الاحتكارات ما حصلت عليه من أرباح طائلة ، فأرباح شركة جنرال موتورز قبل الحرب لم تتعد ١٠ مليون دولار فوصلت إلى ٢٧٢ مليونا (١٩٣٢) . وبلغت أرباح شركة التليفون والتلغراف الأمريكية (١٩٠٠ — ٣٢) إلى جانب أرباح شركة بل التابعة أكثر من ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (أرباح الأخيرة من ١٩١٥ إلى ١٩٣٢) وبالجدول التالى بيانات تقريبية عن المستوى الذى بلغه تحكير الانتاج (خارجا عن الإتفاقات الكارتلية والنقابية) فى بلاد بقارات ثلاث : [1]

---

(١) ا) (عدا المشروعات الاحتكارية) ب) درجة شمولها صناعة معينة ٪ ج) درجة شمول أعظم الاحتكارات لصناعة معينة ٪ .

الولايات المتحدة

الصناعة	السنة	ا	ب	ح
اتراسيت	—	٦	٩٠	٤٥
حديد خام	١٩٣١	٤	٦٠	٤٣
زيت	٣٢	١	٤٥—٥٠	٤٥—٥٠
صلب	٣٢	٣	٦٠	٤٠
نحاس	٣٣	٥	٩٨	٣٧
سيارات	٣٣	٣	٨٩	٥٠
آلات زراعية	١٨	١	٦٥	٦٥
هندسة كهربية	٢٢	٢	٧٥—٨٠	٤٠ — ٥٠
تليفون وتلغراف	٣٠	١	٧٥	٧٥
راديو	٣٠	١	٩٥—١٠٠	٩٥—١٠٠
طباق	٣٠	٤	٧٩	٤١
سكك حديدية	٣٠	١٤	٨٦	١٢
قوة كهربية	—	٨	٧٤	٢٣

ألمانيا

الصناعة	السنة	ا	ب	ح
فحم	١٩٣٣	١٠	٤٥	١٧—٢٠
سبائك حديد	٣٢	٥	٨٦	٥٣
صلب	٣٢	٥	٨٣	٣٨
سيارات	٣٢	٤	٧١	٣٠
هندسة كهربية	٣٢	٢	٦٠—٨٠	—
صبغة صناعية	٢٨	١	٩٥—١٠٠	٩٥—١٠٠
أزوت صناعى	٣٢	١	٨٠	٨٠
بناء سفن	٢٩	٣	٧٥	٣٦
ملاحة	٣٠	١	٦١	٦١

اليابان

الصناعة	السنة	ا	ب	ح
كهرباء	٣٠	٥	٥٠	—
حرير صناعى	٣٣	٤	٧٣	٢٤
فحم	٣٠	٢	٥٠	٣٠
حديد وصلب	٢٩	٣	٧٥	٤٢
نحاس	٢٧	٥	٨٧	٢٣
نتروجين صناعى	٢٨	٢	٧٩	٤٣
أسمنت	٣٢	٢	٧٠	٥٠
ورق	٢٨	١٠	٧٦	٧٦

والمستوى الذى بلغه الاحتكار فى الانتاج أعلى لأن الجدول لا يشمل جميع فروع الصناعة المحتكرة ، ولم يراع فى الفروع الواردة به إلا أعظم الاحتكارات . وكذلك هناك عدة احتكارات متداخلة ولا يدل الجدول عليها . وأخيرا فالجدول يغفل تماما الاتفاقات من نوع الكارتل وما يماثلها . والأمر الأخير مهم بصفة خاصة كما يتضح من المثال التالى : فى صناعة الفحم بألمانيا حوالى (١٠) احتكارات من نوع الشركة الموحدة، وأضخمها — وهو شركة الصلب الموحدة — يسيطر على ١٧ ٪ — ٢٠ ٪ من إنتاج الفحم بالبلاد . ولكن لو أدخلنا فى حسابنا الاحتكارات التى من نوع الكارتل لوجدنا أن نقابة الرين ووستفاليا للفحم وحدها تسيطر على ٩٩,٦ ٪ من إنتاج فحم الرور ، و٧٤,٥ ٪ من إنتاج البلاد الكلى . وفيما يلى بيان عن درجة سيطرة نقابات المنتجين (قبل الحرب الثانية) على مجال منفصلة من الانتاج بألمانيا .

الصناعات التى تسيطر عليها نقابات المنتجين	درجة السيطرة (٪)
بوتاسيوم . سبائك الحديد . فحم . ألواح صفيح . أسلاك . عدادات كهربية . بخار . نتروجين صناعى . سكر . جير . شبكات سلوك . صابون . زجاج . أسمنت . سجاير . إطارات السيارات . طباق . كيماويات . عقاقير . غلايات . أجهزة .	٩٥ — ١٠٠
عربات السكك الحديدية . طباعة . خيوط الكتان . أنسجة الجوت . حرير . حرير صناعى . آلات .	٨٠ — ٩٥

بيان تقريبى عن نقابات المنتجين

	فرنسا	بريطانيا العظمى
العدد الكلى	٨٧	١٨١
فى الصناعات الثقيلة (تعدين . حديد . صلب . هندسة آلية . هندسة كهربية . مواد كيماوية) .	٦٤	١٠٩
فى الصناعات الخفيفة (منسوجات . جلد . ورق منتجات غذائية)	١٦	٤٢
بناء ومواد البناء .	٥	٢٩

إن العامل الهام فى نمو الاحتكار هو تقدم درجة تركيز الصناعة الرأسمالية خلال الحرب وما بعدها . والعوامل التالية عجلت بنمو الاحتكار فى العقود الأخيرة :

(١) الحرب، إذ كانت الاحتكارات حجر الزاوية فى تنظيم الدولة للصناعة مما قوى مركز الاحتكارات وزاد من أرباحها فاستغلت ذلك لتوسيع نطاق سيطرتها :

(٢) ازدياد مركزية رأس المال إلى حد لامثيل له فى التاريخ (وعجل بهذه الظاهرة : ا) الأرباح الهائلة التى هيأتها الحرب لحفنة من المحتكرين مما أشاع الفقر فى كل مكان . ب) التضخم فى السنوات الأولى بعد الحرب حيث حصل البعض فى شهور قلائل على ثروات هائلة مما سبب خراب جماهير الناس . حـ) النضال التنافسى الحاد . ء) شدة الأزمة الاقتصادية العالمية).

(٣) نمو الصناعات «الجديدة» التي كانت منذ البداية في أعلى مستوى من التحكير. وكان أسرع الاحتكارات ملحوظاً في صناعات المواد الكيماوية والسيارات .. الخ، ومما سهل ذلك ارتفاع مستوى تركز الإنتاج.

وفي البلاد التي قامت فيها هذه الصناعات لأول مرة نراها اتخذت شكل احتكارات قوية.

(٤) عدم استغلال الطاقة الكاملة للجهاز الصناعي، والصعاب الناشئة في إيجاد الأسواق. ودليل ذلك إنشاء شركة الصلب الموحدة بألمانيا (١٩٢٦) بقصد تركيز أكبر عدد ممكن من المشروعات في ظل ملكية واحدة حتى يتسنى إغلاق المشروعات الأقل حجماً والمتأخرة من الوجهة الفنية، وبذا يمكن إدارة أعظم المشروعات من حيث الإعداد الفني إلى أقصى طاقتها وكفايتها. وثمت عامل آخر وهو محاولة خلق الأحوال اللازمة لإدخال قدر أعظم من التخصص للمشروعات المختلفة. هذا المثل يميز حركة توحيد الشركات، وهي الحركة التي اتسع نطاقها إلى حد كبير جداً في فترة التثبيت الرأسمالي وأصبحت متصلة اتصالا لا انفصام له بما يقال له «التنظيم العلمي الرشيد للصناعة» rationalisation.

(٥) بسبب شدة الصراع في الأسواق العالمية نما الاحتكار حتى في البلاد التي دون غيرها من هذه الوجهة. ففي بريطانيا العظمى عجل بهذا كثيراً قيام الصناعات «الجديدة». غير أن تغييرات هامة طرأت كذلك على الصناعات القديمة وبخاصة قبيل الأزمة مباشرة وفي أثنائها ومثال ذلك The Lancachire Cotton Corporation. ويلاحظ أن بريطانيا دون ألمانيا والولايات المتحدة من حيث درجة الاحتكار في الصناعة لأن الصناعات «القديمة» دون مثيلتها في البلدين الآخرين من حيث تركز الإنتاج.

(٦) بعد الحرب صار عدم استواء التطور الرأسمالي أشد وضوحاً. ففي اليابان وفرنسا كان تقدم الصناعة السريع مصحوباً بسرعة نمو الاحتكار فيهما، وفي أثناء الأزمة انهارت بعض الاحتكارات لعجزها عن مواجهة منافسة

سواها ولكن يمكن القول بصفة عامة ان الأزمة كانت فترة زاد فيها دور الاحتكارات وعظم استبدادها إلى حد بالغ . والأرقام التالية توضح التغيرات التى حدثت فى ميدان الكرتلة خلال الأزمة الاقتصادية (يناير ١٩٣٠ — أغسطس ١٩٣٤) :

نقابات المنتجين	١١ دولة أوربية		ألمانيا: يناير ١٩٣٠ — يونيه ١٩٣٢ المتوسط السنوى	ألمانيا: يوليه ١٩٣٢ — يوليه ١٩٣٤ المتوسط السنوى
بعثت من جديد	١٢٧	٦١	١٣	١٤
تداعت	١٨٠	٤٩	١٥	٥
أنشئت	٢٧٧	١٤٢	١٨	٤٧

هذه السرعة الكبيرة فى إنشاء نقابات المنتجين سببها دخول الأزمة فى مرحلة « كساد من نوع خاص » ، وقوانين النازى بشأن التكتل الاجبارى ومما ساعد على تقوية الاحتكارات خلال الأزمة شراء أسهم الشركات المنافسة التى هبطت قيمتها نتيجة أزمات بورصة الأوراق المالية . ومن المسائل المميزة أنه خلال الأزمة استغلت الاحتكارات سلطة الدولة وخزانتها بصفة خاصة لتقوية مركزها ، فنالت اعانات وافرة « لإصلاح شأنها » ، كما حصلت على إعانات لبناء مصانع الذخيرة ، وطلبات حكومية وبخاصة من الأسلحة . وفى سبيل الخلاص من الأزمة اتخذت بلدان كثيرة إجراءات عملت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تقوية سلطة الاحتكارات وكانوا يخفون الغرض الحقيقى بعبارات مثل «تقييد مجال عمل الاحتكارات» . والمثل التالى جدير بالذكر : ففى ١٩٣٢ اشترت الحكومة النازية أسهم شركة جلسنكرشن للتعدين بأكثر من قيمتها السوقية بحجة منع تسربها إلى أيد أجنبية ، وفى ١٩٣٣ أعادت الحكومة — تحت ضغط رجال الصناعة — «تعمير» الشركة الموحدة ، وترتب على هذا أن فقدت الحكومة السيطرة التى سبق أن نالتها بشراء الأسهم .

ويحاول الاشتراكيون الديموقراطيون أن يظهروا أن إجراءات الحكومة

تدل على دخول الرأسمالية فى دور جديد هو عصر الرأسمالية الحكومية الذى فيه تخضع المصالح الخاصة للاحتكارات — كما يدعون — لصالح الدولة، ولكن الحقيقة أن مثل هذا الاتجاه يثبت ما قال لينين من أن الاحتكار الحكومى فى المجتمع الرأسمالى وسيلة لضمان أرباح الملايين .

ثالثا — ازدياد قوة الاحتكارات المصرفية والأوليجاركية المالية

يرى لينين فى تضخم الودائع أكبر الأدلة على تركز المصارف وتحول وظيفتها فى الاقتصاديات الرأسمالية. وكانت زيادة الودائع بعد الحرب عظيمة إلى حد لامثيل له. ففى فترة التضخم النقدى انهارت ودائع المصارف الألمانية وبلغت (١٩٢٣) خمس مستوى (١٩١٣ — ١٤)، ثم ارتفعت (١٩٢٤ — ٢٧) متخطية مستوى ما قبل الحرب بنسبة ٤٠ ٪ ، واستمرت الزيادة ثم بدأ التناقص بسبب الأزمة وأثنائها . وهذه الظاهرة تنطبق على الدول الرأسمالية الكبرى ، وقد زادت ودائع المصارف وصناديق التوفير من ١٢٧ مليون مارك (١٨٨٠ — ١٩١٣) إلى ١٨٣ (١٩١٣ — ٢٨). وهذا دليل على أنه خلال أزمة الرأسمالية عظم تركز الثروة الاجتماعيـة فى أيدى قادة الرأسمالية المالية إلى حد بعيد جداً .

وكانت الزيادة فى أهمية الاحتكارات الكبرى فى النظام المصرفى وفى الدور الذى تلعبه أعظم سرعة .فقد امتصت ست مصارف ألمانية كبيرة (١٩١٤ — ٣٣) ١٩١ مصرفاً فروعها ١٦٩٩ . ويلاحظ كذلك تناقص عدد المصارف الكبرى المسيطرة على موارد الائتمان فى البلد ، فقد هبط العدد بألمانيا من ٩ إلى ٤ مصارف بينما زاد نصيبها من الودائع من ٤٩ ٪ (١٩١٢ — ١٣) إلى ٦٣ ٪ (١٩٣١) . وزادت فروع المصارف فبعد أن كان لمصارف برلين الست الكبرى ٤٥٠ فرعاً ووكالة أصبح لثلاث فقط ٨٤٤ (١٩٣٢) . وفى البيان التالى ما يوضح تركز المصارف :

ودائع أكبر مصرف (مقدرة بالملايين) :

	عام ١٩١٣	عام ١٩٣٦	
بريطانيا العظمى (بالجنيه)	٨٩	٤٨٧	(ميدلند بنك)
ألمانيا (بالمارك)	١٥٧٣	٢٦٥٢	(دوتش بنك ـ دسكونتو)
الولايات المتحدة بالدولار	١٨١	٢٢٨٦	(Chase National Bank)

وسببت الأزمة إفلاس مصارف ضخمة (درسدنر بألمانيا). وأزمة الائتمان إلى جانب عوامل أخرى — حملت الاحتكارات المصرفية على الالتجاء إلى خزانات الدول لتقوية مركزها ، كما عجلت بإفلاس المصارف الصغيرة (٤٠٠٠ بالولايات المتحدة : ١٩٢١ — ٢٩) فهبط عدد مصارف البلد من ٢٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ (١٩٢٩ — ٣٣)، وفى اليابان من ٢١٥٥ إلى ٥٦٣ (١٩١٤ — ٣٥). وقد شاهدت أزمة ١٩٢٩ والسنوات التالية لها أعظم عمليات امتزاج المصارف.

وفى الوقت ذاته زاد ائتلاف المصارف بالاحتكارات الصناعية. ففى ١٩٣٢ نقص عدد مصارف برلين العظمى إلى النصف بينما تضاعف عدد الشركات التى فيها ممثلون لهذه المصارف . ولا ريب أن هذه الظواهر زادت من قوة الأوليجاركية . ومما يجدر ذكره أن قيمة الأوراق المالية المقيدة ببورصة نيويورك (يناير ١٩٢٩) أعظم من مجموع قيمة الأوراق المالية فى العالم الرأسمالى كله فى سنة ١٩١٠ . ونمو قوة الأقلية المالية معناه ازدياد الضريبة التى تفرضها هذه الأقليـة على المجتمع فأولا زادت أرباح مروجى المشروعات كثيراً (لازدياد قيمة ما يصدر من الأوراق المـالية) والمضاربة فى البورصة من مصادر ربح هذه الأقلية . ففى عهـد الأزمة تقلب سعر الأوراق ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ ، ٤٠ ٪ خلال أسابيع بل أيام مما أتاح فرصة الأثراء لوحوش البورصة الضارية . لقد خسر القوم فى الولايات المتحده عشرات البلايين من الدولارات خـلال الأزمة ، ولـكن خسـارة الـكثيرين ربح للقليلين . واسـتغلت الاحتكارات الـكبيرة فرصة هبوط أسعار الأوراق المالية فاشترت أسهم مشروعات كثيرة بأسعار تقرب من العدم . وهذه الأساليب « المشروعة » تكملها الألاعيب وحالات النصب والخداع، كما فى حادثة ستافسكى بفرنسا التى

كشف الغطاء عنها (١٩٣٤) وراح ضحيتها حوالى بليون فرنك .

ونظام القبض من أسس سلطان الأقلية المالية الحاكمة . وقد وصلت هذه العملية حدوداً واسعة ، فقد كان مورجان وشركاؤه يسيطرون عشية الأزمة على رأس مال قدره ٧٤ مليون دولار وملكوا فى أيديهم اتحادات تبلغ أصولها ٢٠ بليون دولار . إن عدد الذين يتحكمون فعلا فى ثروة المجتمع الرأسمالى يتضاءل باطراد ، فقد ذكر جيرار سفير الولايات المتحدة فى ألمانيا أن ٦٤ شخصاً يتحكمون فى ثروة بلاده . وقدرت صحيفة Bergwerkszeitung (لسان حال الصناعة الثقيلة بألمانيا) أن ١٠٠ شخص يسيطرون على الشركات المساهمة فى فرنسا، وعلى رأسهم رجلان يمثلان قوة الرأسمالية المالية فى تلك البلاد .

رابعا — تصدير رأس المال

من البيانات عن فترة ما بعد الحرب نستخلص الأمور التالية :

(١) عظم الزيادة فى مجموع الأموال المستثمرة بالخارج فهى (٢٠—٤٠) بليون فرنك بالنسبة إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا برغم أن الحرب أفقدت ألمانيا ٤٤ بليون ، فرنسا ٢٣ ، وتصرفت انجلترا فى ربع استثماراتها بالخارج بقصد تمويل الحرب) .

(٢) تغيير مراكز الدول فى سوق صادرات رأس المال ، فشغلت الولايات المتحدة المكان الأول ، وانقطعت الصادرات من ألمانيا .

(٣) خرجت روسيا من نطاق الاستثمار الأجنبى ، ودخلت ألمانيا فى عداد مستوردى رأس المال ، وزادت أهمية أمريكا الوسطى والجنوبية بسبب توسع الولايات المتحدة التى حاولت إبعاد انجلترا ، وعظمت أهمية الصين حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية فيها (١٩١٤ — ٢٩ أو ٣٠) من ١،٦١٠،٠٠٠،٠٠٠ إلى ٣،٢٤٣،٠٠٠،٠٠٠ ريال ، ونصيب الدول فى الزيادة : اليابان (٢٢٠،٠٠٠،٠٠٠ — ١،١٣٧،٠٠٠،٠٠٠) ، الولايات المتحدة (٤٩،٠٠٠،٠٠٠ — ١٩٧،٠٠٠،٠٠٠) ، وانجلترا (٦٠٨،٠٨٠،٠٠٠ — ١،١٨٩،٠٠٠،٠٠٠) .

(٤) تباطؤ سرعة صادرات رأس المال بالقياس إلى ما قبل الحرب ، ففى الفترة (١٩٠٢ — ١٤) تراوحت الزيادة فى الأموال المستثمرة بالخارج بين ٧٠ ، ١٠٠ بليون فرنك (فى حالة الدول الرئيسية الأربع) ، بينما كانت الزيادة (٢٠ — ٤٠) بليونا فى الفترة (١٩١٤ — ٢٠) . (ترجع هذه الظاهرة إلى : — مركز الرأسمالية غير المستقر — انكماش مملكة رأس المال بسبب تكوين اتحاد السوفيت وازدياد الثروات القومية فى الممتلكات الاستعمارية — اضطراب وسائل الاتصال الدولى أثناء الأزمة نتيجة خفض العملة ، وتحريم الصادرت من الذهب ، وعدم الوفاء بالقروض الأجنبية والالتزامات التجارية . . الخ) .

وأخيرا نلاحظ وجود عقبات خلال ١٢ أو ١٥ سنة من العقدين الأخيرين فى سبيل تصدير رؤوس الأموال مثل الحرب والتضخم النقدى التالى لها ، والأزمة العالمية التى سببت هبوط قيمة الاستثمارات الأجنبية والدخول المترتبة عليها .

خامسا — نمو الاحتكارات

انهارت أغلبية نقابات المنتجين الدولية بسبب الحرب ، كما لم تعد الصناعات الأساسية فى البلدان المحاربة قادرة على إمداد السوق العالمية .

وفى سنوات السلم الأولى أخذت النقابات الدولية تعود إلى الحياة ببطء ، غير أن هذه العملية عرقلها التضخم النقدى إذ أبت دول كثيرة الارتباط باتفاقات تحد من حريتها فى استغلال عملتها المخفضة لإغراق الأسواق .

ونمت النقابات فى عهد استقرار الرأسمالية ، ومن الغريب أن عددها بلغ ٣٢٠ سنة ١٩٣١ (أى ثلاثة أمثاله سنة ١٩١٠) . أما الأنصبة فكانت كالآتى : نقابة إنتاج الصلب الدولية ٣٢٪ ، ٤٥٪ (١٩٢٩ ، ٣٢) — نقابة الحرير الصناعى ٧٠٪ (١٩٢٩) . وقد تداعت بعض النقابات (النحاس مثلا) بسبب الأزمة وذلك راجع إلى : حدة المنافسة وتزعزع السوق العالمية ، والتضخم النقدى فى بلدان كثيرة ، وتقدم إغراق الأسواق ، وعدم استواء

تقدم الرأسمالية خلال الأزمة مما ترتب عليه تغير أحوال الإنتاج فى البلدان المختلفة وعلاقة القوى بينها . ولـكن التناقص المؤقت فى عملية التكتل لا يعنى نقصاً فى تقسيم العالم اقتصادياً بين الاحتكارات . وليس ازدياد قوة الاحتكارات التى تقتسم السوق العالمية بالظاهرة الجديدة الوحيدة ، بل زاد عدد الأشياء التى تُقتسم وبخاصة الصناعات «الجديدة» ، فنجد احتكارات فى صناعات السيارات والحرير الصناعى الخ مما لم يكن له وجود قبل عام ١٩١٤ . ونلاحظ من جهة أخرى أن الظروف التالية ذات أهمية بصفة خاصة من حيث المبدأ . فأولا حرمت الثورة الروسية الاحتكارات الدولية سوقا واسعة ، وثانيا سياسة الاتحاد السوفيتى الذى دخل السوق العالمية كعامل مستقل ، وهى سياسة تعوق الاحتكارات عن اقتسام العالم اقتصاديا وذلك فى مناطق التجارة الدولية التى تلعب فيها التجارة الروسية دوراً بارزاً .

سادسا — تقسيم العالم بين البلدان الرأسمالية

نلاحظ التغييرات التالية فى الفترة الواقعة بين الحربين الإمبرياليتين :

(١) خروج روسيا من عداد الدول الإمبريالية وتحولها إلى اتحاد حر بين قوميات ذات حقوق متساوية ، وبذلك هبطت نسبة المستعمرات بآسيا من ٥٦,٦ ٪ حسب تقدير لينين إلى ٢٠,٦ ٪ (١٩٣٢) (بما فى ذلك كوريا ولـكن لاندخل فى عدادها الأقاليم الصينية التى استولت عليها اليابان) .

(٢) اعتبر لينين الصين فى عداد شبه المستعمرات ولـكنها كافحت الاستعمار اليابانى وعملت على تحرير ذاتها .

(٣) استقلال تركيا، وتقدم إيران وأفغانستان فى هذا الاتجاه (ومغزى هذه التغييرات تعرض الأساس الذى يقوم عليه احتكار الإمبريالية الاستعمارى للتقويض) .

(٤) توسيع نطاق السيطرة الاستعمارية نتيجة لتحويل البلدان شبيهة

بالمستعمرات أو شبه مستقلة إلى مستعمرات (الحبشة . منشوريا — بعض الولايات الشمالية بالصين) .

(٥) البيانات الجديدة تثبت أن العالم على أبواب عهد من إعادة التقسيم . فقسمت ممتلكات ألمانيا وبذا زادت أملاك بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . وبدأ العهد بالاعتداء على منشوريا والحبشة ، وبذا يتمهد الطريق لحرب أخرى .

سابعا — ازدياد وضوح عدم استواء التقدم الرأسمالى

كان الخطر الوشيك من نشوب حرب إمبريالية أخرى تأييداً تاريخيا لصحة مبدأ عدم استواء تقدم الرأسمالية فى ظل الامبريالية ، كما يثبت حتمية « إعادة توزيع العالم الذى اكتمل تقسيمه » . وقد أثبت نجاح اتحاد السوفيت الاشتراكى إمكان إقامة النظام الاشتراكى فى بلد واحد . وقد أثبت التاريخ فضلا عن هذا أسس المذهب وتفصيلاته من حيث أهمية دور عدم استواء التقدم الرأسمالى فى عصر الاحتكار هذا . ففى العشرين سنة التالية للحرب الأولى نجد تفاوتا واضحا فى معدل سير تقدم البلدان الرأسمالية الهامة وفى معدل تقدم فروع الصناعة المختلفة ، وهذا بدوره سبب تغييرات هامة فى علاقة القوى الاقتصادية بين البلدان كما بين الفروع المختلفة من الصناعة . والزيادة فى عدم استواء التقدم عجلت بعملية التسوية بين البلدان وبين الصناعات ، وهذا سبب نضالا بينها ، كما أدى إلى بروز عدم استواء التطور أو التقدم الرأسمالى . ومن جهة أخرى زاد الاختلاف فى مستوى الصناعات والبلدان الأخرى . والاختلاف فى درجة القوة الاقتصادية والحربية والسياسية والاستعمارية للبلدان المختلفة قد زاد زيادة هائلة ، وهذا من العوامل الحاسمة الداعية إلى حدة التوتر فى العلاقات الدولية مما عجل بتهيئة الظروف والأحوال لنشوب حرب ثانية . وأخيرا فعدم الاستواء فى التقدم السياسى لمختلف البلدان الرأسمالية قد بدا فى أشكال جديدة .

الاختلاف فى سرعة نمو البلدان المختلفة

سنفحص فى الجدول التالى ثلاث مراحل أساسية فى تطور الرأسمالية (١) ١٨٦٠ — ٨٠ وهى فترة المنافسة الحرة (٢) ١٨٩٠ — ١٩١٣ حيث أصبح الاحتكار عاملا حاسما فى اقتصاديات البلدان الرأسماليه الهامة (والسنوات العشر بين الفترتين مرحلة انتقال) (٣) ١٩١٤—١٩٢٩ فترة الحرب العالمية (الأولى) والأزمة العامة التى تعرض لها النظام الرأسمالى .

ازدياد أو تناقص الانتاج الصناعى (٪)

البلد	١٨٦٠—٨٠	١٨٩٠—١٩١٣	١٩١٣—١٩١٩
اليابان	—	—	+ ١٩٧
كندا	—	+ ٢٤٥	+ ١٢٠
الهند البريطانية	—	—	+ ٨١
روسيا	+ ١١٣	+ ٢٧٠	—
الولايات المتحدة	+ ١١٣	+ ١٥٦	+ ٧٠
إيطاليا	—	+ ١٥٠	+ ٧٦
ألمانيا	+ ٧٨	+ ١٤٨	+ ١٣
فرنسا	+ ٦٥	+ ٧٩	+ ٣٨
بريطانيا العظمى	+ ٥٦	+ ٦١	— ١
بولنده	—	—	— ١٠
العالم الرأسمالى	+ ٨٦	+ ١٣٣	+ ٤٧

ويتضح من الجدول أنه بتغير الفترات التاريخية زاد الاختلاف فى سرعة نموها . والأرقام السابقة تجعل فى استطاعتنا أن نتبين الاتجاهات الرئيسية فى تقدم الصناعة الرأسمالية . فما هذه الاتجاهات ؟

فى الفترة الأولى زاد انتاج العالم الرأسمالى بنسبة ٨٠ ٪ وفى الثانية بنسبة ١٣٣ ٪ . وكذلك يبدو واضحا عدم استواء تطور مختلف البلدان وحدثت أبطأ نسبة فى كلتا المرحلتين فى بريطانيا العظمى .

ونتيجة للحرب الرأسمالية تضاءلت بشدة سرعة نمو الصناعة العالمية عموما ، ففى الفترة (١٩١٣ — ٢٩) بلغت الزيادة فى الإنتاج ٤٧ ٪ أى المتوسط السنوى ٢,٤ ٪ مقابل ٣,٧ ٪ فى الفترة (١٨٩٠ — ١٩١٣) . وفى السنوات الخمس التالية تضاءل الإنتاج ، وإلى جانب هذا البطء العام زاد وضوح عدم استواء التقدم فى البلدان المختلفة وبدا ذلك كالآتى :

(١) زيادة كبيرة فى سرعة تقدم بعض البلدان (اليابان وكندا) .

(٢) تقلب الانتاج فى أغنى دول أوربا وهى بريطانيا العظمى بعد الحرب وكان ذلك حول مستوى لم يتعد حد سنة ١٩١٣ ، وهذا من أعراض الانحلال العميق للرأسمالية .

(٣) (فى الفترة ١٨٩٠ — ١٩١٣) تقدمت الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا بمعدل كاد يكون متساويا ، وكان الفرق طفيفاً فى حالة كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وإن كانت الدولتان متخلفتين كثيراً وراء غيرهما وخلال الفترة (١٩١٣ — ٢٩) تقاربت الولايات المتحدة وإيطاليا وحدهما من حيث معدل التقدم .

(٤) تغير فى مراكز الدول ففى الفترة (١٩١٩ — ٢٩) انتقلت ألمانيا من البلدان التى يزيد فيها الانتاج الصناعى بأعظم سرعة الى مجموعة الدول التى زاد فيها الانتاج الصناعى بأبطأ سرعة ، بينما تغيرت فرنسا فى الاتجاه المضاد وإن كان بدرجة أقل .

ازدياد وضوح عدم استواء تقدم الفروع المختلفة من الصناعة . والجدول التالى يوضح انتاج العالم الرأسمالى من الصناعات المختلفة فى سنة ١٩٢٩ مع الموازنة بسنة ١٩١٣ (٪)

بناء السفن	٨٣	النتروجين (سلفات النشادر)	٢٨٦
(استهلاك) القطن	١١١	الزيت	٤١١
الفحم والليجنيت	١١٦	الألمنيوم	٤٢٤
سبائك الحديد	١٢٦	السيارات	٨٩٢
الصلب	١٦٠	الحرير الصناعى	١١٧٢

فالصناعات الهامة (سبائك الحديد — الفحم — القطن) تقدمت ببطء عظيم وإن كان مركزها مختلفاً فى البلدان المختلفة ، ومن جهة أخرى تقدمت الصناعات الجديدة تقدماً سريعاً جداً . والاختلاف فى نمو الصناعات التى تنتج أدوات الإنتاج وتلك التى تنتج سلع الاستهلاك وكذلك الاختلاف بين الصناعات المحتكرة ، وغير المحتكرة ، عظيم للغاية .

وثمة ظاهرة أكثر أهمية وهى ازدياد التفاوت بين الزراعة والصناعة ويبدو ذلك فى أنه فى الوقت الذى نشاهد فيه إحياء جديداً للصناعة بعد الحرب تعرضت الزراعة منذ سنة ١٩٢١ لأزمة طويلة زادت حدتها فى خلال الأزمة الاقتصادية العالمية . وفيما يلى موجز للأسباب الرئيسية التى ترجع إليها الزيادة الشديدة الواضحة فى عدم استواء التقدم خلال العشرين سنة التالية لانتهاء الحرب العالمية الأولى .

١ — أثناء الحرب كانت أحوال التطور الاقتصادى مختلفة فى البلدان المختلفة ، وبعد الحرب جدت ظروف ناشئة عن معاهدات الصلح ساعدت على التقدم الاقتصادى لبعض البلدان ، وأعاقته فى بلدان أخرى .

٢ — عظم نمو الاحتكارات ومايترتب على ذلك من عدم اطراد الزيادة فى التقدم الفنى .

٣ — أثر تكوين اتحاد السوفيت فى مختلف البلدان الرأسمالية بدرجات متفاوتة ، لأنه حد من احتمالات توسع الرأسمالية العالمية وحرمها من مورد ضخم للمواد الأولية ، ومن سوق واسعة للسلع واستثمار رؤوس الأموال

٤ — ومن العوامل الحاسمة ازدياد انحلال النظام الرأسمالى وهو ما يميز فترة الأزمة العامة التى تعرضت لها الرأسمالية . ففى الوقت الذى تقلصت فيه احتمالات نمو القوى الإنتاجيـة ، زادت حدة الصراع والتنافس من جانب المشروعات والصناعات والبلدان فى سبيل توسيع مدى هذه الاحتمالات ، وغالباً ما كان التقدم فى ناحية يتم على حساب التأخر فى غيرها .

تغير علاقة القوى الاقتصادية للبلدان الرأسمالية الهـامة :

هذا التغيير من وقت إلى آخر ، والذى يوضحه الجدول (على الصحيفة المقابلة) من آثار عدم استواء التقدم . ففى أواخر القرن المـاضى شغلت الولايات المتحدة مركز انجلترا كالدولة الصناعية الأولى ، ولكن درجة تفوق الولايات المتحدة الصناعى كانت صغيرة نسبياً إذ تمتعت انجلترا مقابل ذلك بتفوق فى ميادين التجارة والائتمان العالميين والاستثمارات الأجنبية والسلاح البحرى والقوة الاستعمارية . وفى الفترة (١٩٠٠ — ١٣) سارت الولايات المتحدة خطوة إلى الأمام ، ففى عشية الحرب كان إنتاجها من الصلب وسبائك الحديد والفحم أكثر منه فى حالة انجلترا ، وبلغت قيمة إنتاجها الصناعى أكبر من قيمة إنتاج بريطانيا العظمى مرتين ونصف مرة . ولـكن ظلت انجلترا محتفظة بتفوقها فى التجارة العالمية والإستثمارات الخارجية وسوق النقود العالميـة ثم تغير الموقف بعد الحرب فصارت الولايات المتحدة دولة كبرى لإصدار رأس المال ، وانتزعت من لندن مركزها فى سوق النقود ، وشغلت المحل الأول فى حجم التجارة الخارجية ، وقاربت انجلترا فى السلاح البحرى بينما اطردت الزيادة فى إنتاجها الصناعى ، وعظم التفاوت فى معدل التقدم فى البلدين إلى درجة هائلة . ورغم هذا نلاحظ على بريطانيا العظمى ما يأتى :

(١) احتفظت بممتلـكاتها الاستعمارية ؛ بل وزادتها كثيراً (٢) نسبة ما تستطيع تصريفه فى الأسواق الخارجية من مصنوعاتها أكبر من مثيلتها بالولايات المتحدة خمس أو ست مرات ، وذلك بفضل ممتلـكاتها (٣) تزيد استثماراتها فى آسيا وإفريقية واستراليا وكذلك الأرجنتين عن استثمارات الولايات المتحدة .

	وحدات القياس	١٨٨٠ (ا) بريطانيا العظمى	١٨٨٠ (ب) الولايات المتحدة	١٩١٣ ا	١٩١٣ ب	١٩٢٩ ا	١٩٢٩ ب	١٩٣٦ ا	١٩٣٦ ب
القوة المحركة فى الصناعة	ملايين الاحصنة	—	٣ر٤١	١٠ر٧٥	٢٢ر٤٢	١٤ر٨٩	٤٢ر٩٣	—	—
قيمة الانتاج (التعدين وعمل المصنوعات)	بلايين الدولارات (سعر التعادل القديم)	٣ر٩٩ (١٨٨٨)	٥ر٨	١٠ر٥٩	٢٦ر٢٤	١٨ر٩٠ (١٩٣٠)	٧٦ر٣٢	—	—
إنتاج الصلب	ملايين الاطنان	١ر٣	١ر٢	٧ر٧	٣١ر٣	٩ر٨	٥٧ر٣	١١ر٩	٤٧ر٧
التجارة الخارجية	بلايين الدولارات (سعر التعادل القديم)	٢ر٧٨	١ر٥٦	٥ر٧٦	٤ر٢١	٨ر٩٤	٩ر١٧	٣ر٦٢	٤٨ر٤
صادرات السلع المصنوعة	» »	—	٠ر٠٩	٢	٠ر٧٨	٢ر٧٩	٢ر٥٣	١	٠ر٦١
إصدار الأوراق المالية الخارجية	ملايين (» »)	—	—	٧٨١	٤٤ (١٩١٤)	٤٢٤	٦٧١	٥٧	١٣
مجموع الاستثمارات الخارجية	بلايين الفرنكات (السعر السائد)	٢٢	—	٧٥ـ١٠٠	٩ر٩	٩٤	٨١	—	—
الاسطول التجارى (حمولة)	ملايين الاطنان المسجلة	٦ر٥٢	٣ر٥٨	١٨ر٧٠	٥ر٣٨	٢٠ر١٧	١٤ر٣٨	٢٠ر٣٩	١٣ر٥٦
البحرية (»)	» »	—	—	٢ر٢٢	٠ر٨٤	١ر٠٢	١ر٢٨	١ر٢٠	١ر٥٧
البوارج	عدد الوحدات	—	—	٦٧	٣٤	٢٠	١٨	١٥	١٥
الطرادات	» »	—	—	١٢٣	٣٢	٥٤	٣٠	٥٣	٢٥
المصروفات الرسمية على القوى المسلحة	ملايين الدولارات (السعر السائد)	١٣٧	٦٣	٣٧٥ر٣	٣٣٥ر٣	٥٥٢	٨٣٠ر٢	١٣٨١ (١٩٧٧-٣٨)	١٢٢١
سكان المستعمرات	ملايين الانفس	٢٦٧ر٩	—	٣٦٣ر٥ (١٩١٤)	٩ر٧ (١٩١٤)	٤٤٠ر٦	١٣ر٩	٤٦٦ر٥	١٤ر٦ (١٩٣٢)

والتغيير الآخر الحاسم فى علاقة القوى راجع إلى نمو الامبريالية اليابانية بصورة استثنائية . إن سرعة معدل تقدم اليابان زادت من قوة مركزها الاقتصادى بصورة مطلقة ونسبية ، وعجلت بعملية التسوية بينها و بين الدول الإمبريالية الأخرى . ومع ذلك لا تزال اليابان دون الولايات المتحدة و بريطانيا العظمى من حيث درجة القوة الاقتصادية كما يتضح من الجدول التالى :

الأرقام القياسية عن علاقة القوى بكل من اليابان

والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

	السنوات	وحدات القياس	اليابان	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى
معدل النمو					
الإنتاج الصناعى	١٩١٣—٢٩	فى المائة	+ ١٩٧	+ ٧٠	— ١
المحركات الكهربية فى الصناعة	« «	« «	+ ١٤٥٠	+ ٣٣٠	+ ٣٦٣
الصادرات (مع عدم حسبان التغيير فى الأسعار)	« «	« «	+ ٢١٢	+ ١١٠	+ ٣٩
النصيب من الانتاج فى صناعة العالم الرأسمالى	١٩٢٩	« «	٥ر٢	٤٧	٨ر٩
	١٩٣٥	« «	٧ر٣	٤ر٤٣	٩ر١١
إنتاج الصلب	١٩٢٩	ملايين الاطنان المسجلة	٣ر٢	٣ر٥٧	٢ر٩
	١٩٣٦		٥	٨ر٤٧	٩ر١١
النصيب من التجارة العالمية	١٩٢٥—٢٩	فى المائة	٣	١٤	٦ر١٣
	١٩٣٦		٩ر٣	١ر١٢	٤ر١٥
الأسطول التجارى البحرية	١٩٣٦	ملايين الأطنان	٤ر٢	٦ر١٢	٤ر٢٠
(ا) الحمولة الكلية	١٩٣٦	ألوف الأطنان	٨٤١	١٠٧٢	١١٩٦
(ب) البوارج	«	الوحدات	٩	١٥	١٥
(ح) الطرادات	«	«	٤١	٢٥	٥٣
عدد سكان المستعمرات خلا منشوريا	١٩٣٢	ملايين	٢٨	١٤و٦	٤٦٦,٥
بما فى ذلك منشوريا	«	الأنفس	٦٠	١٤و٦	٤٦٦,٥

وقد حدثت تغييرات ذات مغزى بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا، إذ زادت

كما يتبين من الجدول التالى :

	وحدات القياس	١٩١٣ ألمانيا	١٩١٣ فرنسا	١٩٢٩ ألمانيا	١٩٢٩ فرنسا	١٩٣٩ ألمانيا	١٩٣٩ فرنسا
السكان	ملايين الأنفس	٦٧	٣٩ر٨	٦٤	٤١ر٢	٦٥ر٢	٤١ر٨ (١٩٣٣)
القوة المحركة فى الصناعة	« الأحصنة	٨ر٦٤ (١٩٠٧)	٣ر٥٥ (١٩٠٦)	١٨ر٩ (١٩٢٥)	١١ر٧٢ (١٩٢٦)	٢٣ر٨ (١٩٣٣)	—
النصيب في إنتاج صناعة العالم الرأسمالى	في المائة	—	—	١٢ر٦	٧ر٦ (١٩٢٨)	١٣ر٢	٦ر٢
إنتاج الصلب	ملايين الأطنان	١٨ر٩	٤ر٧	١٦ر٢	٩ر٢	١٩ر٢	٦ر٢
صادرات السلع المصنوعة	بلايين الدولارات (سعر التعادل القديم)	١ر٦١	٠ر١٦	٢ر٣٤	١ر٢٣	١ر٤٤	٠ر٣١
الاستثمارات الخارجية	بلايين الفرنكات	٤٤	٦٠ (١٩١٤)	٥	٣١ر٤٠ (١٩٣٠)	—	—
الأسطول التجارى	ملايين الأطنان المسجلة	٥ر٠٨	٢ر٢٠	٤ر٠٩	٣ر٣٨	٣ر٧٢	٣
البحرية							
(ا) الحمولة الكلية	ألوف الأطنان المسجلة	١٠٣٣ر٧	٦٨٩ر٢	٩٩ر٦	٥٢٢ر٣	١٢٤ر٩	٥٠٢
(ب) البوارج	الوحدات	٤٧	٢٤	٦	٩	٦	٧
(ج) الطرادات	«	٥٠	٢٩	٥	١٠	٦	١٤
الجيش	بالالوف	٨٠٦	٧٧٠ر٧	١٠٠ر٥	٥٦٣ر٥	١٠٠٠	٦٢٤
عدد السكان بالمستعمرات	ملايين الأنفس	١٢ر٣	٥٥ر٥ (١٩١٤)	—	٦٥ر١ (١٩٣٢)	—	٦٥ر١ (١٩٣٢)

لقد زادت بعد الحرب قوة فرنسا الاقتصادية بالنسبة إلى ألمانيا، وصارت ظروفها أكثر ملاءمة لتقدم صناعتها. فقبل الحرب زاد إنتاج ألمانيا الصناعى بسرعة ضعف مثيلتها فى فرنسا، فانقلبت السرعة إلى ثلاثة أمثالها فى حالة فرنسا بعد الحرب وترتب على ذلك اقتراب إنتاجها الصناعى من مستوى ألمانيا. وبرغم هذا استمرت ألمانيا أكبر دولة صناعية فى أوربا، وبها أعلى مستوى فى تركيز الإنتاج وأقوى الاحتكارات، وتمتعت بأعلى درجة من الفنية. وظلت تفوق فرنسا فى التجارة العالمية. وقد استغلت ألمانيا قوتها الصناعية والعداوة بين أعدائها السابقين، فنقضت شروط معاهدة فرساى وعملت على زيادة قوتها العسكرية.

ويبدو عدم الاستواء فى الصفة الخاصة التى تميز الدورات الاقتصادية فى فترة مابعد الحرب، وفى الفوارق العميقة فى درجة تأثير الأزمة الاقتصادية على الصناعات والبلدان المختلفة. والجدول التالى يوضح هذا بطريقة غير مباشرة:

الزيادة أو النقص فى الانتاج الصناعى بالعالم الرأسمالى
فى عام ١٩٣٢ بالنسبة إلى عام ١٩٢٩ (٪)

الإنتاج فى البلدان		الإنتاج العالمى من كل صناعة	
اليابان	— ٢,٢	الحرير الصناعى	+ ٢٥,٩
بريطانيا العظمى	— ١٦,٦	النتروجين الصناعى	١٢,٨
فرنسا	— ٣٠,٩	الزيت	٢٠,٤
إيطاليا	— ٣٣,٢	الألمنيوم	— ٤٣,٩
الولايات المتحدة	— ٤٦,٢	النحاس	— ٥٢,١
ألمانيا	— ٤٦,٧	الصلب	— ٦١,٤
		سبائك الحديد	— ٦٤,٦
		السيارات	— ٦٩,١

ثامناً — ازدياد طفيلية الرأسمالية وانحلالها

ترتب على نمو الاحتكارات زيادة فى الميـل إلى الانحلال ، وزيادة فى الطفيلية ، وسنعرض للنواحى التى عالجها لينين :

تأخير التقدم الفنى : ومن ذلك العقبات فى سبيل انتاج البترول الصناعى ، وقد هيأت ظروف الرأسمالية بعد الحرب فرصاً أعظم من ذى قبل لعرقلة التقدم الفنى وأهمها : (١) نمو الاحتكارات وازدياد أرصدتها بحيث تستطيع شراء براءات الاختراع (٢) سيـطرة الاحتـكارات على المعامل الرئيسية ومعاهد الأبحاث الفنيـة مما يمكنها من قتل كل اختراع فى مهـده . وهى لا تكتفى بالحيلولة دون الاستفادة من أى كشف جديد بل إنها تمنع تسرب الأخبار عنـه . (٣) وزاد الحافز على إهمال المخترعات الجديدة ، ومن ذلك الخوف من أن استعمال الآلات الجديدة والأساليب الجديدة فى الإنتاج يفضى إلى ازدياد التفاوت بين الطاقة على الإنتاج الفعلى . ومما له مغزى أعظم من التعطيل المعتمد للتقدم الفنى ، مانلاحظه من تقليل سرعة تجديد رأس المال الثابت (بل ووقف ذلك تمـاما تقريبـا خلال الأزمة) ، وإنقاص عدد المشرعات الـكبيرة من الوجهة الاقتصـادية بالحد الذى يمكنها من مسايرة التقدم الفنى ، وتركز التفكير الفنى (وبخاصـة خلال الأزمـة) فى حل مشـكلة خفض إنتاج الأجهزة الآلية (كأفران الصهر) بطريقة رابحة ووجود حالات من استخدام الأساليب العتيقة بدلا من الحديثة (أثنـاء الأزمة) وبخاصة فى الزراعة . وبسبب ازدياد الصعوبات فى سبيل إيجاد الأسواق زاد شأن الأسعار الاحتكارية كعامل فى تعطيل التقدم الفنى . إن أساس الانحلال الفنى المتزايد بعد الحرب هو بطء نمو الإنتاج الرأسمالى ، وهذا خلاف تدمير القوى الإنتاجية للرأسمالية أثناء الأزمة (٤) الظاهرة الملموسة بعد الحرب من أن إنتاج المشروعات كان أقل من طاقتها كثيرا ، مما يقلل الدافع على استثمار رأس مال جديد فى تلك الصناعات التى تبـدو فيها ظاهرة الإنتاج

دون طاقة الإنتاج . وهذا يفسر الاتجاه السائد بعد الحرب بصدد التنظيم العلمى الرشيد للصناعة الذى يمكن فيه خفض نفقة الإنتاج عن طريق زيادة العمل إلى الحد الاقصى ، واستخدام أقل ما يمكن من رؤوس الاموال . وضعف الحافز على استثمار رأس مال جديد فى الصناعات الأساسية يؤدى إلى تراكم رءوس الأموال التى تبحث عن الربح فى الاستثمار القائم على المضاربة (كتدفق الأموال على الولايات المتحدة فى ١٩٢٨ — ٢٩ للمضاربة فى بورصة الأوراق المالية) . وفى الوقت ذاته يزداد نصيب رأس المال المستثمر فى الصناعات ذات الأهمية الثانوية أو فى النواحى غير الإنتاجية . فى انجلترا زادت الأموال الجديدة المستثمرة فى الصناعات غير الأساسية بخلاف ما كان عليه الحال قبل الحرب [1] ، مما يظهر بجلاء السرعة الكبيرة فى انحلال الرأسمالية البريطانية . وتدل على الاتجاه نفسه تلك التغييرات التى نلمسها فى قيمة عقود البناء فى الولايات المتحدة (مقدرة بالدولارات) :

	١٩٢٥ — ٢٩	١٩٣٠ — ٣٤
المبانى الصناعية	٢٢٢٨	٦٦٠
المشروعات التجارية والفنادق الخ	٤٥٤٠	١٣٠٠
المنشئات الدينية والآثار الخ	٦٩٢	٢٠٩

ازدياد الطفيلية المصلة بتصدير رأس المال :

زاد دخل بريطانيا العظمى من استثماراتها الأجنبية (١٩٢٩) إلى ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيها تقريباً (خلاف الناجم من عمولة الصيارفة وفائدة

(١) مقادير الاصدارات من رأس المال فى بريطانيا العظمى (بألوف الجنيهات)

	١٩٠٤ — ١٣	١٩٢٤ — ٢٨	١٩٢٤ — ٣٣	١٩٢٩ — ٣٣
الصناعات الأساسية (الفحم - الحديد - الصلب - شغل المعادن - الهندسة الميكانيكية)	٥ ٤١٧٦١	٣١٤٠	٢٧٨٠٦	٦٤٠١
معادن صنع الجعة والتقطير	٦٠٢٩	١٤٩٧٩	٢٦٤٩٥	١١٥١٦
الفنادق والمسارح الخ	٨١٨٩	٢٠٤٢٤	٢٨٦١٦	٨١٩٢

الاستثمارات الأجنبيـة القصـيرة الأجل الخ ، وبإضافة النوع الأخير يبلغ المجموع الكلى للدخل من هذه الموارد ٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيها تقريبا (مقابل ٣٠٠ مليون من التجارة الخارجية) . وفى الفترة (١٩٢٤ — ٢٩) زادمجموع الدخل الأهلى ١١ ٪ مقابل ٥٥ ٪ فى دخل الأموال المستثمرة بالخـارج ، ومعنى هذا زيادة كبيرة فى نسبة الدخول الآتية عن طريق استغـلال المستعمرات بالقياس إلى مثيلتها من الصناعة والتجارة المحليتين . وهذا من أعراض التدهور الطفيلى للاقتصاد الرأسمالى البريطانى ، ونمو المظاهر الخاصة بانجلترا كدولة تعيش على فائدة أموالهـا المستثمرة . وبلغ ما حصلت عليه الولايات المتحدة من فائدة وأرباح أموالها بالخارج أكثر من ٥٠٠ مليون دولار (١٩٢٤) ثم ١,١٨٦,٠٠٠,٠٠٠ (١٩٢٩) وهى زيادة قدرها ١٣٤ ٪ مقابل ٤١ ٪ فى حالة الدخل الأهلى خلال الفترة ذاتها .

الزيادة العامة فى دخول من يعيشون على فائدة أموالهم المقترضة :

لاحظنا ازدياد المجموع الكلى للأوراق المالية المتداولة بعد الحرب ، ومعنى هذا زيادة هائلة فى أرباحها وفى أرباح مروجى المشروعات من الدخول المماثلة . وفى الولايات المتحدة بلغت المدفوعات على أرباح الأسهم والفائدة ٨,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (١٩٣١) [1] والمبلغ الأخير يزيد ٤٠ ٪ عن المجموع الإجمالى للدخل النقدى لعدد يتراوح بين ٣٠، ٣١ مليونا من الفريق الزراعى. وإذا وازنا بين الرقم القياسى (ا) لهذه الدخول ومثيله عن (ب) الدخول الآتية من الأجور والرواتب نحصل على الصورة الآتية :

	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
الدخول (ا)	١٤٥	١٥٤	١٨٠	٢١٤	٢١١	١٨٢
(ب) [من الصناعة]	١٠٢	١٠٢	١٠٩	٨٩	٦٨	٤٦

وهذه الأرقام تدل على زيادة مطردة فى دخول ذلك النفر الطفيلى فى الفترة (١٩٢٣ — ٣٠) ، وبخاصة فى سنة ١٩٣٠ بسبب المدفوعات عن الأرباح الطائلة

(١) مقابل ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٠٠ر١ من الدولارات عام ١٩١٣ .

التى جنيت فى أوج الرخاء سنة ١٩٢٩ . وكان مقدار هذه الدخول عام ١٩٣١ مساوياً لما كان عليه سنة ١٩٣٠ . حقيقة بدا كأن الأرباح تناقصت ولكن الفائض المتراكم جعل فى الإمكان بقاء أرباح الأوراق المالية فى مستوى عالٍ نسبياً ، ولم يبدأ الهبوط الجدى فى المجموع الكلى لهذا النوع من الدخول إلا سنة ١٩٣٢ . والشىء الذى يميز عام ١٩٣٢ بصفة بارزة هو زيادة دخول الذين يعيشون على فائدة أموالهم المقترضة بنسبة ٨٢ ٪ عن متوسطها خلال الفترة (١٩٢٣ — ٢٥) . مقابل دخل الطبقة العاملة بمقدار ٥٤ ٪ .

ازدياد دخول الطبقة الطفيلية التى تعيش على فائدة أموالها ، نتيجة لحرب (١٩١٤ — ١٨) والاستعداد لحرب ثانية :

من أهم مصادر ذلك قروض الحرب الداخلية والخارجية . لقد قال لينين إنه يجب دفع ثمن الحرب فى كل مكان عما فى ذلك الشعوب (المنتصرة) وهذا عن طريق الفائدة عن القروض . وما هذه الفائدة ؟ إنها البلايين التى تدفع بصفة جزية إلى السادة (أصحاب الملايين) لأنهم يسمحون لملايين العمال والفلاحين أن يقتلوا ويشوهوا بعضهم بعضاً حتى يتسنى تقرير الكيفية التى توزع بها أرباح الرأسماليين . ففى فرنسا زاد الدين الأهلى عام ١٩٢٩ ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب (و ١٤ مثلا إذا حسبنا مقدار خفض قيمة الفرنك) ، وفى انجلترا ٩ مرات ، وفى الولايات المتحدة ١٦ — ١٧ مرة . وبلغ دخل دين الأخيرة الأهلى فى يناير سنة ١٩٣٧ ٣٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريالا ، وهذه الزيادة ساعدت على تضخم دخل هذه الطبقة . والجدول التالى يوضح النسبة المئوية المخصصة لفوائد الديون التى اقترضتها الدولة إلى ميزانية المصروفات :

بريطانيا العظمى	١٩١٤	١٢,٥	١٩٢٩	٤٤,٤	أى أن ثلث ميزانية المصروفات
فرنسا	١٩١٣	١٩	١٩٢٨	٣٦,٥	فى الدول الإمبريالية يذهب
الولايات المتحدة	١٩١٢	٣,٣	١٩٢٩	٣٥,١	إلى حملة السندات الحكومية

وفى الولايات المتحده أغلق عدد من المدارس (١٩٣٢) لعدم توافر الأموال

ولم تخصص حكومة الاتحاد شيئاً لإعانة المتعطلين ، بينما دفعت الدولة عن الدين الأهلى أكثر من بليون دولار .

ومعظم المدفوعات عن الدين الأهلى قبل نشوب الحرب الثانية عبارة عن نفقـات حرب (١٩١٤ — ١٨) وزادت مصروفات التسليح ٤ مرات مما كانت عليه قبل ١٩١٤ ، وأكثر من ٧,٣ مرات وذلك فى بريطانيـا العظمى والولايات المتحدة واليابان . وكانت نفقة الحرب المـاضية ومصروفات الاستعداد لحرب ١٩٣٩ تستوعب ما بين ٦٠ ٪ ، ٨٠ ٪ من ميزانيات البلدان الرأسمـالية وينفق جانب كبير من البـاقى على الإدارة الحـكومية والبوليس . فكأن الدولة جهاز طفيلى عمله إدارة تسرب المبالغ الطائلة إلى جيوب أفراد هذه الطبقة وأصحـاب صناعة الأسلحة . ومن المهم للغاية أن نلاحظ ازدياد نسبة ميزانية المصروفات إلى الدخل الأهلى .

	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٥
الولايات المتحدة	٢,١	٤,٧	١١و٧	١٤
بريطانيا العظمى	٨و٨	٢١و٦	٢٢,٤	١٨و٥
فرنسا	١٤,١	٢١,١	٢٥,٥ (١٩٣١)	٣٢و٣
ألمـانيا	٧	١٠,٦	١٣	—

وتزداد النسبة إذا أضفنا ميزانيات الحـكومة المحلية ، فلو فعلنا ذلك لبلغت النسبة فى انجلترا ٢٩,٥ ٪ (١٩٢٩) وفى الولايات المتحدة ١١,٤ ٪ (١٩٢٩) .

وكل هذا يزيد عبء الضرائب وخصوصا على الزراعة .

نمو الطفيلية وازدياد تخلف الزراعة وراء الصناعة . وأكبر دليل على ذلك أن الفترة التالية للحرب فترة أزمة زراعية ، والجدول التالى يرينا كيف ساءت حال الزراعة بسبب زيادة الضرائب وزيادة الجزية التى تقتضيها الرأسمالية المالية مباشرة من الزراعة على هيئة فوائد الخ .

النسبة المئوية الى المجموع الاجمالى للدخل النقدى (الولايات المتحدة)

	١٩٢٣	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٢
(١) ضريبة الأملاك (لاتشمل غير المباشرة)	٨و٥	٧	١١,٨	١٤و٧
(٢) فائدة على الديون	١٠و٣	٧و٥	١٢و٧	١٧و١
(٣) مجموع الضرائب والفـائده (لاحظ زيادتها عما ينفق فى ٤)	١٨,٨	١٤,٥	٢٤,٥	٣١,٨
(٤) آلات	٤,٩	٦	٤	٣,٤
(٥) مخصصات	٢و٧	٣	٣,٦	٣,٨
(٦) أعمال التحسين	٦و٣	٤و٧	٣و٧	٢,٩

وهذه النسب تمثل غيرها من الدول إلى حد كبير .

أثر نمو الطفيلية على تركيب فئات السكان :

زادت سرعة تناقص الفريق المنتج وبخاصة بسبب ازدياد البطالة، وزادت نسبة المشتغلين فى ميادين التوزيع . ففى بريطانيا العظمى (١٩٢٣ — ٢٩) ظل عـدد الاشخاص (المؤمن عليهم) المشتغلين فى الصناعة ثابتـاً تقريباً . بينما بلغت الزيادة ٢٦,٦ ٪ فيمن يشتغلون فى التجارة و المصارف والتأمين والمنشئات المالية . وزادت هذه العملية خلال الأزمة . فمثلا نقص عدد المشتغلين فى الصناعة مليوناً (١٩٣٢) عما كان عليه الحال سنة ١٩٢٩ . ولاحظ لينين أن نسبة البروليتاريا الصناعية إلى مجموع السكان تتخذ اشكالا متغيرة فى الفـترات المختلفة . وبينما كانت هـذه الظاهـرة ملحوظة فى بريطانيـا (١٨٥٠ — ١٩٠٠) فإننا لم نلاحظها فى ألمانيا والولايات المتحدة إلا بعد الحرب ، ولكنها صارت متداخلة فى ظاهرة أخرى وهى النقص المطلق فى عدد العمال الصناعيين (بحسبان العاملين لا العاطلين) . وفى المانيـا زادت نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان من ١٠و٦ ٪ (١٨٩٥) إلى ١٥و١ ٪ (١٩٢٥) ثم هبطت إلى ١٣و٥ ٪ (١٩٢٨) ، ٨ ٪ (١٩٣٢) بسبب الأزمة .

وفى الوقت الذى حدث فيه هذا النقص نلاحظ زيادة فى نسبة الفئة المشتغلة فى نطاق التوزيع [١] . وعظمت هذه العملية خلال الأزمة ، فمن المجموع الكلى للأشخاص المستخدمين فى المنشئات التى يستخدم الواحد منها ٥ أشخاص فأكثر ، هبط عدد المستخدَمين فى الصناعة بنسبة ٤٦,٥ ٪ (١٩٢٨ — ٣٢) بينما نقص عدد المستخدمين فى التجارة بنسبة ١٢,٤ ٪ . وفى الولايات المتحدة كانت نسبة المشتغلين فى حرفة الصناعات كالآتى : ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٥٢ ، ٤٨ (فى الألف) فى سنوات ١٨٩٩ ، ١٩١٢ ، ١٩١٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ على التوالي .

مما تقدم جميعه نرى السرعة العظيمة فى طفيلية وانحلال الرأسمالية الحديثة ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح عظيم إذا قدرنا النجاح الهائل الذى حققه النظام الإشتراكى فى روسيا السوفياتية .

---

(١) عدد الافراد المشتغلين فى ألمانيا

	المشتغلون في الصناعة		المشتغلون فى التجارة (وتشمل المصارف والتأمين والفنادق الخ)	
	بالألوف	٪ (زيادة أو نقص)	بالألوف	٪ (زيادة أو نقص)
١٩٠٧	٩٫٨٣٩		٢٫٧٧٦	
١٩٢٥	١٢٫٦٩٣	+ ٢٩	٤٫٠٣٢	+ ٤٥٫٢
١٩٣٣	٨٫٩٩٩	— ٢٩٫١	٤٫٢٠٠	+ ٤٫٣

خاتمــــة

من البحث الذى قام به لينين ، ومن الأحداث السياسيـة والتطورات الاقتصادية التى شاهدها العالم فى الفترة الواقعة بين الحربين يمكن القول بأن القرن العشرين هو عهد الأزمة العامة التى تتعرض لها الإمبريالية ، والعصر الذى تضعف وتتقوض فيه الأسس والدعائم التى يقوم عيها. وقد نشبت الحرب العالميـة الثانية فى عام ١٩٣٩ بسبب النضال الذى حدث بين أجزاء الـكتلة الإمبريالية ، ودامت قرابة ست سنوات حتى انتهت بهزيمة النازية والفاشية وأذنابهما. ولم تعقد بعد معاهدات الصلح مع ألمانيـا واليابان ، ولم تستقر الأمور نوعا بعد الخراب والدمار اللذين أشاعتهما الحرب ، ولـكن لاشك أن الحرب الثانية عامل حاسم فى تاريخ المجتمع ، وستكون آثارها شديدة بالنسبة إلى الإمبريالية وجبهتها . حقيقة لاتتوافر لدينا الآن الإحصائيات والبيانات المفصلة الوافية التى توضح مدى النتائج التى ترتبت على ذلك الصراع العالمى بالنسبة إلى الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية ، ولـكننا نستطيع أن نستشف بعض المظاهر العامة .

(١) ما من شك أن الرأسمالية الاحتكارية قد أصيبت جبهتها بضربات شديدة فى ميادين مختلفة ، ولعل أكبر الضربات أصابتها فى ألمـانيا وإيطاليا واليابان . وفى انجلترا فقدت جانباً كبيراً من استثماراتها الخارجية، بل وأصبح ذلك البلد مدينا للولايات المتحدة ، فضلا عن الالتزامات المالية التى تراكمت عليـه قِـبل البلدان الدائرة فى فلـكه مثل الهند ومصر والعراق . وعمدت حكومة العمال إلى تأميم بنك انجلترا وصناعة الفحم وبعض وسائل النقل ، وهذا إضعاف لجبهة الرأسمالية الاحتكارية فى الداخل .

(٢) تغير ميزان القوى بين الدول الامبرياليـة وأصبحت الولايات المتحدة الدولة الرئيسية فى العالم الإمبريالى ، وأخذت تعمل على بسط سيطرتها

الاقتصادية والسياسية على البلدان الأخرى ، فأقرضت انجلترا وفرنسا وتركيا واليونان ، وهى تضع مشروعا يعرف باسم مشروع مارشال بقصد إنعاش أوربا من الوجهة الاقتصادية ، ولكنه لابد أن ينجلى عن تكوين كتلة سياسية تحت زعامة الولايات المتحدة. وقد استغلت الولايات المتحدة تفوقها وضعف منافسيها وحاجة العالم إلى منتجاتها فزادت من صادراتها إلى البلدان الأخرى وأخذت تتوغل اقتصادياً لا فى أمريكا الجنوبية التى احتكرت أسواقها فحسب ، بل وفى الشرق الأوسط وافريقية والشرق الأقصى كذلك .

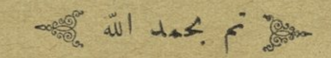
(٣) تغير ميزان القوى كذلك بخروج ألمانيا وإيطاليا واليابان من الميدان، وأصبحت انجلترا وفرنسا غير داخلة فى زمرة دول الصف الأول .

(٤) خرج جانب كبير من شرق أوربا من دائرة رأس المال وبذلك ضاقت السوق التى يصدر اليها ، نلمس هذا فى التطورات التى حدثت فى بولنده والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وهى دول أخذت تحطم سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية عليها .

(٥) حدث تغير فى الميدان الاستعمارى نتيجة لهزيمة الدول الفاشية . فاسترجعت ألبانيا والحبشة استقلالها ، ولم يتقرر بعد مصير المستعمرات الايطالية الأخرى . وفى المحيط الهادى تقرر فى مؤتمرى القاهرة وبوتسدام القضاء على الإمبراطورية اليابانية فتسترد الصين منشوريا، ويمهد السبيل أمام كوريا للاستقلال ، وتوضع بعض جزر المحيط الهادى (التى نالت عليها اليابان انتدابا بمقتضى معاهدة فرساى سنة ١٩١٩) تحت الوصاية ، واستردت الروسيا الجزء الجنوبى من جزيرة سخالين . وفرنسا اضطرت إلى الاعتراف بالاستقلال التام لكل من سوريا ولبنان . وكذلك قد نقلت انجلترا السلطة إلى أيدى الشعب فى الهند وبورما وإن كان ذلك العمل ليس معناه التحرر التام . وثارت جزر الهند الهولندية وأرغمت هولنده على عقد معاهدة (١٩٤٧) مع الجمهورية الأندونيسية وإن كان الخلاف لايزال ناشبا بين الطرفين.

(٦) أصبح من الواضح للعيان أن العالم آخذ فى الانقسام إلى كتلتين أو معسكرين ، أحدهما يتكون من البلدان الآخذة بالمذهب الرأسمالى ، والثانى يضم الدول التى خرجت عن هذا النظام خروجا كليا أو جزئيا ؟

هذه بعض المعالم الرئيسية التى تبدو أمام أعيننا اليوم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولعلها تلقى الضوء على التطورات التى سيشهدها العالم فى المستقبل .


تم بحمد الله